

الكوكب الناري الكاوي

المنقض على

ظهر بسام بن عبد الله العطاوى

حوار مع الدكتور بسام بن عبد الله العطاوى

في حكم صيام يوم عرفة

كشف كذبات، وتحريفات، وخيانات، وتدليسات،

وتلبيسات الدكتور بسام بن عبد الله العطاوى!

تأليف

جمال السنة فضيلة الشيخ العلامة المحدث

أبي عبد الرحمن فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري

حفظه الله تعالى

﴿فَمَنْ أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾

((الجزء الأول))

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

٢٠١٢هـ-١٤٣٣

شهد شاهد من أهلها

قال الدكتور! سمير استيتية في مقال له حين كان تلميذاً!! في جامعة ميشغان الأمريكية!!! نشرته جريدة اللواء الأردنية بتاريخ ١٤ / ٩ / ١٩٨٣، كان مما قال فيه: (كلمة دكاترة جمع تكسير لمفرد مجهول الحقيقة والهوية، فارغ من كل مضمون، إلا مضمون واحد [كذا قال، وهو خطأ ظاهر، صوابه: مضموناً واحداً]، وهو أن الدكتوراه قد يحصل عليها العالم والجاهل^(١) سواء بسواء!!!). اهـ

(١) وكم جاهل حصل على ما يسمى بـ(الدكتوراه) و(الماجستير)، وينصب بها قاضياً، أو خطيباً، أو مدرساً في الجامعة، أو مديراً، أو غير ذلك!!! والله المستعان.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إلماعة

ذكر الدليل على أن الشهرة بالدكتوراه، أو
الماجستير^(١)، أو بالدعوة، أو بالخطابة لا تجعل الشخص
أهلاً للفتوى، والتدريس، والمشیخة.

اعلم رحمك الله أن المسلم عليه أن لا يكتفى بمعرفة المفتي بمجرد
شهرته، وتصديه للفتيا، والخطابة فوق المنابر، فقد يتصدى للفتيا، والخطابة

(١) لأن ممكن أن يأخذ هذه الشهادة في فترة وجيزة، فهل في هذه الفترة حصل على العلم
الشرعي الذي به يستطيع أن يفتي الناس طبعاً (لا).

علماً بأن البعض يدفع أموالاً ليحصل على الشهادة والله المستعان.
ولذلك أكثر أصحاب هذه الشهادات جهال في دين الله تعالى ليسوا أهلاً للفتوى، بل
ممكن يأخذ هذه الشهادة أتفه الناس اللهم سلم سلم.
انظر: ((ماذا ينقومون من الشيخ الألباني)) (ص ٦).

من ليس أهلاً لها -لغلبة الجهل في الناس -، وقد يتواتر بين العامة أنه مفتٍ، أو خطيب، أو داعية، وهو ليس كذلك.^(١)

قلت: لأن من وسائل معرفة المفتي الشرعي تصديه للفتيا بالأدلة من الكتاب والسنة وآثار السلف الصالح، وشهرته بين الناس بذلك عن طريق مؤلفاته المنتشرة في السنة والمنهج، وشروحه للسنة النبوية في التوحيد، والعقيدة، والفقه، والحديث، وغير ذلك، وشهادة علماء السنة له بالعلم الشرعي المؤصل بالأدلة من الكتاب والسنة.

قلت: ولذلك يجب على المستفتي أن يبحث، ويسأل حتى يعرف صلاحية من يستفتيه للفتيا إذا لم يكن قد عرفه من قبل.^(٢)

قال تعالى: ((فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ)) [النحل: ٤٣].

قلت: لأن الفتوى شأنها عظيم، وخطرها جسيم، فهي توقيع عن الله تعالى، ودخول بين الله تعالى وبين خلقه، والقائم بها معرض للخطأ، فعليه

(١) انظر: ((صفة الفتوى)) لابن حمدان (ص ٨٦) و((أدب المفتي)) لابن الصلاح (ص ٨٥).

(٢) ولذلك يجب على المسلمين العمل على توفير العدد الكافي من المؤهلين للفتيا، واتخاذ الوسائل، وتهيئة السبل الموصلة إلى ذلك، والله المستعان.

أخذ الحيطة، و الحذر، وعدم الإقدام عليها إلا بعد التأهل لها مع شدة المراقبة لله تعالى، و ملازمة التقوى، و الورع، و أهل العلم الربانيين^(١).

قلت: و لهذا كان السلف يتحاشونها، و يود كل واحد منهم أن يكفيه غيره و الله المستعان.

قال الشيخ حمد بن ناصر بن معمر رحمه الله - في شروط من يحق له الفتيا-: (واعتبر الشيخ تقي الدين -أي ابن تيمية- و ابن صلاح الاستفاضة بأنه أهل للفتيا، و رجحه النووي في الروضة، و نقله عن أصحابه - إلى أن قال: فعلى هذا لا يُكتفى بمجرد انتسابه إلى العلم، ولو بمنصب تدريس أو غيره، لا سيما في هذا الزمان الذي غلب فيه الجهل، و قل فيه طلب العلم، و تصدى فيه جهلة الطلبة للقضاء و الفتيا!!!)^(٢). اهـ

(١) ولذلك لا تغتر بالذين يفتون في التلفاز، أو الجرائد، أو الصحف، فإن أكثرهم من الجهال، و إن أطلق عليهم بالشيوخ، أو العلماء، أو المفكرين، فإن هؤلاء أبعد الناس من المشيخة، و العلم، و الفكر السليم... و الإطلاق على هؤلاء بالشيوخ، أو العلماء إنما هذا أشبه بالصوري الشكلي، و الله المستعان.

(٢) ((الاجتهاد و التقليد)) (ص ٤٨).

ولذلك فإن معرفة أهل العلم في العلم الشرعي الذي يُرجع إليهم في الفتن، و النوازل، و الحكام، و القضاء من أهم أسباب الاستقرار، و الأمن، و من أعظم ما يساهم في رفع البلاء، و الفتن، و نصر المسلمين على عدوهم في الخارج و الداخل.

قلت: ومن هنا يجب التحذير من المتعالمين^(١) الذين هم من أسباب الفتن، و المحن، و البلاء، و عدم نصر المسلمين على عدوهم ليُجتنبوا، و يُصار إلى أهل الرسوخ، ليُستدفع البلاء بهم من الله تعالى، و تُدْرَأ الفتن، و ترسو السفينة إلى برِّ الأمان في البلدان و الأوطان.

—
=

وهؤلاء عرفوا الطريق الموصل إلى المناصب... فيذهب مثلاً إلى المغرب و غيرها... ثم يأتي بالشهادة الأكاديمية!... ثم يُنصب قاضياً، أو مديراً، أو خطيباً، أو مدرساً، أو غير ذلك، و الله المستعان.

(١) كـ(الذين يخرجون المسيرات في الشوارع مع الفساق، و النساء من أجل المقاطعة و غيرها زعموا).

فهؤلاء وإن نسبوا إلى العلم؛ فنسبتهم صورية شكلية لا أثر لها في الحقيقة، لأن أهل العلم عليهم وقار، و سمت لا يخرجون في الشوارع هكذا، و يمنعهم علمهم من هذا الفعل المنحط.

قلت: ولذلك فإن الراسخين في العلم أعظم الناس ثباتاً عند الفتن، وأكثرهم تأنيلاً، وبعداً عن العجلة، فلا تستفزهم الأمور، ولا تستهويهم العواطف.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله: ((إن الراسخ في العلم لو وردت عليه الشبهة بعدد أمواج البحر ما أزال يقينه ولا قدحت فيه شكاً، لأنه قد رسخ في العلم، فلا تستفزّه الشبهات، بل إذا وردت عليه ردّها حرس العلم، وجيشه مغلوله مغلوبة^(١)). اهـ

قلت: والسنة النبوية كشفت للمسلمين هذا الصنف من الناس، والله الحمد والمنة.

فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ((إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا)).

(١) ((مفتاح دار السعادة)) (ج ١ ص ١٤٠).

أخرجه البخاري في ((صحيحه)) (١٠٠)، ومسلم في ((صحيحه)) (٢٦٧٣)، وأحمد في ((المسند)) (١٦٢/٢)، والترمذي في ((سننه)) (٢٧٥٢).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ سَنَوَاتٌ خَدَاعَاتٌ، يُصَدَّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ، وَيُكَذَّبُ فِيهَا الصَّادِقُ، وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ، وَيُخَوَّنُ فِيهَا الْأَمِينُ، وَيَنْطِقُ فِيهَا الرَّوَيْبِضَةُ^(١))، قِيلَ: وَمَا الرَّوَيْبِضَةُ؟ قَالَ: الرَّجُلُ التَّافِهُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ!)، وفي رواية: (السَّفِيه يَتَكَلَّمُ فِي أَمْرِ النَّاسِ).

أخرجه ابن ماجه في ((سننه)) (ج ٢ ص ٣٣٩)، وأحمد في ((المسند)) (ج ٢ ص ٢٣٨)، والحاكم في ((المستدرک)) (ج ٤ ص ٤٦٥)، وهو حديث حسن.

قلت: فالشريعة قد كملت فلا تحتاج إلى فتاوى، ودعوة المتعلمين.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في ((إعلام الموقعين)) (ج ٤ ص ٣٧٥): ((فرسالته ﷺ كافية شافية عامة، لا تحوج إلى سواها، ولا يتم الإيمان به إلاَّ

(١) الرويبضة: يقصد بذلك الرجل المتعالم الجاهل الذي يتكلم في الدين بلا علم.

وانظر ((التعالم)) للشيخ بكر بن عبد الله (ص ٦).

بإثبات عموم رسالته... في هذا وهذا، فلا يخرج أحدٌ من المكلفين عن رسالته، ولا يخرج نوع من أنواع الحق الذي تحتاج إليه الأمة في علومها، وأعمالها عما جاء به.

وقد توفي رسول الله ﷺ وما طائرٌ يقلّب جناحيه في السماء إلا ذكرٌ للأمة منه علماً وعلمهم كلّ شيء حتى آداب التخلّي، وآداب الجماع، والنوم، والقيام، والقعود، والأكل، والشرب، والركوب... وجميع أحكام الحياة والموت)). اهـ

وقال الإمام ابن قيم رحمه الله - عن هؤلاء المتعالمين - في مسألة السماع (ص ١٤٥): ((فأبى الظالمون المفتونون الإعراض ما جاء به الرسول ﷺ على أقوال الشيوخ وطريقتهم، فأضلّهم فعم بذلك المصاب وعظمت المحنة واشتدت الرزبة، واشتدت غربة الدين وأهله، وظن بهم الجاهلون أنهم هم أهل البدع وأصحاب الطرائق والآراء^(١) هم أهم السنة، ويأبى الله إلا أن يقيم دينه، ويتم نوره، ويعلى كلماته، وكلّيات رسوله ﷺ، وينصر حزبه ولو كره المبطلون)). اهـ

(١) وهم دعاة العقل، والفكر الفاسد الذين يزعمون بفقّه التجديد، والعصر المناسب، والله المستعان.

وقال شيخنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله وهو يتكلم عن مناصب الناس: (فنقول: يختار الأصلح فالأصلح. وإذا اختار الأصلح - مثلاً - في وقته، وحسب واقع الناس، وتبين أنه غير صالح، وجب أن يعدل عنه، فلو وظف إنساناً قد أخذ مرتبة ((الدكتوراه)) مثلاً - على أنه أخذ ((الدكتوراه)) في الفقه، ثم ولّاه القضاء، وتبين أنه يضرب سلمى بأجا - (جبلين متباعدين) لكن يضرب بهما المثل - وليس عنده من الفقه ما يؤهله لهذا المنصب، فنقول: إن مرتبته العلمية - التي قد يكون أخذها بغش^(١) - لا تبرّر بقاءه في ولاية الحكم بين الناس أبداً بل يجب أن يزال. وليست المراتب الوضعية للشهادات الحاضرة هي التي يقاس بها الرجل وحدها، فكم من إنسان ليس عنده هذه الشهادة، ولو وقف مع هذا الذي هي عنده، لم يقف أمامه، ولعجز حامل هذه الشهادة أن يقابل هذا الذي ليس عنده شهادة، لكنه جيد في الفقه. وهذا شيء مشاهد.

فالخلاصة: أن الواجب أن نولي الأمر من هو أهله بالمعنى الحقيقي، لا بالمراتب الوضعية وحدها.

(١) قلت: أو أخذها على جهل مركب يظن أنه يعلم، وهو لا يعلم، كما هو حال أكثر الدكاترة في الجامعات، والله المستعان.

لكن قد يقول السلطان مثلاً، أو وليّ الأمر الكبير: أنا لا أستطيع أن أفحص الناس، وأستبرأهم كلّهم، فهذه الشهادات تعيني.

فنقول: أنت معذور، وهذا ما تقدر عليه. لكن إذا تبين لك أن هذا ليس بأهل، فالواجب عليك إزالته، حتى لو احتج عليك وقال: أنا عندي شهادة من عشرين سنة، نقول: ولو كان. ما دام قد تبين فشلك؛ فلا يجوز أن نوليكَ أمور المسلمين، لا في القضاء، ولا في التدريس، ولا في غير هذا).^(١) اهـ

قلت: و كلام شيخنا رحمه الله يدل على أن شهادة الدكتوراه لا تساوي شيئاً في الشريعة المطهرة، بل هي غير معتبرة فيها، و العبرة بالعلم الشرعي، اللهم غفرًا.

والله ولي التوفيق

(١) ((التعليق على السياسة الشرعية)) (ص ٤٠).

قاصمة خافضة

للذي تعدّى وظلم داحضة:

❖ عقابهم:

قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ اغْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اغْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤].

❖ صفاتهم:

قال الله تعالى: ﴿مُذَبِّبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤٣].

❖ علمهم:

قال النبي ﷺ: ((سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ سَنَوَاتٌ خَدَاعَاتٌ، يُصَدِّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ، وَيُكَذِّبُ فِيهَا الصَّادِقُ، وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ، وَيُخَوَّنُ فِيهَا

الْأَمِينُ، وَيَنْطِقُ فِيهَا الرُّوَيْبِضَةُ. قِيلَ: وَمَا الرُّوَيْبِضَةُ^(١)؟ قَالَ: الرَّجُلُ التَّافَهُ يَتَكَلَّمُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ)).

حديث حسن

رواه ابن ماجه في ((سننه)) (ج ٢ ص ١٣٤٠) وغيره من حديث أبي هريرة^(٢) رضي الله عنه.

(١) وهذا هو الفرق، فهناك فرق فيمن أخذ العلم على يد المشايخ الكبار في المساجد من أمثال: العلامة الشيخ ابن عثيمين رحمه الله، وبين من أخذ العلم على يد المشايخ في الجامعات، فالأول هو من أهل العلم، والثاني من أهل الرويبة!، اللهم غفرًا.

(٢) وتقدم تخريجه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنُسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ
أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مِنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مَضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلَّ فَلَا هَادِيَ
لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ
وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾
[آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا
زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ
إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ
وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾
[الأحزاب: ٧٠-٧١].

أَمَّا بَعْدُ،

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

فقد اطلعت على ما كتبه الدكتور بسام بن عبد الله العطوي في ردّه عليّ في حكم صوم يوم عرفة لغير الحاج، فوجدته مليئاً بالأخطاء في أصول الحديث وعلله!، ولمست من الكاتب - غفر الله له - من خلال ردّه عدم الحرص على النصيحة بالتمسك بالدليل، بل على التعصب للمشايخ و آرائهم، ولو خالفوا الدليل، إذ لو كان حريصاً على النصيحة بالدليل لأتاهـا من أبوابها الفسيحة، وما هكذا يا سعد تورد الإبل^(١).

فقال المعارض العطوي في ((النَّصْفَة)) (ص ١)، وهو يتعصب لآراء المشايخ لا للدليل: (وهذا شيء يخالف ما عليه المسلمون اليوم من اعتقاد مشروعية صيام يوم عرفة لغير الحاج!، و يخالف ما يفتي به علماء المسلمين

(١) وإنني مع كل ردٍّ علمي قائم على النصح، والتذكير، لا على الفضيحة والتشهير، مع كل ردٍّ يعين الأخ على الشيطان، ولا يعين الشيطان عليه، فالغاية الإصلاح لا الهدم، ونشر الأخطاء، ونصوص السلف في ذلك معلومة مشهورة.

وانظر: ((الفرق بين النصيحة والتعير)) لابن رجب (ص ٢٠ و ٢١ و ٢٢).

اليوم!، ويحثون عليه غير الحجاج من صيام يوم عرفة!، فلا أعلم عالماً من علماء المسلمين اليوم لا يستحب صيام يوم عرفة لغير الحجاج!). اهـ

قلت: فهذا الذي اعتقده المعترض، وبنى عليه مقاله، حيث ادعى أن العلماء في هذا العصر يفتون بصيام يوم عرفة، وكأن العلماء عنده هم الذين في عصره، فلا ينظر إلى بقية علماء المسلمين القدماء من أئمة الحديث و الأثر، الذين يؤصلون الأحكام في الدين بالدليل، لا بالآراء الاجتهادية، و التعصبات العصرية!^(١)، و الفتاوى المذهبية!.

قلت: ويؤيد تعصبه لآراء الرجال باحتجائه بقول العلماء في حكم صوم يوم عرفة، لا بالدليل؛ حيث قال المعترض في ((النَّصْفَة)) (ص ١): (يستحب صيام يوم عرفة لغير الحجاج؛ كما هو قول عامة العلماء قديماً و حديثاً!). اهـ

(١) قلت: فأهل الحديث لا يؤصلون المسائل على طريقة هذا المعترض باسناد الأمور إلى واقع العصر الحاضر و آرائه، بل يسندون الأمور إلى الأدلة من الكتاب و السنة، فما وافق ذلك أخذوا به، و ما خالف ردوه، و إن قال به مشايخ العصر، هذا هو التأصيل الصحيح للمسائل في الدين، اللهم غفراً.

قلت: فأين الدليل على استحباب صوم يوم عرفة، و أين الدليل على أن ذلك قول عامة العلماء قديماً و حديثاً!، فالمعترض يهرف بما لا يعرف، بل شبه له، كما شبه لغيره، و ذلك لشهرة هذ الحكم في العصر الحاضر، و هل هذا دليل على أن نفتي الناس بالأحكام المشهورة في هذا العصر فقط، أم الأصل أن نفتي الناس بالدليل أولاً، ثم نحتج بأقوال العلماء الذين وافقوا الدليل، فلا نحتج بأقوال العلماء بدون دليل، فإن العلماء يحتج لهم بالأدلة الشرعية، و لا يحتج بهم على الأدلة الشرعية، فافهم هذا ترشّد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((الفتاوى)) (ج ٢٦ ص ٢٠٢):
(وليس لأحد أن يحتج بقول أحد في مسائل النزاع، وإنما الحجة: النص والإجماع، ودليل مستنبط من ذلك تقرر مقدماته بالأدلة الشرعية لا بأقوال بعض العلماء؛ فإن أقوال العلماء يحتج لها بالأدلة الشرعية، و لا يحتج بها على الأدلة الشرعية). اهـ

قلت: فعلى المعترض أن يفهم ذلك جيداً، و إلا هلك مع من هلك من المقلدين، اللهم سلّم سلّم.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((الفتاوى)) (ج ٣٥ ص ٢٣٣): (فأما من لم يعرف إلا قول عالم واحد و حجته؛ دون قول العالم

الآخر وحجته؛ فإنه من العوام المقلّدين^(١)؛ لا من العلماء الذين يرجحون
ويزيفون). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((رفع الملام)) (ص ٨٩): (فلا
بد أن نؤمن بالكتاب كله، ونتبع ما أنزل إلينا من ربنا جميعه، ولا نؤمن
ببعض الكتاب، ونكفر ببعض، وتلين قلوبنا لاتباع بعض السنة، وتنفر عن
قبول بعضها بحسب العادات والأهواء، فإن هذا خروج عن الصراط
المستقيم إلى صراط المغضوب عليهم والضالين). اهـ

قلت: والمعترض العطاوي تبين لي من كتابه في حكم صوم يوم عرفة أنه
من القوم الذين يحكمون بالدين بآراء الرجال، وهو الذي اعتادوه، و تربوا
عليه، بقولهم: (وهذا قول جمهور العلماء!... وهو قول قول عامة

(١) قلت: و المعترض العطاوي يعتبر من العوام المقلّدين؛ لأنه لا يعرف في حكم صوم
يوم عرفة إلا القول الذي أخذ به، و الحجة في ذلك، و لم يعرف القول الآخر لشدة
تعصبه لصوم يوم عرفة، وغفل أن المسألة خلافية، كما غفل غيره، وسوف يأتي ذكر
الخلاف في هذه المسألة، والله المستعان.

العلماء!... واختلف الفقهاء على قولين!... وهذا وجه في المذهب!... و هكذا)، وهذا ليس بعلم عند السلف الصالح^(١)، اللهم سلّم سلّم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((الفتاوى)) (ج ١٩ ص ٢٦٣):
 (ثم إن هؤلاء الذين يقولون على الله بغير علم إذا قيل لهم: ﴿اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا﴾ [البقرة: ١٧٠] فليس عندهم علم؛ بل عندهم اتباع سلفهم، وهو الذي اعتادوه، وتربوا عليه). اهـ

وقال شيخنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله في ((الشرح الممتع)) (ج ١ ص ٢٥): (الأحكام لا تثبت إلا بالدليل). اهـ

وقال الحافظ النووي رحمه الله في المجموع (ج ١ ص ٤٦): (ينبغي أن لا يقتصر في فتواه - يعني المفتي - على قوله: في المسألة خلاف، أو قولان، أو وجهان، أو روايتان، أو يرجع إلى رأي القاضي، ونحو ذلك، فهذا ليس بجواب، ومقصود المستفتي بيان ما يعمل به، فينبغي أن يجزم له بما هو الراجح، فإن لم يعرفه توقف حتى يظهر له، أو يترك الإفتاء). اهـ

(١) قلت: و المعارض العطاوي لم يأت بشيء جديد على القوم في كتابه هذا، فهذا الذي تربى عليه و اعتاده في دراساته في الجامعات!.

قلت: وبناء عليه فإنه لا يصح للمفتي أن يفتي إلا بما يعلم أنه حق، وبما يترجح عنده بالدلي قلت: لأن الفتوى شأنها عظيم، وخطرها جسيم، فهي توقيع عن الله تعالى، ودخول بين الله تعالى وبين خلقه، والقائم بها معرض للخطأ، فعليه أخذ الحيطة، والحذر، وعدم الإقدام عليها إلا بعد التأهل لها مع شدة المراقبة لله تعالى، وملازمة التقوى، والورع، وأهل العلم الربانيين^(١).

قلت: ولهذا كان السلف يتحاشونها، ويود كل واحد منهم أن يكفيه غيره والله المستعان.

قال الشيخ حمد بن ناصر بن معمر رحمه الله - في شروط من يحق له الفتيا-: (واعبر الشيخ تقي الدين -أي ابن تيمية- و ابن صلاح الاستفاضة بأنه أهلٌ للفتيا، و رجحه النووي في الروضة، و نقله عن أصحابه - إلى أن قال: فعلى هذا لا يُكتفى بمجرد انتسابه إلى العلم، ولو

(١) ولذلك لا تغتر بالذين يفتون في التلفاز، أو الجرائد، أو الصحف، فإن أكثرهم من الجهال، وإن أطلق عليهم بالشيوخ، أو العلماء، أو المفكرين، فإن هؤلاء أبعد الناس من المشيخة، والعلم، والفكر السليم... والإطلاق على هؤلاء بالشيوخ، أو العلماء إنما هذا أشبه بالصوري الشكلي، والله المستعان.

بمنصب تدريس أو غيره، لا سيما في هذا الزمان الذي غلب فيه الجهل،
وقل فيه طلب العلم، و تصدى فيه جهلة الطلبة للقضاء و الفتيا!!!^(١). اهـ
ولذلك فإن معرفة أهل العلم في العلم الشرعي الذي يُرجع إليهم في
الفتن، و النوازل، و الحكام، و القضاء من أهم أسباب الاستقرار، و الأمن،
و من أعظم ما يساهم في رفع البلاء، و الفتن، و نصر المسلمين على عدوهم
في الخارج و الداخل.

ل، إما من الكتاب، أو السنة، فلا يحل للمفتي أن يفتي في المسألة بقوله:
اختلف العلماء، أو اختلف الفقهاء؛ لأن ذلك قاعدة المتعالمين، و الله
المستعان.

قلت: بل ادعى و جازف أنني ضعفت الحديث بدون أي سبق من أحد
من الأئمة!، و يدعي أنني لم أصب في ذكر الأدلة على عدم سنية صوم يوم
عرفة، بل ادعى المعارض أن الأمور اختلطت عليّ، و لم أفهم كلام الأئمة!.

(١) ((الاجتهاد و التقليد)) (ص ٤٨).

وهؤلاء عرفوا الطريق الموصل إلى المناصب... فيذهب مثلاً إلى المغرب و غيرها... ثم
يأتي بالشهادة الأكاديمية!... ثم يُنصب قاضياً، أو مديراً، أو خطيباً، أو مدرساً، أو غير
ذلك، و الله المستعان.

فقال المعترض العطوي في ((النَّصْفَة)) (ص ١): (و أن العلل التي ذكرها الباحث، و ضعف بها الحديث لم يسبق إليها!، و لم يصب في شيء منها على الإطلاق!، و أن الباحث اختلطت عليه الأمور فعمد إلى الآثار التي تدل على عدم استحباب صيام يوم عرفة للحجاج!، فاستدل بها على عدم مشروعية صيام يوم عرفة لغير الحجاج، و المسألتان مختلفتان!). اهـ

قلت: هكذا تَقَوَّلَ عليّ بدون دليل، و جازف في هذا الكلام و شُبَّهَ له، و بناء على ذلك قام يغمز، و يهمز، و يضخم الأمور على مسألة فقهية، دون النظر إلى اجتهاد طالب العلم و فهمه للحديث، و دعوته إلى السنة^(١)، لأنه إذا كان كذلك، فلا بد أن يفهم أحكام الدين بالكتاب و السنة، اللهم غفرًا.

(١) بل ادعى أنه كتب هذا المقال ليدافع عن السنة، و ذلك في مسألة فقهية.

لكن أقول و للأسف أين المعترض عن النوازل التي نزلت بالأمة من أهل البدع، فلم يظهر فيها رغم أن هذه الأمور هي أولى بالكلام فيها، لما فيها من سفك الدماء، و هتك الأعراس، و دمار البلدان، و هدم الديار، و ظهور البدع و الشرك و غير ذلك، فلم يظهر في الرد على دعاة الضلالة ممن أحدثوا هذه الضلالات من أمثال القرضاوي، و سلمان العودة، و محمد العريفي، و عايض القرني، و عدنان عرعور، و عبد الرحمن عبد الخالق، و أسامة بن لادن و غيرهم.

لذلك أقول: أوكلما اجتهد وخطأ طالب علم في ظن زيد، أو عمرو قمنا عليه ذات اليمين، وذات الشمال، وجردناه تجريد العير حقداً وحسداً، ثم تباكيننا على نصحه، وإرشاده، وتقويمه!، اللهم غفرًا.

ولو أراد هذا العطاوي - هداه الله - بما سطره في ((مقاله البالي)) خيراً، وإصلاحاً؛ لكان مقتضي الأخوة الإسلامية أن يناصح برفقٍ ولين، واحترام وتقدير، وعلم وإنصاف، لا بتجنُّ واعتساف، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨]، ولكن هل يستقيم الظل والعود أعوج!.

قلت: والمنهج العلمي في الرد، والبحث، والطرح علامة دالة على حسن القصد، وقوة العلم، وسلامة المعتقد، والفطرة الصحيحة، وحسن الخلق، والأدب الرفيع، والصفات السامية، ونقاء وصفاء السريرة، وهذه الأمور يفتقدها كثير من الكتّاب في هذا الزمن، وذلك ليس بغريب إذ أن النبي ﷺ قد أخبر بهذا.

فأين نصرك للسنة و الدفاع عنها في كوارث الأمة هذه، و حيث أنك تدعي الدفاع عنها في مسألة فقهية، و إلا الخذلان الذي أصابك كما أصاب غيرك في بلد الحرمين!.

فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِذَا ضَيَّعَتِ الْأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ). قَالَ: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: (إِذَا أُسْنِدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ).^(١)

قلت: وعندما أُسند العلم إلى أصحاب الجامعات، فأُسند إلى غير أهله، لذلك فانتظر الساعة والله المستعان.

وعن حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثَيْنِ، رَأَيْتُ أَحَدَهُمَا وَأَنَا أَنْتَظِرُ الْآخَرَ: (حَدَّثَنَا أَنَّ الْأَمَانَةَ^(٢) نَزَلَتْ فِي جَذْرِ^(٣) قُلُوبِ الرِّجَالِ، ثُمَّ عَلِمُوا^(٤) مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ السُّنَّةِ).

وَحَدَّثَنَا عَنْ رَفْعِهَا قَالَ: (يَنَامُ الرَّجُلُ النَّوْمَةَ، فَتُقْبَضُ الْأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ، فَيَظُلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ أَثَرِ الْوَكْتِ^(٥))، ثُمَّ يَنَامُ النَّوْمَةَ فَتُقْبَضُ فَيَبْقَى أَثَرُهَا مِثْلَ

(١) أخرجه البخاري في ((صحيحه)) (ج ٥ ص ٢٣٨٢).

(٢) الأمانة: الطاعة والتزام الأمر والنهي.

(٣) جَذْر: هو الأصل من كل شيء.

(٤) عَلِمُوا: أي الأمانة.

(٥) الْوَكْتُ: أثر النار ونحوها.

الْمَجْلِ^(١)، كَجَمْرٍ دَخَرَجْتُهُ عَلَى رِجْلِكَ فَفَنَفَطَ، فَتَرَاهُ مُتَتَبِّرًا^(٢) وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ،
فَيُضْبِحُ النَّاسُ يَتَبَايَعُونَ، فَلَا يَكَادُ أَحَدُهُمْ يُؤَدِّي الْأَمَانَةَ، فَيُقَالُ: إِنَّ فِي بَنِي
فُلَانٍ رَجُلًا أَمِينًا، وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ: مَا أَعْقَلَهُ وَمَا أَظْرَفَهُ^(٣) وَمَا أَجْلَدَهُ^(٤)، وَمَا فِي
قَلْبِهِ مِثْقَالُ^(٥) حَبَّةٍ خَرْدَلٍ^(٦) مِنْ إِيْمَانٍ.

وَلَقَدْ أَتَى عَلِيٌّ زَمَانًا^(٧) وَمَا أُبَالِي^(٨) أَيُّكُمْ بَايَعْتُ، لَئِنْ كَانَ مُسْلِمًا رَدَّهَ عَلَيَّ
عَلَيَّ الْإِسْلَامَ، وَإِنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا رَدَّهَ عَلَيَّ سَاعِيهِ^(٩)، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَمَا كُنْتُ أَبَايَعُ
إِلَّا فُلَانًا وَفُلَانًا^(١٠).^(١)

(١) المَجْل: التنفط الذي يحصل في اليد من أثر العمل بالفأس ونحوه، أو من مس النار، وهو ماء يجتمع بين الجلد واللحم.

(٢) مُتَتَبِّرًا: مرتفعاً.

(٣) مَا أَظْرَفَهُ: ما أحسنه.

(٤) مَا أَجْلَدَهُ: ما أقواه وما أصبره.

(٥) مِثْقَال: وزن.

(٦) خَرْدَل: نبت صغير الحب يضرب به المثل في الصغر.

(٧) أَتَى عَلِيٌّ زَمَانًا: مر عليٌّ من قبل.

(٨) وَمَا أُبَالِي: لا أبحث عن حال من أبايع لثقتي بأمانته.

(٩) سَاعِيهِ: الولي عليه، يقوم بالأمانة في ولايته، فينصفني ويستخرج حقي منه.

(١٠) فُلَانًا وَفُلَانًا: يعني أفراداً من الناس قلائل أعرفهم وأثق بأمانتهم.

وعن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:
 ((إِنَّمَا النَّاسُ كَالْإِبِلِ الْمَائَةِ، لَا تَكَادُ تَجِدُ فِيهَا رَاحِلَةً^(٢))).^(٣)

قلت: وكم حاول المتعاملون الجامعيون من أن يشككوا في عدالة أهل
 السنة^(٤)، وأن يرموهم بكل نقيصة، ولكن ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾
 [الفجر: ١٤].

(١) أخرجه البخاري في ((صحيحه)) (٦٤٩٧)، ومسلم في ((صحيحه)) (٢٣٠).

(٢) راحلة: الجمل النجيب الذي يصلح لسير الأسفار، وحمل الأثقال. ومعنى
 الحديث: يأتي زمان يكون الناس فيه كثيرين، ولكن المرضي منهم، والذي يلتزم شرع الله
 عز وجل قليل، شأن الإبل الكثيرة التي تبلغ المائة، ولا تكاد يوجد منها واحدة تصلح
 للركوب والانتفاع بها. أو المراد: أن الناس دائماً شأنهم هكذا، الصالح فيهم قليل.

(٣) أخرجه البخاري في ((صحيحه)) (ج ٥ ص ٢٣٨٣)، ومسلم في ((صحيحه))
 (٢٥٤٧).

(٤) قلت: وأنا أعجب، ولا ينتهي العجب لماذا العبد لا يتبع الحق، لماذا لا يتلطف في
 ردّه على طلبية السنة، لماذا يغضب في ردّه، لماذا لا يملك نفسه في ذلك، ولا يتأدب في
 خطابه، لماذا لا يواجه الحُجَّةَ بالحُجَّة، لماذا يدلّس في ردّه على المسلمين، وهذا الأمر يفتقده
 كثير من الكتاب في هذا الزمان، لذلك يجب التحذير منهم جملة وتفصيلاً ليرتدعوا عن
 هذه الرذائل المحرمة، اللهم سلم سلم.

فما يكتب متعالم بتعدّ يظن أنه على الحق إلا كشف الله تعالى أمره في العلم؛ وردّ كيده في نحره كائناً من كان، فالحمد لله أولاً، وآخرأ.

فترى أولئك يُموهون، ويلبسون، بل ويجرفون، وهذه بضاعتهم في العلم: ﴿وَمَنْ لَّمْ يُجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُّورٍ﴾ [النور: ٤٠].

ولقد أذهلني ما قرأت في ((مقاله البالي))، ولمست من الكاتب الجاني الحرص الشديد على تحطيم المنهج الأثري الذي نسير عليه في كتبنا الأثرية، وإلا لماذا زج هذه الاتهامات الخطيرة في فتنة ((مقاله البالي)) واصفاً شخصي بسوء العلم، وعدم الفهم، ولم أحسن علم الحديث وغير ذلك، بدون ضمير، ولا وازع ديني، والله المستعان.

قلت: فإنني لمست أن المؤامرة خطيرة لا تقف عند مجرد صفحات من كتاب، أو كتب لم تنسب لأصحابها بقصد أو بعمد، ولكن وراء الأكمة ما وراءها، فقد كان ((مقال العطايي)) (كمحك الجرب)، لأصحاب الأهواء

قال ابن رجب رحمه الله في ((الفرق بين النصيحة والتعير)) (ص ٢٦): (من عرف منه أنه أراد برده عليهم التنقيص والذم، وإظهار العيب، فإنه يستحق أن يقابل بالعقوبة ليرتدع هو ونظراؤه عن هذه الرذائل المحرمة). اهـ

والبدع، فقد طار به الحزبية من الحداية، والصوفية، والإخوانية، والثرائية، والمرجئة، والسرورية، والقطبية، وغيرهم، فقاموا بترويجه وتوزيعه على ما فيه من بضاعة مزجاة في علم الحديث، لينالوا منا شيئاً من الأضرار، ولكن هيهات... هيهات: ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧]. ﴿وَلَا يَحِثُّ الْمُكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: ٤٣]. أقول: فهناك من يروج له، ويدافع عن ((مقاله البالي))، وهذا من أبشع الجهل وأشنعه، وهكذا أهل الشبه، وأهل الحقد يتواصلون دوماً فيما بينهم، لنشر الإفك والزيف، والغمز والتحريف، والطعن في أهل السنة، وهذا ديدنهم الذي به على غيرهم يعلون، ومن أجله يفتخرون!^(١)، اللهم سلم سلم.

قلت: ففرح بذلك المخلفون من تجار الفكر الحزبي، وأصحاب السياسة فرح الذئاب، وتجمع على كلماته الحزبيون تجمع الأحزاب!.

(١) قلت: وإلا لماذا لم يكتب المعارض العطوي في الجماعات البدعية على كثرة المعارك التي دارت بين أهل السنة وأهل البدعة في السنوات التي مضت!، ولم يظهر فيها، بل لم يظهر إلا في مسألة فقهية!، اللهم غفراً.

ولما تكشفت لنا أهداف العصبة الردية التي تحركها دوافع إرجائية وغيرها تنوعت دوافعها، ولكنها اجتمعت على محاربة الدعوة السلفية المباركة، وحفر الأخاديد في طريق المدَّ الدَّعوي السِّلفي الذي تشهده السَّاحة الإسلامية، وذلك في صورة تجريح دعائها، فلم نُلقِ لهم بالاً - علم الله - لا نريدُ مرءً، ولا جدالاً، ولثقتنا بالله تعالى أنه سيعيد مكرهم عليهم وبالأ، ﴿وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يُبْوَرُ﴾ [فاطر: ١٠]، فأنظرناهم لعلَّهم يرجعون، وبالتَّواصي بالحق يقتنعون، أو يتذكرون فيرعون... ولكنَّهم أرادوا أن يعيدوها جَذعةً؛ لأنَّ نارَ الحقدِ، والحسد، والبغضاء في قلوبهم لم تنطفئ، وكيف يُحمد أوارُها وفيها ينفخ ذوو الشهوات، والشبهات، ويُمَنُّوهم ﴿يَعِدُّهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ وَمَا يَعِدُّهُمْ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [النساء: ١٢٠]، فأصدروا كتابين^(١) ملؤهما منكر من القول، وزوراً لعلَّهم يروجون على المخدوعين من الهمج الرعاع.

(١) الأول كتاب الرداوي، و الثاني كتاب العطاوي، وكل واحد منهم يأخذ عن الثاني، فالفكرة واحدة، و المقصد واحد، ولم يأت أحد منهما بجديد في حكم صوم يوم عرفة!.

فتراهم يبحثون عن زلّة ليجعلوا منها العلّة، وعن عشرة ليدعوا إلى
النفرة، وتراهم يجعلون من الحبة قبّة، ومن النملة فيلاً!!!.

وتراهم يمضغون الهواء بعد أن عجزوا عن استنبات بذور حقدهم،
وحسدّهم فيه، اللهم غفرًا.

وتراهم ينسجون من الرمال جبالاً، ويجعلون من أعواد الخيزران
جبالاً، وظنوا أنهم شوّهوا سُمعة البراء، ولطّخوا صورة الذين جعلوا
هجرتهم لله تعالى، ولرسوله ﷺ.

فأولئك سُحقاً لهم سُحقاً، ومحقاً لهم محقاً، وتعباً لهم تعباً، فأولى لهم
ثم أولى لهم.

أقول: لقد أصبح أمراً مألوفاً اليوم أن يطفو فلان، ويشار إليه بالبنان إذا
نازل عظيماً!، أو أهان كريماً!.

وكم رأينا أمثال هؤلاء الذين أعماهم حب الظهور، وأصيبوا بداء
العظمة قاموا يتناولون على أهل العلم، وطلبة العلم؛ فكان ردهم عليهم
بدون أدب، ونيلهم منهم بكل وقاحة، هو القبر الذي حفروه لأنفسهم
بأيديهم، فلم تقم لهم بعدها قائمة، وعلى نفسها جنت براقش: ﴿لَيَقْضِيَ اللَّهُ
أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾ [الأنفال: ٤٤].

وقال ابن رجب رحمه الله في ((الفرق بين النصيحة والتعير)) (ص ٢٥):
 (وأما إذا كان مراد الرادِّ بذلك إظهارَ عيب من ردَّ عليه، وتنقصه، وتبينَ
 جهله، وقصوره في العلم - بزعمه -، ونحو ذلك كان محرماً، سواء كان ردُّه
 لذلك في وجه من ردَّ عليه، أو في غيبته، وسواء كان في حياته، أو بعد موته،
 وهذا داخل فيما ذمَّه الله تعالى في كتابه، وتوعد عليه في الهمز واللمز). اهـ

وقال ابن رجب رحمه الله في ((الفرق بين النصيحة والتعير)) (ص ٢٢):
 (وأما بيان خطأ من أخطأ من العلماء قبله، إذا تأدَّب في الخطاب، وأحسن في
 الرد والجواب فلا حرج عليه، ولا لوم يتوجه عليه). اهـ

قال ابن رجب رحمه الله في ((الفرق بين النصيحة والتعير)) (ص ٢٩):
 (وأما إشاعة، وإظهار العيوب فهو ممَّا حرمه الله، ورسوله، قال الله تعالى:
 ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا
 وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النور: ١٩]، فلهذا كان إشاعة
 الفاحشة مقترنة بالتعير، وهما من خصال الفجار، لأن الفاجر لا غرض له
 في زوال المفسد، ولا في اجتناب المؤمن للنقائص والمعائب، إنما غرضه في
 مجرد إشاعة العيب في أخيه المؤمن، وهتك عرضه، فهو يعيد ذلك ويُبديه،
 ومقصوده تنقص أخيه المؤمن في إظهار عُيوبه، ومساويه للناس ليُدخل
 عليه بذلك الضرر في الدنيا!). اهـ

وقال ابن رجب رحمه الله في ((الفرق بين النصيحة والتعير)) (ص ٣٠):
 (وأما الحامل للفاجر على إشاعة السوء وهتكه، فهو القسوة والغلظة،
 ومحبة إيذاء أخيه المؤمن، وإدخال الضرر عليه، وهذه صفة الشيطان الذي
 يُزَيِّن لبني آدم الكفر، والفسوق، والعصيان ليصيروا بذلك من أهل
 النيران، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُو
 حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [فاطر: ٦]... فشتان بين مَنْ قصده
 النصيحة، وبين مَنْ قصده الفضيحة، ولا تلتبس إحداها بالأخرى إلا على
 من ليس من ذوي العقول الصحيحة). اهـ

قلت: ومن أعظم القربات إلى الله تعالى توحيد الكلمة على شرع الله
 تعالى، وإشاعة الألفة والمحبة والأخوة^(١) بين المسلمين، ومراعاة ما أوجبه
 الله تعالى علينا من الحقوق تجاه أخواننا، وهذا لا يأتي إلا بعد علم، ومعرفة،
 وإطلاع.

(١) قلت: والأخوة حرمة يجب الوقوف عندها، وقد جعلها رسول الله ﷺ شرطاً
 لدخول الجنة، كما في حديث أبي هريرة ؓ، أخرجه مسلم في صحيحه (١ / ٧٤).

ولتتدارك أخطاء التي يقع فيها الآمرون بالمعروف في نصيحهم، فتتحول النصيحة إلى تعيير!، والاصلاح إلى تنفير!، والصفاء إلى تعكير!^(١)

قلت: وقد ثبتت النصوص النبوية في تثبيت دعائم الأخوة، وإشاعة المحبة، والمودة، والوئام، وقد تلقتها قلوب الصحابة بمبدأ التلقي للتنفيذ والتطبيق، وعاشتها حياة كريمة، رقت فيها القلوب، وصفت فيها النفوس، وسمت فيها المشاعر.

قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١].

قلت: والمفروض أن يكون الأخ واثقاً من أخيه، مطمئناً إليه، فلا يؤول كلامه إلا بخير ما دام يجد في الكلام مجالاً للتأويل الحسن.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات: ١٢].

(١) وقد بينت ذلك جملة وتفصيلاً في كتابي: (تحفة الأخيار في تأليف قلوب الأبرار) والله الحمد والمنة.

قلت: ولا سبيل لتقوية الروابط الشرعية إلا في تقريب القلوب قولاً وفعلاً.

يقول الله تعالى ناهياً عباده المؤمنين عن كثير من الظن، وهو التهمة، والتخون للأهل، والأقارب، والناس في غير محله، لأن بعض ذلك يكون إثماً محضاً، فليجتنب كثير منه احتياطاً.^(١)

قال ابن رجب رحمه الله في ((الفرق بين النصيحة والتعير)) (ص ٢٦):
(ومن حمل كلامه، والحال على ما ذكر، فهو ممن يَظُن بالبريء الظن السوء، وذلك من الظن الذي حرمه الله، ورسوله ﷺ، وهو داخل في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [النساء: ١١٢]، فإن الظن السوء ممن لا يظهر منه - أعني هذا الظان - أمارات السوء، مثل: كثرة البغي، والعدوان، وقلة الورع، وإطلاق اللسان، وكثرة الغيبة، والبهتان، والحسد للناس، على ما آتاهم الله من فضله والامتنان، وشدة الحرص على المزاحمة على الرئاسة قبل الأوان، فمن عرفت منه هذه الصفات التي لا يرضى بها أهل العلم والإيمان، فإنه إنما يحمل تعرضه للعلماء، وردّه عليهم على الوجه الثاني فيستحق حينئذٍ مقابلته بالهوان، ومن لم تظهر منه أمارات بالكلية تدل على شيء، فإنه يجب أن يُحمل كلامه على أحسن مُحَمَّلَاتِهِ، ولا يجوزُ حملُه على أسوأ حالاته. وقد قال عُمَرُ

(١) انظر: ((تفسير القرآن)) لابن كثير (ج ٤ ص ٢٢٧).

ﷺ: ((لا تظنَّ بكلمةٍ خرَّجَتْ من أخيك المسلمِ سوءاً وأنتَ تُجدُّ لها في الخيرِ
مَحْمَلاً^(١))). اهـ

قلت: فالعلة إذاً تتبع الأخ، وسوء الظن به^(٢)، اللهم غفرًا.
وهذه العلة الأساسية والأولى في أتباع الجماعات الحزبية، فإنهم في تمزيق
الأخوة، وتشيت الأحاب، وذهاب الألفة، والمودة بينهم، إنما هو في
لسانهم البتار!، فلم يرحموا المسلمين، بل ولم يرحموا أنفسهم، كما هو مشاهد
منهم في اختلافاتهم مع بعض، وهذا عقاب الله تعالى لهم.

(١) أثر حسن.

أخرجه المحامي في الأمالي (ص ٣٩٥) من طريق نافع بن عامر الجُمحي عن سليمان
بن عبيد قال: قال عمر بن الخطاب ﷺ به.

قلت: وهذا سنده حسن.

وتابعه سعيد بن المسيَّب عن عمر بن الخطاب به.

أخرجه بان عساكر في تاريخ دمشق (ج ٤٤ ص ٣٦٠) والخطيب في المتفق والمفترق
(ج ١ ص ٣٠٥) من طريق يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيَّب به.

وذكره ابن كثير في ((تفسيره)) (ج ٤ ص ٢٢٧).

(٢) قلت: بل إن تتبع عورات المسلمين أفسدتهم، والله المستعان.

فَعَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (مَنْ لَا يَرْحَمُ النَّاسَ لَا يَرْحَمُهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ)، وفي رواية: (لَا يَرْحَمُ اللَّهُ مَنْ لَا يَرْحَمُ النَّاسَ).^(١)

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ، اَرْحَمُوا مَنْ فِي الْأَرْضِ يَرْحَمَكُمُ مَنْ فِي السَّمَاءِ)).^(٢)

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ الصَّادِقَ الْمُصَدِّقَ عليه السلام يَقُولُ: ((لَا تُنْزِعِ الرَّحْمَةَ إِلَّا مِنْ شَقِيٍّ)).^(٣)

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((مَنْ لَا يَرْحَمُ لَا يُرْحَمُ)).^(٤)

-
- (١) أخرجه البخاري في ((صحيحه)) (ج ١٠ ص ٣٤٨)، ومسلم في ((صحيحه)) (٢٣١٩)، وأحمد في ((المسند)) (ج ٤ ص ٣٥٨ و ٣٦١ و ٣٦٥).
- (٢) حديث حسن لغيره.
- أخرجه أبو داود في سننه (٤٩٤١)، والترمذي في سننه (١٩٢٤)، وأحمد في المسند (١٦٠ / ٢)، والحاكم في المستدرک (١٧٥ / ٤).
- (٣) حديث حسن.
- أخرجه البخاري في ((الأدب المفرد)) (٣٧٦)، وأبو داود في ((سننه)) (٢٣٢ / ٥)، والترمذي في ((سننه)) (٣٢٣ / ٤) بإسناد حسن.
- (٤) أخرجه البخاري في ((صحيحه)) (٥٩٩٧)، ومسلم في ((صحيحه)) (٧٧ / ٧).

قال ابن حجر رحمه الله في ((الإمتاع)) (ص ٦٧):

إِنَّ مَنْ يَرْحَمُ مَنْ فِي الْأَرْضِ قَدْ أَنْ أَنْ يَرْحَمَهُ مَنْ فِي السَّمَاءِ
فَارْحَمِ الْخَلْقَ جَمِيعاً إِنَّهَا يَرْحَمُ الرَّحْمَنُ فِينَا الرَّحْمَا

قال تعالى: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾ [يوسف: ٥٣].

قلت: فإذا أراد العبد أن يتخلق بخلق الرحمة على الناس، احتاج إلى أن يمكن له في الصدر الذي هو ساحة القلب، فمن كان أوسع صدراً، كان أوسع رحمة للناس... فإذا اتسع صدره^(١)، وجد كل خلق من الأخلاق الحميدة ناحية في صدره، وتمكنت منه، وسهل على القلب إنفاذ أمور الله تعالى، ورسوله ﷺ... فيشرح الصدر على قدر توسع الرحمة فيه، فمبتدأ الرحمة أن يعمل العبد في توسيع الصدر حتى تصير له الأخلاق الحميدة،

(١) وإذا ضاق صدره لم تستقر الرحمة فيه، وملك نفسه بقوة الهوى، وسلطان الشيطان، فعامل الخلق بالغضب، لأن الشيطان يريه ذلك، حتى يأخذ من الشبهات بتضييع الأمانات، وتعطيل الفرائض، ومنع الحقوق، والتعصب للآراء، ويُعرض عن المواعظ والنصائح، ونسيان الموت والمعاد، والحساب بين يدي الله تعالى، اللهم سلّم سلّم.

فتشرق منه أنوار الكتاب والسنة، فيعيش غنياً بالله تعالى ما عاش، وبالله التوفيق.

قلت: فإذا رحمك الرحمن صلحت للدعوة إلى الله، وتفرغت للعلم النافع، والعمل الصالح، وإذا لم ترحم لم تصلح للدعوة إلى الله تعالى، ولم تتفرغ للعلم النافع، والعمل الصالح، اللهم سلّم سلّم.

فالرحمة رقة في القلب، وحساسية في الضمير، وإرهاق في الشعور تستهدف الرأفة بالآخرين، والشفقة عليهم من أن يتعرضوا للبلاء، والضرر، والاختلاف المهلك، وتسلب أعداء السنة عليهم.

ولنعلم أن الرحمة خلق إسلامي كريمٌ حث عليه النبي ﷺ في أحاديث كثيرة.

قلت: وعلى هذا فمن ابتلى بشيء من مكر الحزبية، فليثق الله تعالى، ويستعين به، ويصبر فإن العاقبة له.

قال ابن رجب رحمه الله في ((الفرق بين النصيحة والتعير)) (ص ٣٧):
(ومن بُلي بشيء من هذا المكر، فليثق الله، ويستعين به، ويصبر، فإن العاقبة للثقوى، كما قال الله تعالى بعد أن قصَّ قصّة يوسف، وما حصل له من أنواع الأذى بالمكر، والمخادعة: ﴿وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ﴾ [يوسف: ٢١]، وقال الله تعالى حكاية عنه أنه قال لإخوته: ﴿أَنَا يُوسُفُ

وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ
 الْمُحْسِنِينَ ﴿يوسف: ٩٠﴾، وقال تعالى في قصة موسى عليه السلام، وما
 حصل له، ولقومه من أذى فرعون وكيده، قال لقومه: ﴿اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ
 وَاصْبِرُوا إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾
 [الأعراف: ١٢٨]، وقد أخبر الله تعالى أن المكر يعود وباله على صاحبه، قال
 تعالى: ﴿اسْتَكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ
 فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ
 اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [فاطر: ٤٣]، وقال تعالى: ﴿وكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا
 مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنْفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾
 [الأنعام: ١٢٣]، والواقع يشهد بذلك، فإن من سبر أخبار الناس، وتواريخ
 العالم وقف على أخبار من مكر بأخيه فعاد مكره عليه، وكان ذلك سبباً
 لنجاته وسلامته على العجب العجيب^(١). اهـ

قلت: وهؤلاء لهم النصيب الأوفر في هذا الكلام، لأنهم أهل مكر^(٢)،
 ويظهرون مكرهم في صورة نصح، اللهم سلّم سلّم.

(١) قلت: ومن كانت هذه صفته فهو داخل في هذه الآيات ولا بد.

(٢) فقد مكروا قديماً وحديثاً بأهل العلم وطلبهم، والله المستعان.

قال ابن رجب رحمه الله في ((الفرق بين النصيحة والتعير)) (ص ٣١):
(وعقوبة من أشاع السوء على أخيه المؤمن، وتتبع عيوبه، وكشَفَ عورته،
أن يتَّبَعَ الله عورته، وَيَفْضَحَهُ، ولو في جوف بيته). اهـ

وقال ابن رجب رحمه الله في ((الفرق بين النصيحة والتعير)) (ص ٣٤)
فيمن يظهر النصيح، ويبطن التعير والأذى، وأن ذلك من صفات المنافقين:
(وَمِنْ أَخْرَجَ التَّعْيِيرَ وَأَظْهَرَ السُّوءَ وَأَشَاعَهُ فِي قَالِبِ النَّصِيحِ وَزَعَمَ أَنَّهُ إِنَّمَا
يَحْمِلُهُ عَلَى ذَلِكَ الْعُيُوبُ، إِمَّا عَامًّا أَوْ خَاصًّا، وَكَانَ فِي الْبَاطِنِ إِنَّمَا غَرَضُهُ
التَّعْيِيرُ وَالْأَذَى، فَهُوَ مِنْ إِخْوَانِ الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ ذَمَّهُمُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، فِي
مَوَاضِعَ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَمَّ مِنْ أَظْهَرَ فِعْلاً أَوْ قَوْلًا حَسَنًا، وَأَرَادَ بِهِ التَّوَصُّلَ
إِلَى غَرَضٍ فَاسِدٍ يَقْصِدُهُ فِي الْبَاطِنِ، وَعَدَّ ذَلِكَ مِنْ خِصَالِ النِّفَاقِ؛ كَمَا فِي
سُورَةِ بَرَاءَةِ الَّتِي هَتَكَ فِيهَا الْمُنَافِقِينَ وَفَضَّحَهُمْ بِأَوْصَافِهِمُ الْخَبِيثَةِ: ﴿وَالَّذِينَ
اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضَرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ
وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفَنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ
(١٠٧)) لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا...﴾ [التوبة: ١٠٧]، وقال تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ

وقد عاد مكرهم عليهم وبالا، وقد هزموا شرَّ هزيمة في الآونة الأخيرة على يدي
علماء الدعوة السلفية وطلبتهم، والواقع يشهد بذلك.

الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسِبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ
مِّنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ [آل عمران: ١٨٨]، وهذه الآية نزلت في
اليهود، سألهم النبي ﷺ عن شيء فكتموه وأخبروه بغيره، وقد أروه أن قد
أخبروه بما سألهم عنه، واستحمدوا بذلك عليه وفرحوا بما أتوا من كتابه،
وما سألهم عنه.

كذلك قال ابن عباس رضي الله عنهما، وحديثه بذلك مخرَج في
(الصحيحين)).^(١)

وعن أبي سعيد الخدري: (أن رجلاً من المنافقين كانوا إذا خرج رسولُ
الله ﷺ إلى الغزو تَخَلَّفُوا عنه وفرحوا بمقعدهم خلافَ رسول الله ﷺ، فإذا
قَدِمَ رسولُ الله اعتذروا إليه وحَلَفُوا، وأحَبُّوا أَنْ يُحْمَدُوا بما لم يفعلوا فنزلت
هذه الآية).^(٢)

فهذه الخصالُ، خصالُ اليهود والمنافقين، وهو أن يظهر الإنسان في
الظاهر قولاً أو فعلاً، وهو في الصورة التي ظهر عليها حسنٌ، ومقصوده
بذلك التوصل إلى غرضٍ فاسد، فيحمدهُ على ما أظهر من ذلك الحسن،

(١) أخرجه البخاري في ((صحيحه)) (٤٥٦٨)، ومسلم في ((صحيحه)) (٢٧٧٨).

(٢) أخرجه البخاري في ((صحيحه)) (٤٥٦٧)، ومسلم في ((صحيحه)) (٢٧٧٧).

ويتوصّل هو به إلى غرضه الفاسد الذي هو أبطنه، ويفرح بحمده على ذلك الذي أظهر أنه حسن، وفي الباطن سيئ، وعلى توصله في الباطن إلى غرضه السيئ، فتتم له الفائدة، وتنفذ له الحيلة بهذا الخداع!!.

ومن كانت هذه صفته فهو داخل في هذه الآية ولا بدّ، فهو مُتَوَعِّدٌ بالعذاب الأليم، ومثال ذلك: أن يُريد الإنسان ذمّ رجلٍ وتنقصه، وإظهار عيبه لينفر الناس عنه؛ إما محبةً لإيذائه لعداوته، أو مخافة من مزاحمته على مالٍ أو رياسةٍ أو غير ذلك من الأسباب المذمومة، فلا يتوصّل إلى ذلك إلا بإظهار الطعن فيه بسبب ديني، مثل: أن يكون قد ردّ قولاً ضعيفاً من أقوال عالم^(١) مشهور فيشيعُ بين من يُعظّم ذلك العالم، أن فلاناً يُغضّ هذا العالم ويذمّه ويطعن عليه فيغرّ بذلك كل من يعظّمه، ويؤهمهم أنّ بغض الرادّ وأذاه من أعمال القرب، لأنه ذبّ عن ذلك العالم، ودفع الأذى عنه، وذلك قُرْبَة إلى الله عز وجل وطاعة؛ فيجمع هذا المظهر للنصح بين أمرين قبيحين مُحَرَّمين:

(١) كما يدعي المعارض العطاوي أنني أذم الإمام مسلم رحمه الله وصحيحه، والله

المستعان.

قلت: فما أشبه الليلة بالبارحة!.

أحدهما: أن يحمل ردُّ هذا العالم القول الآخر على البُغض، والطَّعن، والهوى، وقد يكونُ إنَّما أراد به النصَّح للمؤمنين، وإظهار ما لا يحلُّ له كتمانُه.

والثاني: أن يُظهر الطَّعن عليه ليتوصَّل بذلك إلى هواه، وغرضه الفاسد في قالب النصَّح، والذَّب عن علماء الشرع.

بمثل هذه المكيدة كان ظلم بني مروان وأتباعهم يستميلون الناس إليهم، وينفِّرون قلوبهم عن علي بن أبي طالب، والحسن، والحسين وذريتهم (أجمعين). اهـ.

قلت: ولو تتبعنا ذيول مشكلة العطاوي لوجدناها نابعة من عوامل عدَّة:

منها: شعوره بالحسد.

ومنها: تحريض من جهات أخرى لها مصلحة في الطعن بالدعوة السلفية.

ومنها: حب الظهور في الرد على فلان، وفلان.

ومنها: لعله يعوض ما في قلبه من حقد، وغل، وغير ذلك.

قال تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣].

واعلم أنه لا بدّ لكلّ نعمة من حاسد، ولكلّ حقٍّ من جاحد ومعانّد... وهذه بضاعته المزجاة... وعقله المكدود يُعرّض على عقول العالمين، وإلقائه نفسه، وعرضه بين مخالب الحاسدين، وأنياب البُغاة المعتدين، فاستهدف لسهام الراشقين، واستعذر إلى الله تعالى من الزلل ثم إلى عبادة المؤمنين... فلا يعرفُ من المعروف، ولا يُنكرُ من المنكر إلا ما وافق إرادته، وهاتف هواه، يستطيل على أولياء الرسول ﷺ وحزبه بأصغريه، ويجالس أهل الإرجاء والجهالة، ويزاحمهم بركبتيه، قد ارتوى من ماء آجن.

فهذا المعترض ممن لا يردُّون يد لأمس، ولا يتحركون إلا كالخفافيش في الظلام الطامس، وريقات سودها بكذب، وتزوير، وتدليس، وتلبس زعم فيها أن راقم هذه الحروف لم يلتزم في كتابه: تخريج حديث صوم عرفة، بآداب التصنيف، ولم يقف على مقاصد التأليف^(١)؛ بانتحاله كلام غيره، وإظهار شرّه، وكتمان خيره.

(١) وإنني تعدّيت على صحيح الإمام مسلم رحمه الله، وتجرأت على كتب أهل العلم، وهذا الاتهام هو اتهام أهل البدع مع أهل العلم كـ(الشيخ الألباني) رحمه الله وغيره، بل وزاد في الباطل الذي جاء به أباطيل كثيرة من جنائته، وتعيده، وتدليسه، وتلبسه، اللهم سلم سلم.

والآن لا يسعنا إلا أن الذب عن السنة، وننصر العلم، ونرد على المعترض ردّاً لم يكن له بالحسبان، وقد كنت قادراً على أن أرد عليه من أوّل أسبوع ظهر فيه ((مقاله البالي)) الذي سماه: (النصفه في رد تضعيف حديث مسلم في صيام يوم عرفة)، ولكنني تأنّيت لعله يرجع عنه لبضاعته المزجاة في علم الحديث، وكثرة أخطائه في ذلك، أو أقل القليل أن يصحح جزءاً منه، أو ينظر في تخريجه الضعيف للشواهد، وإعادة النظر فيها قبل أن يقول أنا ما أردت كذا، ولا مقصدي كذا، وأنا كتبت هذا الكتاب على استعجال^(١)، أو يقول بعض المراجع لم تكن عندي، وهكذا، وهي مدة طويلة كافية للمراجعات، لكي لا اتجنّى عليه، لأن ذلك من لوازم الصراط المستقيم.

وإنني إذ أذكر هنا هذا الكلام، فإنما أذكره لسببين اثنين:

(١) كما هو واضح في بحثه، وأنه لم يستوعب الرد على كتابي بكل دقة، وبعلم بل من غير دليل، ولا تدقيق، ولا تحقيق في كتب أهل العلم، والله المستعان.

أولها: للإشارة إلى أنني لا أرد في كتابي هذا على هذا العطوي المدعي، فهو - والله - لا يلتفت إليه^(١)، أو يشتغل بأمره^(٢)، أو تضاع عليه الأوقات، ولكنني أرد على الشاد على عضد ((مقاله البالي)) المخفي.

لأن المعارض لا يبني مقاله، وما يقرره من مسائل على منهج صحيح على طريقة أهل الحديث، والاستعانة بكلامهم في تأصيل مسائل صوم عرفة وتحقيقها، وإنما له طريقة عصرية على طريقة المحققين المقلدين، وهي تأصيل المسائل، وتقريرها بمجرد الظن، والرأي، والنقل والتقليد، بل امتدت طريقته هذا لتشمل الأحاديث التي وردت في صوم عرفة، وهي

(١) قلت: فإذا أراد أن نلتفت إليه، فعليه أن يرد على البدع وأهلها، ﴿وَانْتَظِرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ﴾ [هود: ١٢٢]

(٢) بل لا أشتغل بهذه المسألة أكثر من ذلك، لأنها من المسائل الفقهية التي اختلف العلماء فيها، بل لا أرد على من قال بصوم عرفة في هذا الكتاب، ولكنني أرد على المرجفين في المدينة التي تحركها دوافع حزبية تنوعت دوافعها، ولكنها اجتمعت على محاربة الدعوة السلفية، وحفر الأخاديد في طريق المد الدعوي السلفي الذي تشهده الساحة الإسلامية. وذلك في صورة تجريح دعائها، فلم نلق لهم بالاً - علم الله - لا نريد مرء، ولا جدالاً، ولثقتنا بالله تعالى أنه سيعيد مكرهم عليهم وبالاً، ﴿وَمَكُرُ أَوْلَئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ [فاطر: ١٠]، فهذا هو مرادي في الرد على العطوي فافهم لهذا ترشد.

منكرة، فيقررها بغلبة الظن، والرأي المجرد التي لا يستند إلى دليل معقول في أصول الحديث.

فطريقته في الحكم على الأحاديث من حيث الصحة، والضعف، والكلام على رجال الأسانيد طريقة غريبة، فهو يخضع الأحاديث لعقله، فإذا وافق عقله أخذ بها، وما خالف عقله ضعفها، مع تدليس، وتلبيس في نقد الرجال.

وتراه يصحح ويضعف، ويحذف ويزيد في الأحاديث بالظن والتقليد، وبالتدليس والتلبيس، بل قد يصحح جزءاً من الحديث، ويضعف الجزء الآخر، كل ذلك بمجرد الظن والرأي غير مستدل لكلامه، ولا موثق لتخريجه، وهذا من أبشع الجهل وأشنع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((الفتاوى)) (ج ١٨ ص ٥١):
(فكما أن من لا يعرف أدلة الأحكام لا يُعتدُّ بقوله كذلك من لا يعرف طرق العلم بصحة الحديث لا يعتدُّ بقوله، بل على كل من ليس بعالم أن يتبع إجماع أهل العلم). اهـ

وثانيهما: من باب الاستجابة لله تعالى في قوله: ﴿وَقُلْ هُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾ [النساء: ٦٣]، فلعل العطاوي يتعظ في ترك التقليد، و آراء

الرجال، ويستغفر ربه، ويتوب إليه^(١)، فالمسالك ذميمة، والنهاية وخيمة، ونعوذ بالله من الحور بعد الكور.

ولقد رأي العطوي ضلالات الاخوانية، و السرورية و القطبية و غيرهم في كتبهم و اشراطهم، وطعنهم في علماء السنة، ولم ينصر السنة، ولم يدافع عنها، و يزعم أنه في مسألة فقهية يدافع عن السنة، والله المستعان.

ويرى ويشاهد الخليط فيها من المجهولين، والكذابين، والحزبيين، والمبتدعين المندسين فيها من أعداء السلفين، وكيف تسير هذه الجماعات البدعية على مدى سنوات بانحراف خطير في الاعتقاد، والمنهج^(٢)،

(١) ويترك هذا المذهب الباطل في إيراد التخريج والعلل على الطريقة العصرية، فإن أهل الحديث ردوا على هذا المذهب لما انتشر، ولما خشوا على الناس الافتتان لم يجد علماء الحديث بداً من الرد عليه، ومقارعة أهله بالحجج الدامغة حتى دحهم الله تعالى، وردّ كيدهم في نحورهم، وله الحمد والمنّة.

(٢) فلم ينتقدها بشيء على مدى هذه السنوات، ويتقديني في مسألة فقهية زعم!، فأرغى فيها وأزبد، وشرق وغرب، وبعد وقرب، مما يتبين أنه غير ناصح في السلفية، وليس من أهلها، اللهم سلّم سلّم.

والدعوة، ولا يرى هذا خطأ فضلاً عن أن يرى أنه من أنكر المنكرات في الدين، اللهم سلّم سلّم.^(١)

قلت: فله، ولهم نصيب من قول الله تعالى: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٩].
ولكن: ﴿إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ٤٦]، ﴿وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُتِمَ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: ٧٢].

قلت: فإلى إخواننا من المسلمين عامة، ومما انتسب منهم إلى الدعوة خاصة نكتب اضطراراً، وبياناً للحقيقة، وكشفاً للغطاء، وإزالةً للأستار المضروبة على أعين، وأسماع إخواننا المحبين دفعاً لما رُمي به أهل السنة من الغمز واللمز في الدين من قبل أهل الحقد.

قال تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

وقال تعالى: ﴿وَلَمَنِ انتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِّنْ سَبِيلٍ﴾ ((٤١)) إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ [الشورى: ٤١ و ٤٢].

(١) فلم يرد عليهم لأنه خائف منهم، فهو مخذول في بيته على مدى هذه السنوات.

هذا الرمي والبهتان، وهذه الدعاوى تُنشر من حسد، والله يعلم، ثم المؤمنون لأي غرضٍ تُذكر، ولأيّ مطمعٍ تُشهر، مع يقيننا التام أنهم يعلمون علماً جازماً أن إخوانهم بُراء من هذه الدعاوى^(١).

ضاعَ الوفاءُ وضاعتْ بعده الهِمَمُ والدينُ ضاعَ وضاعَ المجدُ والكرمُ
والجورُ في الناسٍ لا تخفى معالِمُهُ والعدلُ من دونه الأستارِ والظلمُ
وكل من تابع الشيطانَ محترماً وكل من عبَدَ الرحمنَ

أقول: بل أهل السنة هم من حملة لواء التحذير من مزالق الفرق وشبهاتها، ويدعون إلى مذهبهم السامي، وحسبهم في ذلك الإقبال على كتب أهل الحديث والأثر من المتقدمين والمتأخرين، والقيام على تدريسها، نُمثّل على ذلك في أصول السنة بكتب الإمام مالك رحمه الله، وكتب الإمام الشافعي رحمه الله، وكتب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، وكتب الإمام ابن بطة رحمه الله، وكتب الإمام اللالكائي رحمه الله، وكتب الإمام البرهاري رحمه الله، وكتب الإمام الآجري رحمه الله، وكتب الإمام الخلال رحمه الله، وكتب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وكتب الإمام ابن القيم رحمه الله،

(١) انظر: ((الطليعة في براءة أهل السنة)) للدكتور عبدالعزيز العتيبي (ص ٨).

وكتب الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، وكتب الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله، وكتب الشيخ ابن عثيمين رحمه الله، وكتب الشيخ الألباني رحمه الله وغيرهم من أئمة السنة.

نقول هذا كي يعرف أهل التقليد في بلدانهم الذين استسلموا للفتاوى المذهبية من غير نظر إلى دليلها، وهل هي صحيحة؟!، ولا يكلفون أنفسهم عناء البحث الدقيق، والنظر في التحقيق في كتب أهل السنة جملة وتفصيلاً.

نقول هذا، حتى لا يقعوا في ظُلم إخوانهم من المسلمين، ورميهم بما ليس فيهم، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

فليتق الله تعالى كل امرئ على نفسه، وليُفكر في أن الله تعالى سائل سمعه، وبصره، وفؤاده عما قاله مما لا يقين عنده به، ومن قطع على إنسان بأمر لم يوقفه فقد واقع المحذور، وحصل له الإثم في ذلك.

قلت: وجلّ اعتمادهم في رميهم على غمز، ولز، وهذا الجرح هو من قبيل جرح الأقران، وكما هو معروف لدى طلبة العلم، جرح الأقران لا يُقبل بحال، وكذا الجرح المجمل لا يُقبل إلا مُفسراً.

يقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوِيكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ ((١٠)) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن

يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءً مِّنْ نِّسَاءِ عَسَىٰ أَن يَكُونَ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا تَلْمِزُوا
 أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْإِسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ
 فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ((١١)) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ
 بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن
 يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ((١٢)) يَا أَيُّهَا
 النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ
 أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ [الحجرات: ١٠ - ١٣].

فنناشد أهل التقليد الرجوع إلى أنوار الكتاب والسنة، ورفض التعصب
 المذهبي، والتعصب الحزبي، وألا ينظروا من ثقب التقليد المظلم، ويعرضوا
 عن باب الكتاب والسنة المضيء.

فما المذهبية المقيتة المرفوضة التي حاربها أئمة السنة إلا التقييد لأفهام،
 ومعارف الأتباع بأن لا ينظروا إلا بمنظار المقلد، وأن لا يفكروا إلا بعقل
 واحد، وهو عقل المقلد، دون إعمال العقل والفكر فيما يقوله المقلد.

وإذا نَشِطَ المقلد جعل مقالة المقلد أصلاً، وأعمل عقله، وفكره لنصرة
 تلك المقالة من كل كتاب، ومصنف قديم وحديث، والحق الذي يجب أن
 يوضع في نصابه هو جعل الكتاب والسنة أصلاً، وعرض أقوال الرجال
 عليها.

قلت: والعطاوي هذا نشأ من صغره في قوم يرون بسنية صوم يوم عرفة لغير الحاج، فيسمع الفتاوى في صومه، ويرى الناس يصومون ذلك، ويسمع الوعظ فيه^(١)، وهكذا، فرسخ في عقله تعظيم صوم يوم عرفة على عادة الأقباط، فتمكّن الجهل والهوى منه في تعظيم العادات الجارية التي يأمر بها المطاعون، فغضب غضباً شديداً عندما أمر بترك صوم يوم عرفة لغير الحاج، - مع إن هذا الحكم من المسائل الفقهية -! لما بين ما فيه من الخطأ والزلل، وإلا لم تر له من الغضب الشديد عندما غير الحكم الاعتقادي في مسائل الإيمان، وبترك الأصول والتنازل عنها، وسفك الدماء، ودمار الديار، وهدم البلدان، وغير ذلك!، وهذا هو الضلال المبين.

فهذه العادات وإن كانت فقهية فلا يعتريها عندهم إجمال، ولا إشكال، ولا يحل لأحد مخالفتها.

(١) كما اعترف العطاي في ((مقاله البالي)) (ص ١).

وهؤلاء شأنهم شأن بعض الأعراب الذين يعظمون العادات الجارية التي يأمر بها المطاعون، ويغضبون لها إذا انتهكت أعظم من غضبهم لحرّمات الله تعالى إذا انتهكت، وهذا ضلال مبين.^(١)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج ٥ ص ١٣٠): (بل كثير من المنتسبين إلى الإسلام يحكمون بعاداتهم التي لم ينزلها الله تعالى، كسوالف البادية، وكأوامر المطاعين فيهم، يرون أن هذا هو الذي ينبغي الحكم به دون الكتاب والسنة). اهـ

قلت: فالواجب أن يُجْعَلَ ما أنزله الله من الكتاب والسنة أصلاً في جميع الأمور، ثم يرد ما تكلم فيه الناس إلى ذلك.

(١) انظر: ((زجر المتهاون بضرر قاعدة المعذرة والتعاون)) للدكتور حمد العثمان (ص ١٠).

قلت: ولم يتفطن العطّوي المعارض أن هناك من هو أعلم بالحديث ممن أخذ عنهم من قومه ذلك بسبب تفاوت الناس في العلم؛ لأن العلم رتب، ودرجات في الناس، كما قال تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، لم يأخذوا بحكم صوم يوم عرفة لغير الحاج، لضعف حديث أبي قتادة منهم: الصحابة، والتابعون، والبخاري، وابن عدي، والعقيلي، والمقدسي وغيرهم.

لذلك ترى فتاوى الراسخين في العلم المقتفين لأثر الصحابة الكرام، والتابعين مطابقة لألفاظ القرآن والسنة، يتحرون ذلك غاية التحري، فحصلت له السلامة، ومن حاد عن سبيلهم، حصل له الخطأ والزلل، والتناقض والاضطراب.

قال ابن القيم رحمه الله في ((إعلام الموقعين)) (ج ٤ ص ١٧٠): (يَنْبَغِي لِلْمُفْتِي أَنْ يُفْتِيَ بِلَفْظِ النَّصِّ مَهْمَا أَمَكَّنَهُ؛ فَإِنَّهُ يَتَضَمَّنُ الْحُكْمَ وَالدَّلِيلَ مَعَ الْبَيَانِ التَّامِّ ، فَهُوَ حُكْمٌ مَضْمُونٌ لَهُ الصَّوَابُ، مُتَضَمِّنٌ لِلدَّلِيلِ عَلَيْهِ فِي أَحْسَنِ بَيَانٍ، وَقَوْلُ الْفَقِيهِ الْمُعَيَّنِ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَقَدْ كَانَ الصَّحَابَةُ، وَالتَّابِعُونَ، وَالْأُئِمَّةُ الَّذِينَ سَلَكَوا عَلَى مِنْهَاجِهِمْ، يَتَحَرَّوْنَ ذَلِكَ غَايَةَ التَّحَرِّيِّ، حَتَّى خَلَفَتْ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ رَغَبُوا عَنِ النَّصُوصِ، وَاشْتَقُّوا لَهُمُ الَّلَفَاطَ غَيْرَ الَّلَفَاطِ النَّصُوصِ، فَأَوْجَبَ ذَلِكَ هَجْرَ النَّصُوصِ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ تِلْكَ الَّلَفَاطَ لَا تَفِي بِمَا تَفِي بِهِ النَّصُوصُ مِنَ الْحُكْمِ وَالدَّلِيلِ وَحُسْنِ الْبَيَانِ، فَتَوَلَّدَ مِنْ هِجْرَانِ الَّلَفَاطِ النَّصُوصِ، وَالْإِقْبَالِ عَلَى الَّلَفَاطِ الْحَادِثَةِ، وَتَعْلِيْقِ الْأَحْكَامِ بِهَا عَلَى الْأُمَّةِ مِنَ الْفَسَادِ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا

الله، فَأَلْفَاظُ النُّصُوصِ عِصْمَةٌ، وَحُجَّةٌ، بَرِيَّةٌ مِنَ الْخَطَأِ، وَالتَّنَاقُضِ،
وَالْتَعْقِيدِ، وَالْإِضْطِرَابِ^(١). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((الفتاوى)) (ج ١٩ ص ٢٦٣): (ثم إن هؤلاء الذين يقولون على الله بغير علم ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠]، فليس عندهم علم، بل عندهم اتباع سلفهم، وهو الذي اعتادوه، وتربوا عليه!). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((الفتاوى)) (ج ٣٥ ص ٢٣٣): (فأما من لم يعرف إلا قول عالم واحد وحجته دون قول العالم الآخر وحجته، فإنه من العوام المقلدين لا من العلماء الذين يرجحون ويزيفون). اهـ

قلت: لذلك لا يعذر العطوي على نفسه، والجاني على غيره في اقتحامه على هذا الحكم، وذلك لعدم دقته في البحث، فلا يعذر كل من تأول تأويلاً

(١) قلت: فالواجب على من يُؤصل للدعوة إلى الله، ويُقعد لها أن يترك العادات في قومه، ولا بد عليه من التفتيش والتنقيب، والله الحسيب!.

خاطئاً، أي لا عذر لأحد في خطئه ركه حسب هُدى، فقد بينت الأمور، وثبتت الحجة، وانقطع العذر.

قال البرهاري رحمه الله في ((السنة)) (ص ٢٢): (وذلك أن السنة والجماعة قد أحكما أمر الدين كله، وتبين للناس، فعلى الناس الإتيان). اهـ
قلت: فهناك صنف من الناس متبع لأهوائه، وآرائه، وخواطره، وعادة قومه، وتراه يرد ما هو أوضح من الصبح من سنن رسول الله ﷺ، وأشهر من الشمس: برأي دخيل، واستحسان ذميم، وظن فاسد، ونظر مشوب بالهوى، فهل يُعذر مثل هذا؟! ^(١)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((الفتاوى)) (ج ٢٠ ص ٢٥١): (وليس لأحد أن يعارض الحديث عن النبي ﷺ بقول أحد من الناس). اهـ
وقال ابن حزم رحمه الله في ((النَّبَذ)) (ص ١١٤): (والتقليد حرام، ولا يحل لأحد أن يأخذ بقول أحد بلا برهان). اهـ

وقال الشافعي رحمه الله في ((الرسالة)) (ص ٤٢): (وبالتقليد أغفل من أغفل منهم). اهـ

(١) وانظر: ((الحجة في بيان المحجة)) لأبي القاسم الأصبهاني (ج ٢ ص ٥١٠)، و((السنة)) للبرهاري (ص ٢٢).

قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [الممتحنة: ٦].

قلت: والمقلد آثم، وإن أصاب الحق، لأنه يفتي الناس بدون اجتهاد دقيق في الأدلة، والأحكام.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((القواعد النورانية)) (ص ٢٠٦): (كما لو حكم الحاكم بغير اجتهاد، فإنه آثم وإن كان قد صادف الحق). اهـ

وقال ابن حزم رحمه الله في ((النَّبَذ)) (ص ١٢٠): (وأما من قلّد دون النبي ﷺ، فإن صادف أمر النبي ﷺ به فهو عاص لله تعالى، آثم بتقليده، ولا سلامة، ولا أجر له على موافقته للحق، وما يدري كيف هذا؟، فإنه لم يقصد إلى الحق، وإن أخطأ فيه آثم إثمين، إثم تقليده، وإثم خلافه للحق، ولا أجر له البتة، ونعوذ بالله من الخذلان). اهـ

قلت: فلا أجر لمن قلّد دون النبي ﷺ، وإن أصاب الحق.

وقد جزم غير واحد من أهل العلم على أن من نقل حديثاً عن النبي ﷺ، وهو لا يعلم حاله: أنه آثم، فيدخل في ذلك الكتّاب، والوعاظ، والقصاص، والخطباء، وغيرهم ممن ينقل الأحاديث، ويثبها بين الناس، وهو لا يعلم حالها إلا عن طريق التقليد؛ لأنه أقدم على رواية الحديث من غير علم.

قال العراقي رحمه الله في ((الباعث على الخلاص)) (ص ٩٣): (وإن اتفق أنه نقل حديثاً صحيحاً؛ كان أثماً في ذلك^(١)؛ لأنه ينقل ما لا علم له به، وإن صادف الواقع^(٢)؛ كان أثماً بإقدامه على ما لا يعلم). اهـ

وهذا عين الصواب؛ لأنه قفا ما لا علم له به، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

قلت: فيجب على كل عالم، وطالب، وخطيب، وواعظ، ومؤلف، وكاتب أن لا يحدثوا الناس إلا بما عرف مخرجه وصحته، وإلا؛ فلهم حظ وافر من أحاديث الوعيد الثابتة عن النبي ﷺ.

(١) هذه عقوبة له، لأنه يتكلم في دين الله تعالى بغير علم، والمفروض أنه لا ينقل شيئاً في الدين لا الحديث الصحيح ولا غيره، بل عليه السكوت، ويلزم أهل العلم، لأنه جاهل. ولأنه جمع الجهل، ورقة الدين، ثم يدعي دعاوى باطلة أنه من الدعاة!، أو العلماء!، أو طلبة العلم!.

(٢) بل وإن صدف الحق، فهو آثم.

قال البيهقي رحمه الله في ((المدخل إلى السنن الكبرى)) (ص ٩٤ - الباعث): (قد يكون المراد بالخبر من يقول فيه برأيه من غير معرفة منه بأصول العلم وفروعة، فتكون موافقته للصواب - وإن وافقه من حيث لا يعرفه - غير محمودة). اهـ

وقال العراقي رحمه الله في ((الباعث على الخلاص)) (ص ٩٥): (ولو نظر أحدهم في بعض التفاسير المصنّفة لا يحلُّ له النقل منها، لأنَّ كتب التفسير فيها الأقوال المنكرة والصحيحة، ومن لا يميز صحيحها من منكرها لا يحلُّ له الاعتماد على الكتب.

وأيضاً فكثير من المفسرين ضعفاء النقل، كمقاتل بن سليمان، والكلبي، والضحاك بن مزاحم، وكذا كثير من التفاسير عن ابن عباس لا تصح عنه لضعف روايتها.

وليت شعري! كيف يُقدِّم من هذه حاله على تفسير كتاب الله؟ أحسن أحواله أن لا يعرف سقيمه من صحيحه، بل يزيد أحدهم فيحدث لنفسه أقوالاً لو نُقِلَتْ عن المجانين لاسْتُقبِحَتْ منهم). اهـ.

وقال العراقي رحمه الله في ((الباعث على الخلاص)) (ص ٩٦) عن الأئمة الذين يتوقفون عن الإجابة في الدين: (فإذا كان مثل هؤلاء الأئمة يتوقف أحدهم عن الخوض في تفسير حديث رسول الله ﷺ خيفة أن يكون

المراد منه غير ذلك، فكيف بمن لا يُعرف له تعلُّمُ شيء من العلم عن أهله؟! (١).

وأيضاً فلا يحلُّ لأحد ممَّن هو بهذا الوصف أن ينقل حديثاً من الكتب، بل لو من الصحيحين (٢) ما لم يعتمد على من يعلم ذلك من أهل الحديث). اهـ

وقال ابن خير رحمه الله في ((فهرسته)) (ص ١٦): (وقد اتفق العلماء رحمهم الله على أنه لا يصح لمسلم أن يقول: قال رسول الله ﷺ كذا... حتى

(١) قلت: فهذا يوقع الناس في شيء من الاعتقادات السيئة، والأحكام الباطلة بسبب تحديثه بالأحاديث الضعيفة، اللهم سلِّم سلِّم.

وانظر: ((الباعث على الخلاص من حوادث القصاص)) للعراقي (ص ٩٨).

(٢) قلت: وهكذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وهذا القول شديد على المقلدة للصحيحين مطلقاً، لظنهم أن كلَّ ما في الصحيحين من قسم الصحيح، وهذا جهل في دين الله تعالى، لأن هذه الكتب المصنَّفة من المخلوقين لا تفلت من الخطأ أبداً، لأن الله تعالى كتب على بني آدم الخطأ، وهو من طبيعتهم، ولا يصح مطلقاً إلا كتاب الله تعالى. وصدق الإمام الشافعي رحمه الله حيث قال: (أبى الله أن تكون العصمة لغير كتابه) اللهم غفراً.

انظر: ((مسند أبي يعلى)) (ج ١ ص ٢٢)، و((منهاج السنة)) لابن تيمية (ج ٧ ص ٢١٦).

يكون عند ذلك القول مروياً، ولو على أقل وجوه الروايات؛ لقول رسول الله ﷺ: (من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)، وفي بعض الروايات: (من كذب عليّ...) مطلقاً دون تقييد). اهـ.

قلت: فإذا تقرر هذا في النفوس، وقبلت به القلوب، وعُلم أن أهل الحسد لابدّ لنا من استئصال شأفتهم، والقضاء على أمرهم، وذلك أما بالقلم واللسان، أو بغير ذلك؛ فلقد رأيت تعليقات العطوي سودها بتلييس وتدليس، فأرغى فيها وأزبد، وشرق وغرب، وبعّد وقرب، فلما رأيت هذه التعليقات الواهيات، والتحريرات الناييات، رأيت لزماً عليّ أن أرد عليه، وأن أخرج هذه الشبه التي ألقها على الناس، حتى يكونوا على بينة من أمرهم، وعلى احتياط في دينهم.

ولكن الشبه خطّافة، تعلق بكثير من القلوب، فلا بدّ من التصدي لها، فالكتاب قد وزّع في أماكن من قبل الحزبيين للطعن في الدعوة السلفية، وهذا من أبشع الجهل وأشنع، وهكذا أهل الحسد يتواصلون دوماً فيما بينهم؛ لنشر الإفك، والغمز واللمز، والطعن في أهل العلم، وهذا ديدنهم الذي به على غيرهم يعلون، ومن أجله يفتخرون.

فهذه، وتلك من الأسباب التي دعنتي لكتابة هذا الرد، علماً بأنني لم آتٍ بجديد، وإنما اعتمدت على كتب أئمة الهدى والدين من أهل الأثر، كما هي عادتي، والله الموعد.

وهذه تنبيهات من رأس القلم؛ لقمع دعاوى من تعدّى وظلم، قد ينقلها ناقل، ويتقبلها قابل، ويتهوّك فيها جاهل، فيتحير عاقل، فيصيب قوماً بجهالة، فترتدّ محدثها ومبتدعها بالندامة، والملامة، والويل يوم القيامة.

ولذلك رأيت تسطيرها؛ لتكون قوّة للمسترشد، وبياناً للمتحيّر، وتبصره للمهتدي، ومقتلاً للخراصين، ونصحاً لإخواننا المسلمين.

ولكن لا تَغُرَّنْكُمْ البرقة؛ فإنها فجرٌ كاذبٌ، ولا تهولنكم المفاجأة، فإن الجهابذة ينخلونهم نخلاً، فيبقى اللبّابُ، ويعيش على النخالة دوابّ.

اللهم فلك الحمد، وإليك المشتكى، وأنت المستعان، وبك المستغاث، وعليك التكلان، ولا حول ولا قوة إلاّ بك، وأنت حسينا ونعم الوكيل.

كتبه

أبو عبد الرحمن الأثري

المنقّص

ذكر الدليل على أن الكتب المصنّفة

لا تصحّ مطلقاً، منها: ((صحيح مسلم))،

وأنه لا يصحّ مطلقاً إلا كتاب الله تعالى العظيم^(١)،

وإثم الدكتور بسام العطاوي لتعصبه لكتاب صحيح

مسلم، حيث جعله في الصحة ككتاب الله تعالى يُشعر أو

لا يشعر بذلك، وقمع إجماعه المزعوم على صحة أحاديث

صحيح مسلم.

اعلم رحمك الله أن من لا يعرف له تعلّم من العلم عن أهله لا يحل له

أن ينقل حديثاً من الكتب، بل ولو من ((الصحيحين))، حتى يتثبت من

صحته ممن يعتمد عليه من أهل الحديث^(٢)، ولقد بين أهل العلم هذا

(١) قلت: ومن قال بخلاف ذلك من المشوشين - يشعر أو لا يشعر - فقد ساوى بين

كتاب الله تعالى، وبين كتب أهل العلم!، لذلك فلا يجوز لأحد أن يغضب، أو يدافع عن

هذه الكتب إذا انتقدت بالطرق الشرعية من قبل أهل الحديث، لأن هذا الأمر من الدين،

اللهم غفرًا.

(٢) ولذلك يقال عن الأحاديث التي في ((الصحيحين))، أصحها ما في

((الصحيحين))، ولا يقال جميع أحاديث ((الصحيحين)) صحيحة كلها!، وأن الأمة

الأصل، وجعلوه من الدين، فعلى المقلدة المشوشة^(١) أن يربعوا على أنفسهم^(٢)، اللهم غفرًا.

وإليك أقوال علماء هذا الشأن:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((الرد على البكري)): (ج ١ ص ٧٣): (وعامة الكتب تحتاج إلى نقد، وتمييز، كالمصنفات في سائر العلوم

تلقتهما بالقبول!، وقد أجمع العلماء عليها!، وهي مقطوع بصحتها!، فإن ذلك غير مُسَلَّم عند الأمة، كما سوف يأتي ذكر ذلك، فافطن لهذا.

وانظر: ((الشذا الفياح)) للأبناسي (ج ١ ص ١٠٥).

(١) وللعلم أن أهل الأهواء يتواصون دوماً على صفة التشويش قديماً وحديثاً، مع أهل الحديث، ولكن: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمُرْصَادِ﴾ [الفجر: ١٤].

قال المحدث الشيخ مقبل الوداعي رحمه الله في ((تعليقه على الإلزامات والتبعية)) (ص ٤): (وقد كان أشاع الحسدة، وذوو الأهواء، والأغراض الفاسدة، أنني ما اخترت ((الإلزامات والتبعية)) إلا لقصد الطعن في ((الصحيحين))!، لأن بي نزعة زيدية: ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦].

(٢) فعلى المقلدة المتعصبة للكتب أن يفهموا ذلك، وذلك أن هذه الكتب لا بد أن يوجد فيها الخطأ مهما أحكموها أصحابها، لأن الله تعالى لم يكتب لها العصمة، بل كتب العصمة لكتابه الكريم لوحده، والله المستعان.

من الأصول، والفروع، وغير ذلك؛ فإن الفقهاء قد وضعوا في الفقه أشياء كثيرة من الموضوعات والضعاف^(١). اهـ

وقال العلامة الشَّيْخُ ناصر الدِّين الألباني رحمه الله في ((مقدمته على شرح العقيدة الطحاوية)) (ص ٢٢): (الصحيحان هما أصحُّ الكتب بعد كتاب الله تعالى باتِّفاق علماء المسلمين من المُحدِّثين وغيرهم، فقد امتازا على غيرهما من كتب السنة بتفردهما بجمع أصحِّ الأحاديث الصحيحة، وطرح الأحاديث الضعيفة، والمتون المنكرة، وعلى قواعد متينة وشروط دقيقة، وقد وُفِّقوا في ذلك توفيقاً بالغاً لم يوفق إليه مَنْ بعدهم مما نحا نحوهم في جمع الصحيح، كابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وغيرهم حتى صار عرفاً عاماً أن الحديث إذا أخرج الشَّيْخَان، أو أحدهما فقد جاوز القنطرة، ودخل في طريق الصحة والسلامة، ولا ريب في ذلك، وأنه هو الأصل عندنا.

(١) قلت: وهذا يسبب العمل بما لم يقله الشارع، والله المستعان.

قال ابن حجر رحمه الله في ((فتح الباري)) (ج ١ ص ٢٠٢): (والثقة إذا حَدَّثَ بِالْخَطِّ، فَحُمِلَ عَنْهُ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ أَنَّهُ خَطَّاءٌ، يُعْمَلُ بِهِ عَلَى الدَّوَامِ لِلْوُثُوقِ بِنَقْلِهِ، فَيَكُونُ سَبَباً لِلْعَمَلِ بِمَا لَمْ يَقُلْهُ الشَّارِعُ). اهـ

قلت: وهذا لا يقع فيه إلا الجهال بالشرع، اللهم غفرًا.

وليس معنى ذلك أن كل حرفٍ، أو لفظةٍ، أو كلمة في ((الصحيحين)) هو بمنزلة ما في القرآن؛ لا يمكن أن يكون فيه وهمٌ، أو خطأ في شيء من ذلك من بعض الرواة، كلاً، فلَسْنَا نعتقدُ العصمةَ لكتابٍ بعد كتاب الله تعالى أصلاً، فقد قال الإمام الشافعي وغيره: (أبى الله أن يُتِمَّ إلّا كتابه)، ولا يمكن أن يدّعي ذلك أحدٌ من أهل العلم ممن دَرَسُوا الكتابَيْنِ دراسة تفهُمٍ، وتدبُّرٍ مع نَبْذِ التعصُّبِ، وفي حدود القواعد العلمية الحديثية لا الأهواء الشخصية، أو الثقافية الأجنبية عن الإسلام، وقواعد علمائِهِ. اهـ

وقال الحافظ الدارقطني رحمه الله في ((التتبع)) (ص ١): (ابتداء ذكر أحاديث معلولة - يعني ضعيفة - اشتمل عليها ((كتاب البخاري ومسلم)) أو أحدهما، بينت عللها والصواب منها). اهـ

قلت: وللحافظ العراقي كتاب: ((فيما تُكَلِّم فيه من أحاديث الصحيحين بضعف أو انقطاع!))، أشار إليه في كتابه: ((التقييد والإيضاح)) (ص ٣٣).^(١)

وقال المحدث الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله في ((آداب الزفاف)) (ص ٥٤): (وهذا القول وحده منه - يعني المدعو محمود الصوفي - يكفي

(١) وانظر: ((ذيل تذكرة الحُفَّاظ)) (ص ٢٣١).

القارئ اللبيب أن يقنع بجهل هذا المتعلم، وافترائه على العلماء المتقدمين منهم، والمتأخرين في ادعائه الإجماع المذكور، فأنهم ما زالوا الى اليوم ينتقد أحدهم بعض أحاديث ((الصحيحين)) مما يبدو له أنه موضع للانتقاد، بغض النظر عن كونه أخطأ في ذلك أم أصاب، وانتقاد الدارقطني وغيره لهما أشهر من أن يذكر،... فلا نثقل على هذه المقدمة بنقل النصوص عنهم).
اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((الفتاوى)) (ج ١٨ ص ١٧):
(وَمَا قَدْ يُسَمَّى صَحِيحًا مَا يُصَحِّحُهُ بَعْضُ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ، وَآخَرُونَ يُخَالِفُونَهُمْ فِي تَصْحِيحِهِ، فَيَقُولُونَ: هُوَ ضَعِيفٌ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، مِثْلَ أَلْفَاظِ رَوَاهَا مُسْلِمٌ^(١) فِي ((صَحِيحِهِ)) وَنَازَعَهُ فِي صَحَّتِهَا غَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، إِمَّا مِثْلُهُ، أَوْ دُونَهُ أَوْ فَوْقَهُ، فَهَذَا لَا يُجَزَمُ بِصَدَقِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ، مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ وَعَلَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ((أَيُّهَا إِيهَابُ دُبْنِغٍ فَقَدْ طَهَّرَ))؛ فَإِنَّ هَذَا انْفَرَدَ بِهِ مُسْلِمٌ عَنِ الْبُخَارِيِّ، وَقَدْ ضَعَّفَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَغَيْرُهُ، وَقَدْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَمِثْلُ مَا رَوَى مُسْلِمٌ ((أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْكُسُوفَ ثَلَاثَ رُكُوعَاتٍ، وَأَرْبَعَ رُكُوعَاتٍ))، انْفَرَدَ بِذَلِكَ عَنِ الْبُخَارِيِّ، فَإِنَّ هَذَا ضَعَّفَهُ

(١) وهذا الكلام من شيخ الإسلام قاصمة ظهر المعترض العطايي وأشكاله من المقلدة.

حُذِّقَ أهل العلم، وقالوا: ((إن النبي ﷺ لم يصل الكسوف إلا مرة واحدة يوم مات ابنه إبراهيم)). وفي نفس هذه الأحاديث التي فيها الصلاة بثلاث ركوعات، وأربع ركوعات أنه إنما صلى ذلك يوم مات إبراهيم، ومعلوم أن إبراهيم لم يمت مرتين، ولا كان له إبراهيمان، وقد تواتر عنه أنه صَلَّى الكسوف يومئذ ركوعين في كل ركعة، كما روى ذلك عنه عائشة، وابن عباس، وابن عمرو، وغيرهم؛ فلهذا لم يَرَوْا البخاري إلا هذه الأحاديث وهو أحذق من مسلم؛ ولهذا ضعف الشافعي، وغيره أحاديث الثلاثة، والأربعة، ولم يستحبوا ذلك، وهذا أصح الروايتين عن أحمد، وروى عنه أنه كان يجوز ذلك قبل أن يتبين له ضعف هذه الأحاديث.

ومثله حديث مسلم: ((إن الله خَلَقَ التربة يوم السبت، وخلق الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم يوم الجمعة))، فإن هذا طَعَنَ فيه من هو أعلم من مسلم مثل يحيى بن معين، ومثل البخاري، وغيرهما. وذكر البخاري أن هذا من كلام كعب الأحبار، وطائفة اعتبرت صحته مثل أبي بكر بن الأنباري، وأبي الفرج ابن الجوزي وغيرهما، والبيهقي وغيره وافقوا الذين ضعفوه، وهذا هو الصواب؛ لأنه قد ثبت بالتواتر أن الله خلق السموات، والأرض، وما بينهما في ستة أيام،

وثبت أن آخر الخلق كان يوم الجمعة، فيلزم أن يكون أول الخلق يوم الأحد، وهكذا هو عند أهل الكتاب، وعلى ذلك تدل أسماء الأيام، وهذا هو المنقول الثابت في أحاديث وآثار آخر؛ ولو كان أول الخلق يوم السبت، وآخره يوم الجمعة لكان قد خلق في الأيام السبعة، وهو خلاف ما أخبر به القرآن، مع أن حذاق أهل الحديث يثبتون علة هذا الحديث من غير هذه الجهة، وأن رواية فلان غلط فيه لأمر يذكرونها، وهذا الذي يسمى معرفة علل الحديث بكون الحديث إسناده في الظاهر جيذاً، ولكن عرف من طريق آخر: أن رواية غلط فرفعه وهو موقوف، أو أسنده وهو مرسل، أو دخل عليه حديث في حديث، وهذا فن شريف، وكان يحيى بن سعيد الأنصاري ثم صاحبه علي بن المديني ثم البخاري من أعلم الناس به، وكذلك الإمام أحمد، وأبو حاتم، وكذلك النسائي، والدارقطني، وغيرهم، وفيه مصنفات معروفة). اهـ

قال البخاري رحمه الله في ((التاريخ الكبير)) (ج ١ ص ٤١٣) بعد أن أورده من طريق أبي هريرة عن رسول الله ﷺ: (وقال بعضهم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن كعب، وهو أصح).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((الفتاوى)) (ج ١٧ ص ٢٣٦): (هو حديثٌ معلول قدح فيه أئمة الحديث كالبخاري وغيره،

قال البخاري: الصحيح أنه موقوف على كعب الأحبار، وقد ذكر تعليقه البيهقي أيضاً، وبينوا أنه غلطٌ ليس مما رواه أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ، وهو مما أنكر الحذاق على مسلم إخرجه إياه). اهـ.

وقال ابن كثير رحمه الله في ((تفسيره)) (ج ٣ ص ٤٢٢) بعد أن أورد هذا الحديث عن مسلم: (فيه استيعاب الأيام السبعة، والله تعالى قد قال: (في ستة أيام)، ولهذا تكلم البخاري وغير واحد من الحفاظ في هذا الحديث، وجعلوه من رواية أبي هريرة عن كعب الأحبار ليس مرفوعاً).^(١) اهـ.

وقال ابن كثير رحمه الله في ((تفسيره)) (ج ١ ص ٩٩): (هذا الحديث من غرائب ((صحيح مسلم)). اهـ.

وهذا عين الصواب، فمن علم فيتكلم بما علم، ومن لا يعلم لا يقف ما لا علم له، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

(١) فإذا يقول المعارض العطوي بكلام الأئمة هذا على أحاديث صحيح مسلم؟! اللهم غفرًا.

قلت: فيجب على كل عالم، وطالب، وخطيب، وواعظ، ومؤلف، وكاتب أن لا يحدثوا الناس إلا بما عرف مخرجه وصحته، وإلا؛ فلهم حظ وافر من أحاديث الوعيد الثابتة عن النبي ﷺ.

قال العراقي رحمه الله في ((الباعث على الخلاص)) (ص ٩٥): (ولو نظر أحدهم في بعض التفاسير المصنّفة لا يحلُّ له النقل منها، لأنّ كتب التفسير فيها الأقوال المنكرة والصحيحة، ومن لا يميز صحيحها من منكرها لا يحلُّ له الاعتماد على الكتب).

وأيضاً فكثير من المفسرين ضعفاء النقل، كمقاتل بن سليمان، والكلبي، والضحاك بن مزاحم، وكذا كثير من التفاسير عن ابن عباس لا تصح عنه لضعف رواتها.

وليت شعري! كيف يُقدّم من هذه حاله على تفسير كتاب الله؟ أحسن أحواله أن لا يعرف سقيمه من صحيحه، بل يزيد أحدهم فيحدث لنفسه أقوالاً لو نُقِلَتْ عن المجانين لاسْتُقْبِحَتْ منهم). اهـ.

وقال العراقي رحمه الله في ((الباعث على الخلاص)) (ص ٩٦) عن الأئمة الذين يتوقفون عن الإجابة في الدين: (فإذا كان مثل هؤلاء الأئمة يتوقف أحدهم عن الخوض في تفسير حديث رسول الله ﷺ خيفة أن يكون

المراد منه غير ذلك، فكيف بمن لا يُعرف له تعلُّمُ شيء من العلم عن أهله؟! (١)

وأيضاً فلا يحلُّ لأحد ممَّن هو بهذا الوصف أن ينقل حديثاً من الكتب، بل لو من الصحيحين (٢) ما لم يعتمد على من يعلم ذلك من أهل الحديث). اهـ

وقال ابن خير رحمه الله في ((فهرسته)) (ص ١٦): (وقد اتفق العلماء رحمهم الله على أنه لا يصح لمسلم أن يقول: قال رسول الله ﷺ كذا... حتى

(١) قلت: فهذا يوقع الناس في شيء من الاعتقادات السيئة، والأحكام الباطلة بسبب تحديثه بالأحاديث الضعيفة، اللهم سلِّم سلِّم.

وانظر: ((الباعث على الخلاص من حوادث القصاص)) للعراقي (ص ٩٨).

(٢) قلت: وهكذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وهذا القول شديد على المقلدة للصحيحين مطلقاً، لظنهم أن كلَّ ما في ((الصحيحين)) من قسم الصحيح!، وهذا جهل في دين الله تعالى، لأن هذه الكتب المصنَّفة من المخلوقين لا تفلت من الخطأ أبداً، لأن الله تعالى كتب على بني آدم الخطأ، وهو من طبيعتهم، ولا يصح مطلقاً إلا كتاب الله تعالى. وصدق الإمام الشافعي رحمه الله حيث قال: (أبى الله أن تكون العصمة لغير كتابه) اللهم غفراً.

وانظر: ((مسند أبي يعلى)) (ج ١ ص ٢٢)، و((منهاج السنة)) لابن تيمية (ج ٧ ص ٢١٦).

يكون عند ذلك القول مروياً، ولو على أقل وجوه الروايات؛ لقول رسول الله ﷺ: (من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)، وفي بعض الروايات: (من كذب عليّ... مطلقاً دون تقييد). اهـ

وقال البرذعي في ((السؤالات)) (ص ٣٧٥): شهدت أبا زرعة الرازي ذكر ((كتاب الصحيح))، الذي ألفه ((مسلم بن الحجاج))^(١)، ثم ((الفضل الصائغ))^(٢) ألف على مثاله. فقال لي أبو زرعة: هؤلاء قوم أرادوا التقدّم قبل أوانه، فعملوا شيئاً يتشوّقون به، ألفوا كتاباً لم يسبقوا إليه، ليقيموا لأنفسهم رياسة قبل وقتها.^(٣)

(١) مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، أبو الحسين النيسابوري الحافظ، صاحب ((الصحيح)) ولد سنة أربع ومئتين، وتوفي عشية يوم الأحد، ودفن الاثنين لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومئتين، رحمه الله.

انظر: ((تهذيب الكمال)) للمزي (٥٩٢٣).

(٢) الفضل بن العباس الرازي، صاحب التصانيف، المعروف بفضلك الصائغ.

انظر: ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (ج ١٢ ص ٦٣٠)، و((شذرات الذهب)) لابن العماد (ج ٢ ص ١٦٠)، وكتابه الذي أشار إليه أبو زرعة مفقود إلى يومنا.

(٣) أخرج هذا الخبر بتمامه الخطيب في ((تاريخ بغداد)) (ج ٤ ص ٢٧٢)، ترجمة أحمد بن عيسى التستري، والمزي في ((تهذيب الكمال)) (ج ١ ص ٤١٩)، وذكره الذهبي في ((سير

وأُتاه ذات يوم، وأنا شاهد، رجل ((بكتاب الصحيح)) من رواية مُسْلِمٍ، فجعل ينظر فيه، فإذا حديث عن ((أَسْبَاطِ بْنِ نَصْرِ))^(١)، فقال لي أبو زُرْعَةَ: ما أَبْعَدَ هذا من الصحيح؟ يُدْخِلُ في كتابه ((أَسْبَاطِ بْنِ نَصْرِ)). ثم رأى في الكتاب ((قَطَنَ بْنِ نُسَيْرٍ))^(٢)، فقال لي: وهذا أَطْمَمُ مِنَ الْأَوَّلِ، قَطَنَ بْنِ نُسَيْرٍ وصل أحاديث عن ثابت، جعلها عن أنس. ثم نَظَرَ فقال: يَرْوِي عن ((أَحْمَدَ بْنِ عِيسَى الْمَصْرِيِّ))^(٣) في ((كتابهِ الصَّحِيحِ)).

(أعلام النبلاء) (ج ١٢ ص ٥٧١)، وفي ((الميزان)) (ج ١ ص ١٢٦)، وابن رجب في ((شرح العلل)) (ص ٤٧٩).

(١) أسباط بن نصر الهمداني أبو يوسف، ويُقال: أبو نصر الكوفي، وهو ضعيف.

انظر: ((تهذيب الكمال)) للمزي (ج ٢ ص ٣٥٨ و ٣٥٩).

(٢) قطن بن نسير البصري، أبو عباد الغُبَرِي، وهو لِيِّن الحديث.

انظر: ((الجرح والتعديل)) لابن أبي حاتم (ج ٧ ص ١٣٨)، و((تهذيب الكمال)) للمزي (ج ٢٣ ص ٦١٧).

(٣) أحمد بن عيسى بن حسان المصري، المعروف بالتُّسْنَرِي، وهو صدوق.

انظر: ((تاريخ بغداد)) للخطيب (ج ٤ ص ٢٧٣)، و((تهذيب الكمال)) للمزي (ج ١ ص ٤١٩).

قال لي أبو زُرْعَة: ما رأيت أهل مصر يشكُّون في أن ((أحمد بن عيسى))^(١)، وأشار أبو زُرْعَة بيده إلى لسانه. كأنه يقول: الكذب.

ثم قال لي: يُحدِّث عن أمثال هؤلاء، ويترك عن ((محمد بن عجلان)) ونظرائه، ويُطَرِّقُ لأهل البدع علينا، فيجدون السَّيْلَ بأن يقولوا لحديث إذا احتج عليهم به: ليس هذا في ((كتاب الصحيح!))، ورأيتَه يذمُّ وضع هذا الكتاب ويؤنَّبُه.

فلما رجعت إلى نيسابور في المرة الثانية، ذكرتُ لمُسلم بن الحجاج إنكار أبي زُرْعَة عليه روايته في هذا الكتاب، عَنْ أَسْبَاطِ بْنِ نَصْرٍ، وقطن بن نُسَيْرٍ، وأحمد بن عيسى، فَقَالَ لي مُسلم: إنما قلت: ((صحيح))، وإنما أدخلت من حديث أسباط، وقطن، وأحمد، ما قد رواه الثَّقَاتُ عَنْ شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إليَّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول، فأقتصر على أولئك، وأصلُ الحديث معروف من رواية الثقات.

وقدِمَ مُسلم بعد ذلك الرِّي، فبلغني أنه خرج إلى أبي عبد الله مُحَمَّد بن مُسلم^(١) بن واره، فجفاه، وعاتبه على هذا الكتاب، وقال له نحوا مما قاله لي

(١) محمد بن عجلان القرشي، أبو عبد الله المدني، وهو صدوق.

انظر: ((تهذيب الكمال)) للمزي (ج ٢٦ ص ٤٦٢).

أَبُو زُرْعَةَ: إِنْ هَذَا يُطَرَّقُ لِأَهْلِ الْبِدْعِ عَلَيْنَا، فَاعْتَذِرْ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ، وَقَالَ: إِنَّمَا أَخْرَجْتُ هَذَا الْكِتَابَ، وَقُلْتُ: هُوَ صَحَاحٌ، وَلَمْ أَقُلْ: أَنْ مَا لَمْ أُخْرِجْهُ مِنَ الْحَدِيثِ فِي هَذَا الْكِتَابِ ضَعِيفٌ، وَلَكِنِّي إِنَّمَا أَخْرَجْتُ هَذَا مِنَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ لِيَكُونَ مَجْمُوعاً عِنْدِي، وَعِنْدَ مَنْ يَكْتُبُهُ عَنِّي، فَلَا يَرْتَابُ فِي صَحَّتِهَا، وَلَمْ أَقُلْ إِنْ مَا سِوَاهُ ضَعِيفٌ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا اعْتَذَرَ بِهِ مُسْلِمٌ إِلَى مُحَمَّدَ بْنِ مُسْلِمٍ، فَقَبِلَ عُذْرَهُ، وَحَدَّثَهُ). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج ٧ ص ٢١٥): (ومثل هؤلاء الجهال^(٢) يظنون أن الأحاديث التي في البخاري ومسلم إنما أخذت عن البخاري ومسلم ...

ولا يعلمون أن قولنا: رواه البخاري ومسلم علامة لنا على ثبوت صحته، لا أنه كان صحيحاً بمجرد رواية البخاري، ومسلم، بل أحاديث البخاري ومسلم رواها غيرهما من العلماء والمحدثين من لا يحصي عدده إلا الله، ولم ينفرد واحد منهما بحديث، بل ما من حديث إلا وقد رواه قبل

(١) محمد بن مسلم بن عثمان بن عبد الله الرازي المعروف بابن وارة، أبو عبد الله الحافظ.

انظر: ((تهذيب الكمال)) للمزي (ج ٢٦ ص ٤٤٤).

(٢) هكذا ظن المقلدة للكتب المصنفة قديماً وحديثاً، اللهم غفرأ.

زمانه، وفي زمانه، وبعد زمانه طوائف، ولو لم يخلق البخاري ومسلم لم ينقص من الدين شيء، وكانت تلك الأحاديث موجودة بأسانيد يحصل بها المقصود، وفوق المقصود...

وكذلك التصحيح لم يقلد أئمة الحديث فيه البخاري، ومسلماً، بل جمهور ما صححاه كان قبلهما عند أئمة الحديث صحيحاً متلقي بالقبول، وكذلك في عصرهما، وكذلك بعدهما قد نظر أئمة هذا الفن في كتابيهما، ووافقوهما على تصحيح ما صححاه إلا مواضع يسيرة، نحو عشرين حديثاً غالبها في مسلم، أنتقدها عليهما طائفة من الحفاظ، وهذه المواقع المنتقدة غالبها في مسلم، وقد أنتصر طائفة لهما فيها، وطائف قررت قول المنتقدة، والصحيح التفصيل؛ فإن فيها مواضع منتقدة بلا ريب، مثل حديث أم حبيبة، وحديث خلق الله البرية يوم السبت، وحديث صلاة الكسوف بثلاث ركوعات، وأكثر، وفيها مواضع لا انتقاد فيها في البخاري، فإنه أبعد الكتابين عن الانتقاد، ولا يكاد يروي لفظاً فيه انتقاد إلا ويروي اللفظة الآخر الذي يبين أنه منتقد فما في كتابه لفظ منتقد، إلا وفي كتابه ما يبين أنه منتقد...

والمقصود أن أحاديثهما أنتقدها الأئمة الجهابذة قبلهم بعدهم، ورواها خلائق لا يحصي عددهم إلا الله فلم ينفردا لا برواية، ولا بتصحيح، والله

سبحانه وتعالى هو الكفيل بحفظ هذا الدين، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

وهذا مثل غالب المسائل التي توجد في الكتب المصنفة في مذاهب الأئمة، مثل القدوري، والتنبيه، والخرقي، والجلاب، غالب ما فيها إذا قيل ذكره فلان، عُلِمَ أنه مذهب ذلك الإمام، وقد نقل ذلك سائر أصحابه، وهم خلق كثير ينقلون مذهبه بالتواتر، وهذه الكتب فيها مسائل انفرد بها بعض أهل المذهب، وفيها نزاع بينهم، لكن غالبها هو قول أهل المذهب، وأما البخاري، ومسلم فجمهور ما فيهما أتفق عليه أهل العلم بالحديث، الذين هم أشد عناية بألفاظ الرسول، وضبطاً لها، ومعرفة بها من أتباع الأئمة لألفاظ أئمتهم، وعلماء الحديث أعلم بمقاصد الرسول في ألفاظه من أتباع الأئمة بمقاصد أئمتهم، والنزاع بينهم في ذلك أقل من تنازع أتباع الأئمة في مذاهب أئمتهم). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((الفتاوى)) (ج ١٣ ص ٣٥٢): (وَكَمَا أَنَّهُمْ يَسْتَشْهِدُونَ وَيَعْتَبِرُونَ بِحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ سُوءُ حِفْظٍ؛ فَإِنَّهُمْ أَيْضًا يُضَعِّقُونَ مِنْ حَدِيثِ الثَّقَةِ الصَّدُوقِ الضَّابِطِ أَشْيَاءَ تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ غَلِطَ فِيهَا بِأُمُورٍ يَسْتَدِلُّونَ بِهَا، وَيُسَمُّونَ هَذَا ((عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ)) وَهُوَ مَنْ أَشْرَفَ عُلُومِهِمْ بِحَيْثُ يَكُونُ الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ ثِقَةٌ ضَابِطٌ وَغَلِطَ فِيهِ،

وَعَلَطُهُ فِيهِ عُرْفَ؛ إِمَّا بِسَبَبِ ظَاهِرٍ - خَفِيٍّ - كَمَا عَرَفُوا ((أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ وَأَنَّهُ صَلَّى فِي الْبَيْتِ رَكْعَتَيْنِ)) وَجَعَلُوا رِوَايَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ لِتَزَوُّجِهَا حَرَامًا؛ وَلِكُونِهِ لَمْ يُصَلِّ مِمَّا وَقَعَ فِيهِ الْغَلَطُ، وَكَذَلِكَ أَنَّهُ ((اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ)) وَعَلِمُوا أَنَّ قَوْلَ ابْنِ عُمَرَ: ((إِنَّهُ اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ)) مِمَّا وَقَعَ فِيهِ الْغَلَطُ وَعَلِمُوا أَنَّهُ تَمَتَّعَ وَهُوَ آمِنٌ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَأَنَّ قَوْلَ عُثْمَانَ لِعَلِيٍّ: ((كُنَّا يَوْمَئِذٍ خَائِفِينَ)) مِمَّا وَقَعَ فِيهِ الْغَلَطُ وَأَنَّ مَا وَقَعَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْبُخَارِيِّ ((أَنَّ النَّارَ لَا تَمْتَلِئُ حَتَّى يُنْشِئَ اللَّهُ لَهَا خَلْقًا آخَرَ)) مِمَّا وَقَعَ فِيهِ الْغَلَطُ وَهَذَا كَثِيرٌ.

وَالنَّاسُ فِي هَذَا الْبَابِ طَرَفَانِ: طَرَفٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ، وَنَحْوِهِمْ مِمَّنْ هُوَ بَعِيدٌ عَنْ مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِهِ لَا يُمَيِّزُ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ، فَيُشَكُّ فِي صِحَّةِ أَحَادِيثَ أَوْ فِي الْقَطْعِ بِهَا مَعَ كَوْنِهَا مَعْلُومَةً مَقْطُوعًا بِهَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهِ، وَطَرَفٌ مِمَّنْ يَدَّعِي اتِّبَاعَ الْحَدِيثِ وَالْعَمَلِ بِهِ، كُلَّمَا وَجَدَ لَفْظًا فِي حَدِيثٍ قَدْ رَوَاهُ ثِقَةً، أَوْ رَأَى حَدِيثًا بِإِسْنَادٍ ظَاهِرُهُ الصَّحَّةُ يُرِيدُ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ مِنْ جِنْسِ مَا جَزَمَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِصِحَّتِهِ، حَتَّى إِذَا عَارَضَ الصَّحِيحَ الْمَعْرُوفَ أَخَذَ يَتَكَلَّفُ لَهُ التَّوِيلَاتِ الْبَارِدَةَ أَوْ يَجْعَلُهُ دَلِيلًا لَهُ فِي مَسَائِلِ الْعِلْمِ، مَعَ أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ يَعْرِفُونَ أَنَّ مِثْلَ هَذَا غَلَطٌ. اهـ

وقال الحافظ الذّهبي رحمه الله في ((السير)) (ج ١٤ ص ٥٤٠) في ترجمة الحافظ ابن عمّار الشّهيد (المتوفي سنة ٣١٧هـ): (ورأيت له جزءاً مفيداً فيه بضعة وثلاثون حديثاً من الأحاديث التي بين علّلها في صحيح مُسلم). اهـ.

وقال الحافظ السيوطي رحمه الله في ((تدريب الراوي)) (ج ١ ص ١٣٥): (وذكر بعض الحفاظ أن في كتاب مُسلم أحاديث مخالفة لشرط الصحيح، بعضها أُبهم راويه، وبعضها فيه إرسال وانقطاع، وبعضها فيه وجادة، وهي حكم الانقطاع، وبعضها بالكتابة). اهـ.

وقال الحافظ الزيّلي رحمه الله في ((نصب الرّاية)) (ج ١ ص ٧٦) في حديث (عَشْرٍ مِنَ الْفِطْرَةِ): (وهذا الحديث وإن كان مُسلمٌ أخرجه في صحيحه ففيه علتان، ذكرهما الشيخ تقي الدين في (الإمام)^(١) وعزاهما لابن منّده). اهـ.

وقال الحافظ ابن الصّلاح رحمه الله في ((صيانة صحيح مُسلم)) (ص ٧٤) معلقاً على كلام الحافظ مُسلم رحمه الله بقوله: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ها هنا - يعني في صحيحه - وإنما وضعت ها هنا ما

(١) انظر: ((الإمام في معرفة الأحكام)) للشيخ تقي الدين المشهور بابن دقيق العيد (ج ١ ص ٤٠٢).

أجمعوا عليه: (وهذا مُشكل جداً، فإنه قد وضع فيه أحاديث قد اختلفوا في صحتها لكونها من حديث من ذكرناه، ومن لم نذكره، ممن اختلفوا في صحة حديثه، ولم يجمعوا عليه). اهـ

وقال الحافظ ابنُ القَطَّانِ رحمه الله في ((بيان الوهم والإيهام)) (ج ٢ ص ٤٠٥ و ٤٠٦): (وذكر - يعني عبدالحق - من طريق مُسْلِمٍ عن ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: (قضى بيمينٍ وشاهدٍ)^(١) كذا أورده، ولم يعرض له بشيءٍ لما كان من عند مُسْلِمٍ.

وهو في كتاب مُسْلِمٍ من طريق قَيْسٍ بن سعد عن عَمْرٍو بن دينار عن ابنِ عَبَّاسٍ.

والترمذي قد ذكره في علله هكذا، ثم قال: سألت محمداً عنه فقال: عَمْرٍو بن دينار لم يسمع عندي من ابنِ عَبَّاسٍ هذا الحديث. وقال الطَّحَاوِيُّ: قَيْسٌ بن سعد لا نعلمه يحدث عن عَمْرٍو بن دينار بشيءٍ.

فهذا - كما ترى - رَمِيَّ للحديث بالانقطاع في موضعين:

(١) وقال الحافظ ابن معين رحمه الله في ((التاريخ)) (ج ٣ ص ٢٣٠): (حديث ابن عباس ليس بمحفوظ).

من البُخاريّ فيما بين عمرو بن دينار وابن عبّاسٍ.

ومن الطّحاويّ، فيما بين قيّس بن سعد وعمرو بن دينار). اهـ

وقال الحافظ الباجيّ رحمه الله في ((التعديل والتجريح)) (ج ١

ص ٢٨٦): (وكما أنه قد وجد في الكتّابين^(١) - يعني صحيح البُخاريّ

ومُسْلِمٌ - ما فيه الوهم، وأخرج ذلك الشيخ أبو الحسن - يعني الدّارقطنيّ

- وجمعه في جزء، وإنما ذلك بحسب الاجتهاد، فمن كان من أهل الاجتهاد

والعلم بهذا الشأن لزمه أن ينظر في صحة الحديث وحقيقته بمثل ما نظرا.

ومن لم يكن تلك حاله، لزمه تقليدهما في ما ادّعى صحته، والتوقف فيما

لم يخرج في الصحيح.

وقد أخرج البُخاريّ أحاديث اعتقد صحتها تركها مُسْلِمٌ، لما اعتقد فيها

غير ذلك.

(١) فمن أهل العلم ممن درسوا الكتّابين دراسة تفهم وتدبر مع نبذ التعصب، وفي حدود

القواعد العلمية الحديثية، لا الأهواء الشخصية، أو الثقافة الأجنبية، عن الإسلام وقواعد

علمائه.

وأخرج مُسْلِمٌ أحاديثَ أعتقد صحتها تركها البخاري لما اعتقد فيها غير معتقده، وهو يدل على أن الأمر طريقه الاجتهاد ممن كان من أهل العلم بهذا الشأن، وقليل ما هم). اهـ

وقال الحافظ النووي رحمه الله في ((شرح صحيح مُسْلِمٍ)) (ج ١ ص ١٥): بعد أن حكى اختلاف الحفاظ في صحة هذه الزيادة (وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصَتُوا): (وَاجْتَمَعَ هَؤُلَاءِ الْخُفَّاءُ عَلَى تَضْعِيفِهَا مُقَدِّمٌ عَلَى تَصْحِيحِ مُسْلِمٍ...). اهـ

وقال الحافظ أبو علي الغساني رحمه الله في ((التنبيه)) (ص ٤٢): (هذا كتاب يتضمن التنبيه على ما في كتاب أبي الحسين مُسْلِمٍ ابنِ الحجاج رحمه الله من الأوهام لرواة الكتاب عنه، أو لمن فوقهم من شيوخ مسلم وغيرهم مما لم يذكره أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني في كتاب الاستدراكات). اهـ

وقال الإمام الأوزاعي رحمه الله: (كُنَّا نَسْمَعُ الْحَدِيثَ فَنَعْرِضُهُ عَلَى أَصْحَابِنَا كَمَا نَعْرِضُ الدَّرْهَمَ الزَّائِفَ، فَمَا عَرَفُوا مِنْهُ أَخَذْنَا، وَمَا أَنْكَرُوا تَرَكْنَا)^(١).

(١) أنثر صحيح.

وقال ابن القيم رحمه الله في ((تهذيب السنن)) (ج ٥ ص ٢٢٩) في كلامه على الأصوليين، والفقهاء في طريقة كلامهم على الأحاديث: (والصواب في ذلك طريقة أئمة هذا الشأن العالمين به، وبعلله، وهو النظر، والتمهر في العلل، والنظر في الواقفين، والرافعين، والمُرسلين، والواصلين: أنهم أكثر، وأوثق، وأخص بالشيخ، وأعرف بحديثه إلى غير ذلك من الأمور التي يجزؤون معها بالعللة المؤثرة في موضع، وبانتفاؤها في موضع آخر، لا يرتضون طريق هؤلاء^(١)، ولا طريق هؤلاء^(٢)). اهـ

قلت: وقد أعل العلماء غير ما حديث من ((صحيح مسلم)) بالانقطاع، كما في ((جامع التحصيل)) للعلاني (ص ١٣٧).

أخرجه الرامهرمزي في ((المحدث الفاصل)) (٢١٧)، والخطيب في ((الكفاية)) (٤٣١)، وأبو نعيم في ((المستخرج على صحيح مسلم)) (ج ١ ص ٥١)، وابن عساكر في ((تاريخ دمشق)) (ج ٣٥ ص ١٨٥) من طريقين عن أحمد بن أبي الحواري ثنا الوليد بن مسلم قال: سمعت الأوزاعي به.

قلت: وهذا إسناده صحيح.

(١) يعني أهل الحديث لا يرضون طريقة الأصوليين في تقديمهم للأحاديث، لأنهم لا يعلمون أصول الحديث.

(٢) كذلك الفقهاء.

وأورد الحافظ ابن سيّد الناس رحمه الله في ((عيون الأثر)) (ج ٢ ص ٣٠٧) حديثاً في ((صحيح مسلم))، ثم قال: (إنّه مخالف لما اتفق عليه أرباب السّير والعلم بالخبر). اهـ

وقال الحافظ الذهبي رحمه الله في ((سير أعلام النبلاء)) (ج ٢ ص ٢٢٢): (وأما ما ورد من طلب أبي سفيان من النبي ﷺ أن يُزوَّجَه بأمّ حبيبة فما صحّ، ولكن الحديث في مسلم!). اهـ

وزاده بياناً الإمام ابن القيم رحمه الله في ((جلاء الأفهام)) (ص ١٩٥)، ثم قال: (فالصواب أن الحديث غير محفوظ، بل وَقَعَ فيه تخطيط). اهـ
قلت: وهو في ((صحيح مسلم))!.

ونقل العلامة ابن الوزير اليماني رحمه الله في ((العواصم والقواصم)) (ج ٣ ص ٩٠ - ٩٤) عدداً من أحاديث ((الصحيحين)) التي ضعفها بعض الأئمة، والحقّاظ.^(١)

(١) قلت: والحاقدون تغاضوا عن كل هذه الأقوال على أحاديث ((الصحيحين)) ولم يتكلموا عليها، ولو بكلمة واحدة، ليكونوا صادقين مع أنفسهم!، والله المستعان.

قلت: وهؤلاء يزعمون نصرة ((الصحيحين))، ودفع التعديّ عنهما، لأنهم غارقون في مخالفة، وتحريف أحاديث ((الصحيحين))! خاصة أحاديث ((الاعتقاد)) و((المنهج))، لأنها تخالف أفكارهم، وآرائهم في الدين كـ(مسائل الإيمان)) و((مسائل الصفات))،

وقال العلامة ابن الهمام رحمه الله في ((شرح فتح القدير)) (ج ١ ص ٢١٨): (وقد أخرج مسلم عن كثير ممن لم يسلم من غوائل الجرح، وكذا في البخاري جماعة تُكَلِّم فيهم، فدار الأمر في الرواة على اجتهد العلماء فيهم). اهـ

وقال الحاكم رحمه الله في ((السؤلات)) (ص ١٠٨): (فضيل بن مرزوق، ليس من شرط ((الصحيح))، فعيب على مسلم بإخراجه في ((صحيح)). اهـ

وقال العلامة ابن عبد الهادي رحمه الله في ((تنقيح التحقيق)) (ج ٢ ص ٩٢٢) عن حديث: ((كان رسول الله ﷺ يسلم في الصلاة تسليمة واحدة)): (وزهير بن محمد من رجال ((الصحيحين)) لكن له مناكير، وهذا الحديث منها، قال أبو حاتم الرازي: هو حديث منكر). اهـ
ونقله العلامة الزيلعي رحمه الله في ((نصب الراية)) (ج ١ ص ٤٣٣) وأقره.

وغير ذلك، فليس دفاعهم عن ((الصحيحين)) من أجل النصرة، بل من أجل تشويش العامة على أهل العلم وطلبتهم، وهذا يعتبر تعدياً على ((الصحيحين))، اللهم غفرًا.

وقال الحافظ الدارقطني رحمه الله في ((السؤالات)) (ص ١٣٨) عن إسحاق الفزاري: (ضعيف، وقد روى عنه البخاري، ويؤبّخونه في هذا). اهـ

قلت: فماذا ينفع أهل التشويش بعد هذا الكلام من أئمة الإسلام.^(١) إذاً فلا يزال أهل العلم ينتقدون أسانيد من ((صحيح البخاري))، أو ((صحيح مسلم)) كما سبق ذكره؛ فهلاً طوى العطاوي المعترض صفحاته، واستشفى من علّله، وآفاته!.

قال ابن المرحّل في كتابه ((الإنصاف)) عن ((عننة الصحيحين)) (ج ٢ ص ٦٣٥ - النكت): (إن في النفس من هذا الاستثناء غصّة، لأنها دعوى لا دليل عليها، ولا سيما أنا قد وجدنا كثيراً من الحفاظ يُعلّلون أحاديث وقعت في ((الصحيحين))، أو أحدهما بتدليس رواتها). اهـ

ونقله الحافظ ابن حجر رحمه الله في ((النكت)) (ج ٢ ص ٦٣٥) وأقرّه.

(١) وهذا يدل على أن المشوشين من أهل الجهل بعلم الحديث، لا من أهل الحديث العارفين بعلم الحديث.

فإذا كنت منصفاً أيها المشوش فليس لك بعد إلا التراجع والاعتذار، والله المستعان.

فهل هذا العطاوي هو واعٍ ما يقول؟!، أم أنه يهرف بما لا يعرف!.

قلت: ومنهم من زعم أن المنعنات التي هي في ((الصحيحين)) مُنَزَّلَةٌ مُنَزَّلَةُ السَّمْعِ!.

فتعقبه العلامة الصنعاني رحمه الله في ((توضيح الأفكار)) (ج ١ ص ٣٥٦) بقوله: (هذه دعوى، فأين دليلها). اهـ.

قلت: وما فيه إلا تحسين الظن بـ((الإمام البخاري)) رحمه الله و((الإمام مسلم)) رحمه الله فيما روياه بالنعنة عن الرواة المدلسين.^(١)

وقال الحافظ الزَيْلَعِيُّ رحمه الله في ((نَصْبِ الرَّايَةِ)) (ج ١ ص ٧٦) في حديث (عَشْرٍ مِنَ الْفِطْرَةِ): (وهذا الحديث، وأن كان مُسْلِمٌ أخرجه في ((صحيحه)) ففيه علتان، ذكرهما الشيخُ تقيُّ الدين في كتابه ((الإمام)). اهـ. وهكذا في سلسلة طويلة من علماء الحديث، تبدأ من مُعاصري الإمام البخاري إلى أئمة العصور المتأخرة، مروراً بأئمة العِلَل، كالدارقطني، وأبي مسعود الدمشقي، وغيرهما.^{(١)(٢)}

(١) قلت: وأمور العِلَل، والترجيح من دقائق علم الحديث، إذ مرجعُها إلى أهل الحديث، فتنبه.

والمنصف يرى أن العطّوي تجنى كثيراً، وتعدّى كثيراً عليّ، فكان الأحرى به أن يكسر قلمه دون التعرّض لعلم صناعة الحديث في هذا العصر، اللهم سلم سلم.

فهل بعد هذا السرد الماحق لمزاعم ((المتعالمين)) في ((الانترنت))
لادّعائهم أنه لا يقال أن في ((صحيح مسلم)) أحاديث ضعيفة! بل لا
يبقى ثمة موضع لكلمة: ((إجماع))، أو ((اتفاق))، أو غيرهما بما لا ينطلي
على طلبة العلم المبتدئين في علم الحديث.

قال الحافظ السيوطي رحمه الله في ((التعظيم والمِنَّة)) (ص ١٧٩): (وقد
وصف أحاديث كثيرة في مسلم بأنها منكورة). اهـ

قلت: فأين الإجماع المدّعى؟!، والاتفاق المزعوم؟!.

ولقد تقرر عند المقلدة الحسدة أن من خالف هذا الإجماع المزعوم، فقد
أتى بمنكر من القول، لأن بزعمهم تقرر عند علماء الحديث وغيرهم أن
أحاديث ((الصحيحين)) كلّها صحيحة!، وأن الأمة تَلَقَّها بالقبول!.

(١) وانظر: ((التمهيد)) لابن عبد البر (ج ٣ ص ٣٠٦)، و((فتح الباري)) لابن حجر
(ج ٩ ص ١٦٥)، و((السير)) للذهبي (ج ٢ ص ٢٢٢)، و((جامع الأصول)) لابن الأثير
(ج ١ ص ٤٨٣).

(٢) قلت: وليس معنى هذا أن أحاديثها باطلة، أو يُوجدُ فيها ذلك بكثرة، كغيرها من
المصنفات في الحديث، بل المراد أنه يُوجد فيها أحاديث معلة، لمخافتها للواقع، وإن كان
سندُها صحيحاً على شرطها، وقد يوجد من بينها ما هو على خلاف شرطها أيضاً، كما
هو مبسوط في محله.

ومن ذلك ما زعم به المدعو محمود سعيد الصوفي المبتدع في كتابه ((تنبيه المسلم)) (ص ٣) بقوله: (فقد وقفتُ على كلام للشيخ الألباني، ضَعَفَ فيه جملةً من الأحاديث التي في ((صحيح مسلم))، فتكلّم عليها بما يُؤكّد خطأه، ويثبت خروجَه على ما قرّره العلماء من صحّتها، وتلقّاها بالقبول المفيد للعلم، وكلامه يدعو إلى التشكيك في ((صحيح الإمام مسلم))، وفيه من الإغراب، والمخالفة، والتعقيب على المتقدمين ما يُوهِمُ المُعْتَرِّين به أنه استدرّك على الأئمة المتقدمين؛ كالبخاري، ومسلم^(١)، فضلاً عن المتأخّرين). اهـ

قلت: وقد تكرّر هذا المعنى من عدة أناس من الحاقدين الحزبيين في مواطن في ((الانترنت)) بأنني ضَعَفْتُ حديث: صوم عرفة، وهو في ((صحيح مسلم))، وقد خالفت الإجماع!، وأتيت بمنكر من القول!، وهذا هو الجهل في الدين، والله المستعان.

(١) قلت: ولقد شارك هذا الصوفي ((الحزبية))، في التشويش لما في قلوبهم من ظلمة البدع، فتشابهت قلوبهم.

قلت: والجهل؛ فسبيل السَّلامة منه هو أخذ العلم من أفواه أهل العلم والضبط، وبخاصة أن العلماء اتفقوا على الرجوع في كل فنٍّ إلى أهله^(١).
ولقد ردّ على هذه الفرية أهل العلم.

قال المحدث الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله في ((آداب الزفاف)) (ص ٥٤): (وهذا القول وحده منه يكفي القارئ اللبيب أن يَقْنَعَ بجهل هذا ((المتعلم))، وافترائه على العلماء المتقدِّمين منهم، والمتأخِّرين في ادِّعائه الإجماع المذكور، فإنهم ما زالوا الى اليوم ينتقدُ أحدهم بعضَ أحاديث ((الصحيحين))، مما يبدوا له أنه موضعٌ للانتقاد، بِغَضِّ النظر عن كونه أخطأ في ذلك أم أصاب، وانتقاد الدارقطني وغيره لهما أشهر من أن يُذكر). اهـ^(٢)

ولقد رد العلامة الصنعاني رحمه الله في ((توضيح الأفكار)) (ج ١ ص ٩٤) على دعوى الإجماع على أحاديث ((الصحيح)) بكلام نفيس،

(١) وانظر: ((فتح المغيث)) للسخاوي (ص ٦٨).

(٢) قلت: وهذا الإجماع فيه عُسرٌ، لأن هذا يحتاج إلى إثبات الإجماع الذي يمتنع أن يقع في نفس الأمر خلافٌ مُقتضاه.

وانظر: ((النكت على ابن الصلاح)) لابن حجر (ج ٢ ص ٦٣٥).

فليرجع إليه، حتى قال رحمه الله: (ولابدّ من إقامة البيّنة على هذه الدعوى!، ولا يخفى أن إقامته عليها من المتعذّرات عادة؛ كإقامة البيّنة على دعوى الإجماع، فإن هذا فردّ من أفرادِهِ، وقد جزم أحمد بن حنبل وغيره بأن من ادّعى الإجماع فهو كاذب، وإذا كان هذا في عصره قبل عصر تأليف ((الصحيحين)) فكيف من بعده؟!... هذه الدعوى لا يخفى عدم تسليمها^(١) في كلّ حديث من أحاديث ((الصحيحين)) غير ما استُثني... وعلى التقديرين فأحاديث ((الصحيحين)) أرجح^(٢) من غيرهما من جهة الصحة). اهـ.

قلت: وتعقب العلامة الصنعاني رحمه الله في ((توضيح الأفكار)) (ج ١ ص ٣٥٥) على الذي بالإجماع، بقوله: (على أنا قد قدّمنا لك ما في الإجماع من نظر). اهـ.

(١) لكن لا يقال أن كلّ ما في ((الصحيحين)) هو صحيح بالإجماع، أو تلقى الأمة ((للصحيحين)) بالقبول.

وانظر: ((توضيح الأفكار)) للصنعاني (ج ١ ص ٩٥)، و((تنقيح الأنظار)) لابن الوزير (ص ٤٩).

(٢) قلت: والحاصل منع هذه الدعوى، والله المستعان.

قلت: فتلقي الأمة ((للصحيحين)) بالقبول، فلا شك أنه من وجه ترجيح فقط.^(١)

قال العلامة ابن الوزير رحمه الله في ((تنقيح الأنظار)) (ص ٤٥): (فأما قوة الظن فلا شك فيها، وإن لم يسلم لهم إجماع الأمة، فلا شك في إجماع جماهير النقاد من حفاظ الأثر، وأئمة الحديث على ذلك، والترجيح يقع بأقل من ذلك على من يعرفه من له أنس بعلم الأصول). اهـ

وقال العلامة الصنعاني رحمه الله في ((توضيح الأفكار)) (ج ١ ص ٩٥): (فأما قوة الظن فلا شك فيها، أي: في إفادته لها، وإن لم يسلم لهم أي للمحدثين إجماع الأمة، لأن دعواهم، تَلَقِّي الأمة بالقبول يتضمن إجماعها، فلا شك في إجماع جماهير النقاد من حفاظ الأثر، وأئمة الحديث على ذلك، والترجيح يقع بأقل من ذلك، على ما يعرفه من له أنس بعلم الأصول). اهـ

قلت: وبهذا يتبين أن أحاديث ((الصحيحين)) أرجح من غيرها من جهة الصحة، فانتبه.

(١) قلت: لأن مراتب الصحيح متفاوتة بحسب تمكن الحديث من شروط الصحة، فافهم لهذا ترشد.

إِذَا فِإِطْلَاقِ الْقَوْلِ بِالْإِجْمَاعِ غَيْرِ جَارٍ عَلَى الْقَوَاعِدِ الْأَصُولِيَّةِ،
والحديثية.^(١)

قال أحمد الغُمّاري في ((المُغِيرِ)) (ص ١٣٧): (فكم حديث صححه الحُفَّاظ وهو باطل بالنّظر إلى معناه، ومعارضته للقرآن، أو السُّنّة الصحيحة، أو مخالفة الواقع والتاريخ، وذلك لدخول الوَهْم والغَلَط فيه على المعروف بالعدالة، بل قد يتعمّد الكذب، فإنّ الشهرة بالعدالة لا تُفِيدُ القطعَ في الواقع، ومنها أحاديث ((الصحيحين))، فإنّ فيها ما هو مقطوع ببطالانه، فلا تغترّ بذلك، ولا تتهيّب الحكم عليه بالوضع لما ذكره من الإجماع على صحة ما فيهما، فإنّها دعوى فارغة لا تثبت عند البحث والتمحيص، فإن الإجماعَ على صحّة جميع أحاديث ((الصحيحين)) غير معقولٍ، ولا واقع، ولتقرير ذلك موضعٌ آخر). اهـ

قلت: فهل يتشبّه المدعو المعترض العطوي المُقلد^(٢) بعد هذا كله برأيه

(١) وانظر: ((آداب الزفاف)) للشيخ الألباني (ص ٦٣) لنقض فرية الإجماع المتهافئة.

(٢) لذلك فلا ينبغي للناقد أن يُقلّد في هذا العلم، ويدعي دعوى مبنية على مجرد الظن، لا على القواعد العلمية الثابتة، كما بينت ذلك بتفصيلٍ.

الباطل، ويترك كلام هؤلاء الأئمة على ((الصحيحين))^(١)، اللهم غفرًا.
فهذا تلبيس مكشوف لا يفيد شيئا.

قلت: وفيما ذكرناه هنا والله الحمد كفاية للمنصف^(٢)، أم الذين في قلوبهم مرض، فلا يخضعون للحق ولو جئتهم بألف دليل!، والله الهادي إلى سواء السبيل.

وقد تكلم أئمة أفاضل في بعض أحاديث صحيح مسلم رحمه الله على قواعد أهل الحديث لحفظ السنة النبوية.

وإليك أسماء هؤلاء الأئمة على تاريخ وفياتهم:

(١) الحافظ البخاري رحمه الله نفسه (المتوفى سنة: ٢٥٦هـ).

(٢) الحافظ أبو داود رحمه الله (المتوفى سنة: ٢٧٥هـ).

(٣) الحافظ ابن خزيمة رحمه الله (المتوفى سنة: ٣١١هـ).

(١) قلت: فلماذا المعارض الحاسد خصني بدعوى ((التعدي)) على ((صحيح مسلم))!، أم أنها المناكدة!.

ولماذا يهوّس، ويُسوّش على انتقادات علمية على طريقة أهل الحديث، والله المستعان.

(٢) لكنّ الإنصاف عزيز، جعلنا الله تعالى من أهله، والدّعاة إليه، ووقانا من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا.

(٤) الحافظ أَبُو الْفَضْلِ بن عَمَّار الشَّهِيد رحمه الله (المتوفى سنة: ٣١٧هـ).

(٥) الحافظ ابْنُ حَبَّانٍ رحمه الله (المتوفى سنة: ٣٥٤هـ).

(٦) الحافظ الدَّارَقُطْنِيَّ رحمه الله (المتوفى سنة: ٣٨٥هـ).

(٧) الحافظ الْخَطَّابِيُّ رحمه الله (المتوفى سنة: ٣٨٨هـ).

(٨) الحافظ الْبَيْهَقِيُّ رحمه الله (المتوفى سنة: ٤٥٨هـ).

(٩) الحافظ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمه الله (المتوفى سنة: ٤٦٥هـ).

(١٠) الحافظ أَبُو عَلِيٍّ الْغَسَّانِيَّ رحمه الله (المتوفى سنة: ٤٩٨هـ).

(١١) الحافظ الْقَاضِي عِيَّاضُ رحمه الله (المتوفى سنة: ٥٤٤هـ).

(١٢) الحافظ عَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ رحمه الله (المتوفى سنة: ٥٨١هـ).

(١٣) الحافظ ابْنُ الْجَوَازِيِّ رحمه الله (المتوفى سنة: ٥٩٧هـ).

(١٤) الحافظ ابْنُ الصَّلَاحِ رحمه الله (المتوفى سنة: ٦٤٣هـ).

(١٥) الحافظ الْمُنْذِرِيُّ رحمه الله (المتوفى سنة: ٦٥٦هـ).

(١٦) الحافظ النَّوَوِيُّ رحمه الله (المتوفى سنة: ٦٧٦هـ).

(١٧) الحافظ شيخ الإسلام ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله (المتوفى سنة: ٧٢٨هـ).

(١٨) الحافظ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِيَّ رحمه الله (المتوفى سنة: ٧٤٤هـ).

(١٩) الحافظ الذَّهَبِيُّ رحمه الله (المتوفى سنة: ٧٤٨هـ).

(٢٠) الحافظ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمه الله (المتوفى سنة: ٧٥١هـ).

(٢١) الحافظ البُلْقِينِيَّ رحمه الله (المتوفى سنة: ٨٠٥هـ).

(٢٢) الحافظ ابْنُ حَجَرٍ رحمه الله (المتوفى سنة: ٨٥٢هـ).

فهذا الجَمُّ الغفير من الأئمة الكبار، ممن تكلموا في بعض أحاديث صحيح الحافظ مُسْلِمٍ رحمه الله، فهل كل هؤلاء لا يعتد بقولهم في الشريعة المطهرة؟^{(١)(٢)}

وبهذا يتبين بأن أحاديث ((صحيح الحافظ مُسْلِمٍ)) رحمه الله لم يجمع على صحته، وليس فيه أن كل الأحاديث التي فيه متلقاة بالقبول.^(٣) إذاً لم يحصل الإجماع على صحة أسانيد ((صحيح الحافظ مُسْلِمٍ)) رحمه الله، وذلك لنقد أئمة أهل الحديث لها كما سبق القول في ذكر أسمائهم.^(١)

(١) فهل العشرات من العلماء الذين سبق النقل عنهم ممن نظروا في أسانيدهما، بل نقدوا أسانيدَها: هم من يُهَوَّنُونَ أَمْرَ ((الصحيحين)) أم أن هذا الزعم هو تهوينٌ لأمر علماء الأمة؟!.

(٢) فهذه هي طريقة أهل الحديث، وهم أعلم الناس بعلمهم، فإليهم يكون المرجع عند التنازع.

(٣) انظر: ((ردع الجاني المتعدي على الألباني)) لابن عوض الله (ص ٩٤ - ١١٤).

وهذا صنيع أئمة أهل الحديث، الذي يدل على إمامتهم وفهمهم لهذا العلم.

قال الحافظ مُسْلِمٌ رحمه الله في ((التمييز) ٩ (ص ٢١٨): (صناعة الحديث ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم إنما هي لأهل الحديث خاصة). اهـ

قلت: فلا يجوز لأحد كائناً من كان أن يأتي محاكماً لهم، مُرجحاً بينهم بلا معرفة لعلم الحديث وعِلله، لأن أمور العلل من دقائق علم الحديث، فتنبه.

قلت: وهذا العمل سار عليه عمل أئمة هذا الشأن من غير نكير من أحدهم بحيث إنك إذا تصفحت أي كتاب من كتبهم في نقد أسانيد صحيح الحافظ مُسْلِمٍ رحمه الله وغيره لوجدت في ذلك الشيء الكثير.^(٢)

(١) ومن يخدم السنة بهذه الطريقة العلمية لا يكون متعدياً، ولا مشوشاً عليها، بل هذا عين العدل، والإنصاف، والتحقيق العلمي.

وانظر ((الضعيفة)) للشيخ الألباني (ج ٣ ص ٤٦٥).

(٢) بل نجد هذا العلم استنكره أهل التحزب فالله المستعان.

ونقدنا لحديث: (صَوْمُ يَوْمٍ عَرَفَةَ) لا يتعارض مع صنيع أئمة أهل الحديث، ولا يعني ذلك انتقاصاً لصحيح الحافظ مُسْلِمٍ رحمه الله، ولا إنزالاً له منزلة غيره من الكتب كما توهم أهل التحزب.

لذلك يجب على المؤلف أن يستعين بأهل الحديث في معرفة ما صح من الأحاديث وما ضعف منها، وإن لم يفعل فادخل في مؤلفاته شرَّ العلم، فيجب التحذير منها.

فعن الإمام وكيع بن الجراح: (رَأَيْتُ زَائِدَةَ بِنَ قُدَّامَةَ يَعْزِضُ كُتُبَهُ عَلَى سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ). أي ليصححها.

أثر صحيح.

أخرجه الخطيب في ((الجامع لأخلاق الراوي)) (١٤٤٩) من طريق هشيم بن خلف الدوري نا محمود بن غيلان نا وكيع بن الجراح به. قلت: وهذا سنده صحيح.

وتابعه قبيصة قال: (رَأَيْتُ زَائِدَةَ يَعْزِضُ كُتُبَهُ عَلَى سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ).

أخرجه ابن حبان في ((المجروحين)) (ج ١ ص ٤٨) من طريق محمد بن المنذر قال: حدثنا السري بن يحيى قال: سمعت قبيصة به.

وإسناده حسن.

وقال الإمام يحيى بن أبي كثير رحمه الله: (مَنْ كَتَبَ وَلَمْ يُعَارِضْ، كَمَنْ دَخَلَ الْخَلَاءَ وَلَمْ يَسْتَنْجِ) ^(١).

وقال هشام بن حسان: (رَأَيْتُ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيَّ يُقَوِّمُ لَهُمْ كُتُبَهُمْ بِيَدِهِ) ^(٢).

وعن جرير بن حازم عن أيوب السخّتياني قال: قُلْتُ لَهُ: (كُنْتَ تَكْرَهُ أَنْ تُكْتَبَ الْأَحَادِيثُ عَنْكَ، ثُمَّ أَرَاهُمْ الْيَوْمَ يَعْرِضُونَ الْكُتُبَ عَلَيْكَ فَتَقَوْمُهَا لَهُمْ، فَقَالَ: إِنِّي عَلَى رَأْيِي الْأَوَّلِ، وَلَكِنْ لَمَّا كَتَبُوا عَنِّي كَانَ أَنْ يَعْرِضُوهَا عَلَيَّ

(١) أثر صحيح.

أخرجه الرامهرمزي في ((المحدث الفاصل)) (٢٧٠)، والسمعاني في ((أدب الإملاء)) (ج ١ ص ٣٦٨)، والخطيب في ((الكفاية)) (٧٤٩)، وفي ((الجامع لأخلاق الراوي)) (٥٧٨)، والديوري في ((المجالسة)) (٢٢٧٥)، وابن عبد البر في ((الجامع)) (٤٥٠) من طريقين عن أبان بن يزيد العطّار ثنا يحيى بن أبي كثير به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

(٢) أثر حسن.

أخرجه الخطيب في ((الكفاية)) (٧٥٩) من طريق أبي بشر بكر بن خلف ثنا معاذ حدثني هشام بن حسان به.

قلت: وهذا سنده حسن.

فَأَقْوَمُهَا لَهُمْ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَدْعَهَا فِي أَيْدِيهِمْ، يَعْنِي يَقُولُ: لَا يَكْتُبُوا عَنِّي
الْخُطَأَ^(١).

قال يَعْقُوبُ بْنُ أَحْمَدَ الْأَدِيبِ لِنَفْسِهِ :

كَمْ مِنْ كِتَابٍ قَدْ تَصَفَّحْتُهُ وَقُلْتُ فِي نَفْسِي صَحَّحْتُهُ

ثُمَّ إِذَا طَالَعْتُهُ ثَانِيًا رَأَيْتُ تَصْحِيفًا فَأَصْلَحْتُهُ^(٢)

قال أَبُو زُرْعَةَ عبد الرحمن بن عمرو: سَمِعْتُ عَفَّانَ بْنَ مُسْلِمٍ يَقُولُ:
سَمِعْتُ حَمَّادَ بْنَ سَلَمَةَ يَقُولُ لِأَصْحَابِ الْحَدِيثِ: (وَيَحْكُمُ غَيْرُوَا - يَعْنِي
قَيِّدُوا وَاضْبُطُوا-) قال أبو زرعة: وَرَأَيْتُ عَفَّانَ يَحْضُ أَصْحَابَ الْحَدِيثِ عَلَى
الضَّبْطِ وَالتَّغْيِيرِ، لِيُصَحِّحُوا مَا أَخَذُوا عَنْهُ مِنَ الْحَدِيثِ^(٣).

(١) أثر صحيح.

أخرجه عبدالله بن أحمد في ((العلل وعرفه الرجال)) (١٢٠)، والخطيب في
((الكفاية)) (٧٦٠) من طريق حسين بن محمد بن الحسن ثنا جرير بن حازم به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

(٢) ((الكفاية في معرفة أصول علم الرواية)) للخطيب (ج ٢ ص ١٤٦).

(٣) أثر صحيح.

أخرجه الخطيب في ((الكفاية)) (٧٦٥)، وفي ((الجامع لأخلاق الراوي)) (٥٨٧)،
والقاضي عياض في ((الإلماع)) (ص ١٥٤) من طريقين عن أبي زرعة الدمشقي به.

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (إِذَا رَأَيْتَ الْكِتَابَ فِيهِ إِحْقَاقٌ وَإِصْلَاحٌ فَاشْهَدْ لَهُ بِالصَّحَّةِ) ^(١).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: (إِذَا رَأَيْتَ كِتَابَ صَاحِبِ الْحَدِيثِ مُشَجَّجًا - يَعْنِي كَثِيرَ التَّغْيِيرِ - فَأَقْرُبْ بِهِ مِنَ الصَّحَّةِ) ^(٢).

قلت: وهذا سنده صحيح.

(١) أثر حسن.

أخرجه الخطيب في ((الكفاية)) (ص ٢٤٢)، وفي ((الجامع لأخلاق الراوي)) (٥٩٢)، وابن أبي حاتم في ((آداب الشافعي)) (ص ١٣٤)، وأبو نعيم في ((الحلية)) (ج ٩ ص ١٤٤)، والبيهقي في ((مناقب الشافعي)) (ج ٢ ص ٣٦) من طريقين عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب قال: قال الشافعي به.

قلت: وهذا سنده حسن.

وذكره ابن جماعة في ((تذكرة السامع)) (ص ١٧٣).

(٢) أثر حسن.

أخرجه الخطيب في ((الكفاية)) (٧٦٧)، وفي ((الجامع لأخلاق الراوي)) (٥٩٣)، من طريق محمد بن خلف التيمي قال حدثني محمد بن كرامه العجلي قال: سمعت أبا نعيم به.

قلت: وهذا سنده حسن.

وقال سُلَيْمَانُ بْنُ إِسْحَاقَ الْجَلَابُ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ الْحَرْبِيَّ يَقُولُ:
 (لَزِمْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ سَتَيْنِ، فَكَانَ إِذَا خَرَجَ يُحَدِّثُنَا يُخْرِجُ مَعَهُ مَحْبَرَةً مَجْلَدَةً
 بِجِلْدٍ أَحْمَرَ، وَقَلَمًا، فَإِذَا مَرَّ بِهِ السَّقَطُ فِي كِتَابِهِ أَصْلَحَهُ، تَوَرُّعًا أَنْ يَأْخُذَ مِنْ
 مَحْبَرَةٍ أَحَدٍ شَيْئًا)^(١).

وقال الإمام أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِي: (أَنَا أَصْلَحُ كِتَابِي مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ
 إِلَى الْيَوْمِ)^(٢).

وعن الإمام الشَّافِعِيِّ رحمه الله قال: (لَقَدْ أَلَفْتُ هَذِهِ الْكُتُبَ، وَلَمْ أَلْ فِيهَا،
 وَلَا بُدَّ أَنْ يُوجَدَ فِيهَا الْخُطَأُ، لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ ((وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ

(١) أثر حسن.

أخرجه الخطيب في ((الكفاية)) (٧٩٧) من طريق أحمد بن محمد الرويان ثنا محمد بن
 العباس الخزاز أنا سليمان بن إسحاق الجلاب به.

قلت: وهذا سنده حسن.

(٢) أثر حسن.

أخرجه الخطيب في ((الكفاية)) (٨٠٠) من طريق أبي الحسن علي بن حمزة المؤذن قال:
 سمعت أبا الحسين محمد بن أحمد الدقاق يقول: سمعت الحسن بن عثمان يقول: سمعت
 أبا زرعة الرازي به.

قلت: وهذا سنده حسن.

لَوْجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا)) [النساء: ٨٢]، فَمَا وَجَدْتُمْ فِي كُتُبِي هَذِهِ مِمَّا يُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، فَقَدْ رَجَعْتُ عَنْهُ).

أثر حسن.

أخرجه ابن حجر في ((توالي التأسيس)) (ص ١٠٧) من طريق عثمان بن محمد بن شاذان حدثنا أحمد بن عثمان ثنا محمد بن الحسن ثنا يحيى بن عبد الباقي ثنا محمد بن عامر عن البويطي قال: سمعت الشافعي به.

قلت: وهذا سنده حسن.

وعن الربيع بن سليمان قال: (قرأت ((كتاب الرسالة المصرية)) على الشافعي نيّفاً وثلاثين مرة؛ فما من مرة إلا كان يصحّحه، ثم قال الشافعي في آخره: أبى الله أن يكون كتاب صحيح غير كتابه، قال الشافعي: يدل على ذلك قول الله تبارك وتعالى: (وَلَوْ كَانِ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا) [النساء: ٨٢]).

أثر حسن

أخرجه البيهقي في ((مناقب الشافعي)) (ج ٢ ص ٣٦) من طريق أبي عبد الرحمن السلمي قال: سمعت أبا الحسن القصار الفقيه يقول: سمعت ابن أبي حاتم يقول: سمعت الربيع بن سليمان به.

قلت: وهذا سنده حسن.

قلت: فعرض الكتاب للتصحيح من منهج السلف، لإتقانه، وإصلاح ما فيه من الخطأ.

وقد بوب الحافظ الخطيب البغدادي في ((الجامع)) (ج ٢ ص ١٩٠):
المعارضة بالمجلس المكتوب، وإتقانه وإصلاح ما أفسد منه زيغ القلم وطغيانه).

قلت: فيجب على المؤلفين كلهم عرض كتبهم على أهل الحديث لتصحيحها، وتمييز ما فيها من الأحاديث من ناحية الصحة أو الضعف، فإذا أصرروا إلا المضي بها على ما هي عليه بدون عرضها على أهل الحديث على ما فيها من أحاديث ضعيفة، فيجب نقدها علانية أمام الملاء ليتجنب الناس ما فيها من أخطاء في الأحاديث وغيرها، اللهم سدّد سدّد.

قال الإمام وكيع بن الجراح رحمه الله: (لا يَكُونُ الرَّجُلُ عَالِمًا حَتَّى يَكْتُبَ عَمَّنْ هُوَ فَوْقَهُ، وَعَمَّنْ هُوَ دُونَهُ، وَعَمَّنْ هُوَ مِثْلُهُ)^(١) وفي رواية: (لا يكون الرجل عالماً حتى يسمع...).

(١) أثر صحيح.

أخرجه الخطيب في ((الجامع لأخلاق الراوي)) (١٧١٣) و(١٧١٤) من طريقين عن وكيع بن الجراح به.

قلت: وهكذا نرى أنه بالرغم من ضبط واتقان الأئمة للأحاديث، إلا أنهم وقع في رواياتهم الكثير مما ينبغي التنبيه عليه، من اختلاف اللفظ، والرواية، أو وهم واضح، ولم تشفع لهم شهرتهم ومكانتهم من أن تُعدَّ أخطاءهم، وتودَّع في مصنَّفات، ليجتنبها الناس^(١).

قلت: فلا يذهبنَّ الوهل بأحد من المسلمين، فيظن أن العالم لا يُخطئ، ولذا يقول - بسبب جهله - فلا داعي للبحث في كتبه، وأحاديثه، ومحامتها، فالحق أن النجاة من الوهم والخطأ عسيرة، والله المستعان.

قال الإمام سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ رحمه الله: (لَيْسَ يَكَادُ يُفْلِتُ مِنَ الْغَلَطِ أَحَدٌ)^(٢).

قلت: وهذا سنده صحيح.

(١) لذلك لا نسلم لأحد من أهل العلم في كل ما يقوله في كتبه، فلا بد من النظر فيها ثم الحكم عليها، لأن الأمر دين، والله المستعان.

(٢) أثر حسن.

أخرجه الخطيب في ((الكفاية)) (٤٠٨) من طريق عمر بن محمد بن الحكم النسائي ثنا أبو الهمام الوليد بن شجاع قال: سمعت الأشجعي يذكر عن سفيان الثوري به.

قلت: وهذا سنده حسن.

وذكره المزي في ((تهذيب الكمال)) (ج ١ ص ١٦١).

وختاماً:

قال المحدث الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله في ((الضعيفة)) (ج ٤ ص ٤٦٥) بعد بحث حول حديث رواه البخاري: (وبعد: فقد أحلت في الكلام على هذا الحديث وراويه، دفاعاً عن السنة، ولكي يتقوّل مُتَقَوِّلٌ، أو يقولَ قائلٌ من جاهل، أو حاسد، أو مُغْرِضٍ: إن الألباني قد طعن في ((صحيح البخاري!)) وضعّف حديثه، فقد تبَيَّن لكلّ ذي بصيرة أنني لم أُحَكِّمَ عقلي، أو رأيي؛ كما يفعل أهل الأهواء قديماً وحديثاً، وإنّما تمسّكتُ بما قاله العلماء في هذا الراوي، وما تقتضيه قواعدهم في هذا العلم الشريف، ومُصْطَلَحُه من ردِّ حديث الضعيف، وبخاصة إذا خالف الثقة، والله ولي التوفيق). اهـ

وقال المحدث الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله في كتابه: ((دفاع عن الحديث النبوي)) (ص ٦٠) حيث نصّح هذا الصنف من الناس: (أن لا يكتُبَ إلّا في علم أثقنه، وتمرّس فيه مُدّة من الزمان، وأن يكون رائده في ذلك النصّح للمسلمين، والإخلاص لرَبِّ العالمين، بعيداً عن التأثيرِ بِخُلُقِ الحقد والحسد، فذلك أجدى له، وأنفع في الدنيا والآخرة). اهـ

وقال أبو زرعة الرازي رحمه الله في ((السؤالات)) (ص ٧٩): (كل من لم يتكلم في هذا الشأن^(١) على الديانة، فإنها يعطب^(٢) نفسه، كل من كان بينه، وبين إنسان حقد، أو بلاء لا يجوز أن يذكره^(٣)، كان الثوري، ومالك يتكلمون في الشيوخ على الدين، فنقد قولهم، ومن لم يتكلم منهم على غير الديانة يرجع الأمر عليه). اهـ.

وعن بُنان بن محمد الحمّال قال: (مَنْ كَانَ يَسْرُهُ مَا يَضُرُّهُ مَتَى يُفْلِح).^(٤)

(١) أي في علم الحديث والرجال.

(٢) أي يهلك نفسه.

وانظر ((تهذيب اللغة)) للأزهري (ج ٢ ص ١٨٤).

(٣) فهذا العطاوي يهلك نفسه، والعياذ بالله.

(٤) أثر حسن.

أخرجه البيهقي في ((الزهد)) (ص ١٦٧)، وأبو سعد الماليني في ((الأربعين)) (ص ١٧٦)، والسلمي في ((طبقات الصوفية)) (ص ١٩٣)، وأبو نعيم في ((الحلية)) (ج ١٠ ص ٣٢٥)، وابن الجوزي في ((ذم الهوى)) (ص ١٥١) من طرق عن الحسين القرشي قال سمعت بنان الحمّال به.

وإسناده حسن.

والحمد لله أولاً، وآخراً على توفيقه وهدايه، وهو وحده المستعان لا إله
غيره، ولا ربَّ سواه.

وسبحانك الله، وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك، وأتوب
إليك.

١

المجلد

ذكر الدليل

على ذم التعصب للكتب المصنفة، والبلدان ومشايخها^(١)،
وقمع عدوان تعصب المعترض العطائي لها.

فإن التعصب الذميمة هو الداء العضال، لما يؤدي إليه من آثار سيئة في الفرد والمجتمع^(٢)، وهو الذي فتك قديماً بعقل إبليس اللعين أولاً حيث تعصب لنفسه، وهو على باطل في معصيته لله تعالى في أمره بالسجود لآدم فاستكبر وأبى، وكان من الكافرين، وقد أخبر الله تعالى عنه في ذلك.

فقال تعالى: ((وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ، قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ، قَالَ فَاهْبِطْ مِنْهَا فَمَا

(١) من مشيخة المذهبية الذين يتعصب لهم العطائي.

(٢) وما زال يفتك هذا التعصب بالأحزاب المتفرقة في دين الله تعالى في هذا الزمان، ((كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ)) [المؤمنون: ٥٣]، لا يحكمهم دينٌ، ولا عقلٌ سليمٌ، قويمٌ يأكل ضعيفهم، يفنيهم التعصب أجيالاً بعد أجيال من أجل أفكارهم الضالة وغير ذلك من تفاهات الأسباب، وحقيرات البواعث!!!.

يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَاخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ الصَّاغِرِينَ))
[الأعراف: ١١ و ١٢ و ١٣].

ثم فتك التعصب بعقل ابن آدم حيث تعصب لرأيه ونفسه فهلك، وقد أخبر الله تعالى عنه.

فقال تعالى: ((وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقْبَلُ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ، لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسٍ يَدَيِ إِلَيْكَ لَأَقْتُلَنَّكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ، فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ))
[المائدة: ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠].

ثم بعد ابن آدم فتك التعصب بعقول الأمم السابقة، وقد أخبر الله تعالى عنهم، فهلكوا بسبب تعصبهم لأرائهم المشينة، وهم قوم نوح عليه السلام، وقوم إبراهيم عليه السلام، وقوم هود عليه السلام، وقوم صالح عليه السلام، وقوم شعيب عليه السلام، وغيرهم.

فقال تعالى: ((مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَا يَغْرُرُكَ تَقْلُبُهُمْ فِي الْبِلَادِ، كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَالْأَحْزَابُ مِنْ بَعْدِهِمْ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ

بِرُسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ وَجَادِلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ)) [غافر: ٥٤].

وقال تعالى: ((وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ أَفَلَا تَتَّقُونَ، فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُرِيدُ أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي آبَائِنَا الْأَوَّلِينَ)) [المؤمنون: ٢٣ و٢٤].

وقال تعالى: ((وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَانًا أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ * وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ * أَمْ آتَيْنَاهُمْ كِتَابًا مِنْ قَبْلِهِ فَهُمْ بِهِ مُسْتَمْسِكُونَ * بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ * وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ)) [الزخرف: ١٩-٢٣].

وقال تعالى: ((وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ، أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ)) [هود: ٢٥ و٢٦].

وقال تعالى: ((قَالَ أَوْلَوْ جِئْتُكُمْ بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ)) [الزخرف: ٢٤].

وقال تعالى: ((قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَالِحًا مُرْسَلٌ مِنْ رَبِّهِ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلَ بِهِ مُؤْمِنُونَ، قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا بِالَّذِي آمَنْتُمْ بِهِ كَاْفِرُونَ)) [الأعراف: ٧٥ و ٧٦].

وقال تعالى: ((قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ)) [الأعراف: ٨٨].

وقال تعالى: ((قَالُوا يَا صَالِحُ قَدْ كُنْتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَذَا أَتَنْهَانَا أَنْ نَعْبُدَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ)) [هود: ٦٢].

وقال تعالى: ((وَلَوْ طَآءَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ، إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ، وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوهُمْ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ، فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ)) [الأعراف: ٨٠-٨٣].

وقال تعالى: ((ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَى بِآيَاتِنَا إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَظَلَمُوا بِهَا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ)) [الأعراف: ١٠٣].

وقال تعالى: ((قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ، يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ فَأَمَّا تَأْمُرُونَ)) [الأعراف: ١٠٩ و ١١٠].

وقال تعالى: ((وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ)) [الأعراف: ١٣٠].

وقال تعالى: ((فَانتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ)) [الأعراف: ١٣٦].

وقال تعالى: ((قَالُوا يَا هُوْدُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ، إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ)) [هود: ٥٣ و ٥٤].

وقال تعالى: ((وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ أَزَرَ اتَّخَذُ أَصْنَامًا آلِهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)) [الأنعام: ٧٤].

وقال تعالى: ((وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِي وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ)) [الأنعام: ٨٠].

وقال تعالى: ((قَالُوا يَا شُعَيْبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَاكَ فِينَا ضَعِيفًا وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ)) [هود: ٩١].

قلت: وهذا التعصب أيضاً فتك بعقول اليهود والنصارى دعاة الكفر والشرك^(١) والجدل!!!.

قال تعالى: ((وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا

(١) حتى قست قلوبهم بسبب شدّة التعصب، والمعاندة، والمكابرة، والمجادلة في الباطل. قال تعالى: ((ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً)) [البقرة: ٧٤].

إن قلوب اليهود والنصارى شديدة القسوة، غليظة كغلظ الحجارة، جامدة كجمود الجبال، لا رحمة فيها، ولا لين، ومع طول المد ازدادت قلوبهم قسوة وغلظة، فهي بعيدة كل البعد عن الموعظة، والهداية بعدما شاهدوه، وعاینوه من الآيات والمعجزات على أيدي أنبيائهم، وصالحهم، وقسوة القلوب التي اعتادوا عليها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتحريف الكلم عن مواضعه لقول الله تعالى: ((وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ)) [المائدة: ١٣]، فقلوب اليهود خاصة متحجرة لا عاطفة بها، ولا رافة، ولا شفقة، وخاصة عندما يتعاملون مع المسلمين، فهم يتربصون بهم، وهم أشد الناس عداًء لهم قال تعالى: ((لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا)) [المائدة: ٨٢].

أَوْقِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ))
[البقرة: ١٣٥ و ١٣٦].

وقال تعالى: ((وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتْ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ
النَّصَارَى لَيْسَتْ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا
يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ))
[البقرة: ١١٣].

وقال تعالى: ((وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ
مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ))
[الزخرف: ٢٣].

ولقد اشتهر اليهود والنصارى بالتعصب لدينهم الباطل، وما فيه من
تحريف، وبجدهم العقيم منذ قديم الأزل خاصة اليهود، والجدل
والتعصب سمة لازمة من سماتهم^(١)، وصفة أزلية ورثوها كابراً عن كابر،

(١) قلت: والتعصب الذي يدور في نفوسهم تظهر فيه الحدة التي كان عليها اليهود
والنصارى، والخوف الذي انتابهم، والاضطراب الذي في حياتهم، والجانب التسلطي
الكامن في نفوسهم.

قلت: حتى تسلط عليهم الشك والوسواس، واعترى أنفسهم دوافع الضعف والوهن،
والأمراض الفتاكة مثل: الحسد، وشح الأنفس، والتعصب، والحقد، والبغض.

وصفة الجدل والتعصب كانت نتيجة طبيعية لهذا الجنس من البشر بعدما أُشرب في قلوبهم الأمراض القاتلة، والفتاكة مثل تحريف الكلم عن مواضعه، والغش، والخداع، والنفاق، والكذب إلى غير ذلك من الأمراض التي إذا اتصف بأحدها جنس من البشر لكانت فيها مهلكته فما بال هذه الخصال وغيرها مجتمعة في هذه الناس الأشرار، من أجل ذلك أضربت فيهم هذه الخصلة الذميمة حتى صارت صفة التعصب والجدل والمرء من عادتهم الراسخة، فهم يتعصبون ويجادلون بالحق، أو الباطل، ويجادلون أنبيائهم، وصالحهم، ويتعصبون لأفكارهم وآرائهم، ويجادلون في أمر الله تعالى، وفي كتبه، ويجادلون في كل شيء، وإن لم يجدوا من يتجادلون معه تجادلوا مع بعضهم البعض^(١)!!!.

لقد استمرت هذه الصفات السيئة فيهم، وتراودهم، وتزين لهم سيئات أعمالهم، فهم يستغلون المناسبات لإثارة الناس على أنبيائهم ورسولهم وأقوامهم، ليجدوا في خصوماتهم هذه منفذاً يصلون به إلى زرع الشك في نفوس الناس.

(١) قلت: فهذه عظة، وعبرة، وتحذير للمؤمنين ألا يتشبهون في عبادتهم، ومعاملاتهم، وأخلاقهم، وعاداتهم باليهود والنصارى دعاة التعصب والجدال، والعياذ بالله.

إذن هؤلاء ورثة التعصب والجدال عن إبليس عليه لعائن الله تعالى المتابعة إلى يوم الدين، حينما جادل في أمر الله تعالى عندما أمره، والملائكة بالسجود لآدم عليه السلام فابى، واستكبر، وعاند، وجادل حتى طرده الله تعالى من رحمته نتيجة لتعصبه وجداله، ومرائه، واستكباره، وعناده، وهذه هي صفات اليهود والنصارى فهم أعوان الشيطان ونوابه، وهم حزب الشيطان والذين تساوا معه في الصفات التي بسببها طُرد من رحمة الله تعالى^(١)، اللهم سلّم سلّم.

(١) قلت: ونفوس هؤلاء تنطوي على الحقد، والبغض، والحسد، ونقض العهود، وتآليب الناس على الأنبياء والرسل وأقوامهم، بل ومحاربتهم وقتلهم، وهذه هي طبائع اليهود والنصارى كل ذلك بسبب تعصبهم لدينهم.

فكان مما فعلوه عند وصول الرسول ﷺ إلى المدينة أنهم سعوا إلى الدّس، والفتنة، والجدل عن طريق إثارة التي توجد في المجتمع قلقاً نفسياً، وبث روح البلبلة، والشك في الناس. وانظر (صحيح البخاري) (ج ٢ ص ٤٧) باب: العلم، قول الله تعالى: ((وما أوتيتم العلم إلا قليلاً)).

إذن اليهود والنصارى أعداء الله تعالى، وأعداء الملائكة، وأعداء لرسله، وأعداء لجبريل، وميكايل، وأعداء المسلمين^(١): ((قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ، مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ)) [البقرة: ٩٧ و٩٨].

فهؤلاء هم اليهود والنصارى، وهذا تعصبهم وجدالهم مع أنبياء ورسل الله تعالى الذين أرسلهم الله تعالى لهداية الناس، وإخراجهم من الظلمات إلى

(١) لقد شاهد اليهود الرسول ﷺ ينتقل بينهم، ويحيى حياتهم، ويجتمع مع أصحابه الكرام الذين هاجروا معه ونصروه، فتكونت منهم أمة وصفها الله تعالى بأنها خير أمة أخرجت للناس، وقال الله تعالى فيها: ((مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ)) [الفتح: ٢٩].

لم تقبل نفوس اليهود هذا الفتح العظيم لرسول الله ﷺ وصحابته رضي الله عنهم، حتى سعوا في تأليب القبائل على رسول الله ﷺ وصحابته رضي الله عنهم، ومحاربتهم، ونقض العهود -كعادتهم-، ورفع السلاح، ومحاولة قتل الرسول ﷺ وصحابته، وهذه هي طبائع اليهود مع أنبيائهم ورسولهم.

لقد كان اليهود يتألمون ظاهراً وباطناً من هذه الألفة التي أنشأها الرسول ﷺ بين أصحابه الكرام، والله المستعان.

النور، لكنهم أبوا إلا التعصب، والعناد، والمكابرة، فطمس الله قلوبهم، وجعلهم مطرودين من رحمته، مغضوب عليهم إلى يوم الدين.

فالله تعالى يقص علينا هذه القصص حتى نعتبر، قصص الأنبياء مع أممهم، وبيان مصارعهم، كل ذلك لنعتبر، ونتعظ، ونحذر أن نقع في هذا التعصب الخطير الذي وقعت فيه الأمم، فهلكت^(١).

فقال تعالى: ((وَكَلَّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ وَجَاءَكَ فِي هَذِهِ الْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ)) [هود: ١٢٠].

قلت: ولقد ابتلي أناس من هذه الأمة في هذه الأزمان بخصلة التعصب، والتقليد الأعمى، ولا شك أن امتداد جذورها إلى زمن الأمم السابقة.

قلت: وخصلة العصبية، التي هي قاعدة الخروج عن شرع الله تعالى، وحكمه، وأساس الفساد في دين الناس، وديانهم^(١).

(١) قلت: مع هذا التبيين للأمة الإسلامية، وقع أناس في هوة التعصب الأعمى، والتقليد البليد في دعواتهم، وكأن القرآن الكريم لا يعنيه من قريب، ولا من بعيد، وكأنه لا يخاطبهم، ولا يبصرهم، ولا يحذرهم إذا ذكر عيوب الأمم السابقة، وحملهم على ذلك التعصب لأحزابهم، والعناد لأفكارهم الضالة، والله المستعان.

لذلك حذّر النبي ﷺ من العصبية والتعصب.

فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عِمِّيَّةٍ، يَغْضَبُ لِعَصْبِيَّةٍ، أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصْبِيَّةٍ، فَقُتِلَ فَقَتَلَهُ جَاهِلِيَّةٌ).
وفي لَفْظٍ: (مَنْ قُتِلَ تَحْتَ رَايَةٍ عِمِّيَّةٍ يَغْضَبُ لِلْعَصْبَةِ، وَيُقَاتِلُ لِلْعَصْبَةِ فَلَيْسَ، مِنْ أُمَّتِي)^(٢).

قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله في (اقتضاء الصراط المستقيم)
(ج ١ ص ٢١٩): (إضافة الأمر إلى الجاهلية يقتضي ذمّه، والنهي عنه، وذلك يقتضي المنع من أمور الجاهلية مُطلقاً). اهـ

(١) وبعث الرسول ﷺ إلى الناس بدين الله تعالى، فأبطل هذه القاعدة الفاسدة، بفعله الشريف، وقوله المنيف.

وهذا هو المناسب، لكون دين الله تعالى الاسلام عامّاً لجميع الثقلين الجنّ والإنس، كما أنه المناسب لدين باقٍ إلى قيام الساعة.

(٢) أخرجه مسلم في (صحيحه) (ج ٣ ص ١٤٧٧).

وعُمِّيَّة: الدعوة العمياء، ويراد به الأمر الأعمى للعصبية لا يستبين ما وجهه.

والعصبة: بنو العمّ، والعصبية أخذت من العصبة.

انظر: (لسان العرب) لابن منظور (ج ١٥ ص ٩٧)، و(المفهم) للقرطبي (ج ٦

ص ٢٥٨).

وَعَنِ الْحَارِثِ الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (وَمَنْ دَعَا بِدَعْوَى
الْجَاهِلِيَّةِ فَهُوَ مِنْ جُنَا جَهَنَّمَ، قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى؟، قَالَ :
وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ...) ^(١) الحديث.

وعن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: (غَزَوْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ ثَابَ مَعَهُ نَاسٌ
مِنَ الْمُهَاجِرِينَ حَتَّى كَثُرُوا وَكَانَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ رَجُلٌ لَعَابٌ فَكَسَعَ أَنْصَارِيًّا
فَغَضِبَ الْأَنْصَارِيُّ غَضَبًا شَدِيدًا حَتَّى تَدَاعَوْا، وَقَالَ : الْأَنْصَارِيُّ يَا لِلْأَنْصَارِ
، وَقَالَ : الْمُهَاجِرِيُّ يَا لِلْمُهَاجِرِينَ فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : مَا بَالُ دَعْوَى أَهْلِ
الْجَاهِلِيَّةِ ثُمَّ، قَالَ : مَا شَأْنُهُمْ فَأُخْبِرْ بِكَسَعَةِ الْمُهَاجِرِيِّ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ : فَقَالَ
النَّبِيُّ ﷺ : دَعُوهَا فَإِنَّهَا خَبِيثَةٌ) ^(٢).

قلت: هذا أبلغ حديث في ذم العصبية، والتعصب. فانتبه.

(١) حديث صحيح.

أخرجه أحمد في (المسند) (ج ٤ ص ١٣٠) بإسناد صحيح.

(٢) أخرجه البخاري في (صحيحه) (ج ٦ ص ٥٤٦)، ومسلم في (صحيحه) (ج ٤

ص ١٩٩٨).

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ فِي قُبَّةٍ مِنْ أَدَمَ، فَقَالَ: (مَنْ نَصَرَ قَوْمَهُ عَلَى غَيْرِ الْحَقِّ، فَهُوَ كَالْبَعِيرِ الَّذِي رُدِّيَ فَهُوَ يُنَزَّعُ بِذَنْبِهِ) ^(١).

قلت: ومعناه: أن من نصر قومه على غير الحق فقد أوقع نفسه في المهلكة بتلك النصرة الباطلة، حيث أراد الرفعة بنصرة قومه، فوقع في حضيض بئر الإثم، وهلك كالبعير، فلا تنفعه تلك النصرة كما لا ينفع البعير نزعه عن البئر بذنبه.

فشبهه النبي صلى الله عليه وسلم القوم ببيعير هالك، لأن من كان على غير حق فهو هالك، وشبهه ناصرهم بذنب هذا البعير، فكما أن نزعه بذنبه لا يُخلّصه من الهلكة، كذلك هذا الناصر لا يُخلّصهم عن بئر الهلاك التي وقعوا فيها ^(٢).

ومنه قوله تعالى: ((فَذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَا تَصْرُفُونَ)) [يونس: ٣٢].

(١) حديث صحيح.

أخرجه ابوداود في (سننه) (ج ٥ ص ٣٤١) بإسناد صحيح.

رُدِّيَ: تردى وسقط في البئر، فهو، أي البعير يُنَزَّعُ يحاول أن يخرج منها.

(٢) انظر: (مِرْقَاةُ الْمَفَاتِيحِ) للقاري (ج ٨ ص ٦٤٣).

قال القرطبي رحمه الله في (جامع أحكام القرآن) (ج ٨ ص ٣٣٥): (ذا صلة أي ما بعد عبادة الإله الحق إذا تركت عبادته إلا الضلال... قال علماؤنا: حكمت هذه الآية بأنه ليس بين الحق والباطل منزلة ثالثة...). اهـ
وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ تَحْتَ قَدَمَيَّ مَوْضُوعٌ)^(١).

قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله في (اقتضاء الصراط المستقيم) (ج ١ ص ٣٠٥): (وهذا يَدْخُلُ فيه ماكانو عليه من العادات والعبادات، مثل دعواهم: يا لفلان، ويا لفلان، ومثل أعيادهم وغير ذلك من أمورهم). اهـ

قلت: لذلك فتك التعصب بعقول أناس من هذه الأمة من الفرق والجماعات الضالة قديماً وحديثاً، فأصابها داء التعصب في عقائدها، وعباداتها، فتفرقوا في دينهم وكانوا شيعاً كل حزب بما لديهم فرحون، فهلكوا، وأهلكوا^(٢) والعياذ بالله.

(١) أخرجه مسلم في (صحيحه) (ج ٢ ص ٨٨٦).

(٢) وهؤلاء يعلمون أن الجماعة رحمة، والفرقة عذاب، لذا تجدهم يزعمون أنهم يؤلفون القلوب، ولا ينفرونها لكن عن غير أصول سلفية، ففشلوا في ذلك، ويجمعون الشباب

فهؤلاء المبتدعة لم يأخذوا العبر من مثلات الأمم السابقة، فتراهم يرتكبون كل الشنائع من البدع والمعاصي دون مبالاة، ولا خوف، ولا خجل، وكم من النصائح جاءتهم من علماء أهل السنة والجماعة، فلم يتوبوا، ولم يرجعوا ليمسكوا بكتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ، ومنهج السلف الصالح حقاً.

وقد أخبر عنهم النبي ﷺ في أحاديث كثيرة، مما يبين خطر أهل التعصب والتحزب على الدين.

فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (سَتَقْرُقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مَلَّةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً مَا أَنَا عَلَيْهَا الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي) ^(١).

حوّاهم على باطل، ويخافون نفور العوام من حوّلهم، ولذلك تراهم يداهنون الناس على حساب الدين، ويصدرون الفتاوى ذات البلاوى لهم، والتي توافق أهوائهم ورؤوسهم، ويُفتنون العوام بآرائهم، وأفكارهم المخالفة لتعاليم الشريعة المطهرة!!!.

(١) حديث حسن.

أخرجه الترمذي في (سننه) (٢٦٤١)، واللالكائي في (الاعتقاد) (١٤٧)، والآجري في (الشريعة) (ص ١٥) من حديث ابن عمرو رضي الله عنه.

إذاً فالتعصب هو داء فتاك بعقول الأفراد، والجماعات، بل ويؤدي إلى ترك الكتاب والسنة، والإقبال على آراء الرجال، وأفكارهم.

قلت: وما زال هذا الداء المهلك يفتك بعقول الفرق الكبيرة، والصغيرة، في هذا الزمان، من دعاة التعصب من المذهبيين، والحزبيين^(١).

قلت: وهؤلاء لم يستفيدوا من المثالات التي نزلت بالأمم السابقة الظالمة بسبب تعصبهم لعقائدهم، وإصرارهم على عنادهم، وتبيّن كيف كانت تلك الأمور سبباً في هلاكهم، وتدميرهم في الدنيا، وشقائهم الأبدية، وعذابهم الشديد في الآخرة^(٢).

ولقد أخبر الله تعالى عن أهل البدع والأهواء، وحذّر منهم لخطرهم على الأمة الإسلامية^(٣).

(١) قلت: والتعصب لآراء الرجال الآن هو الذي أهلك المقلدة، والعياذ بالله.

(٢) ولم يتعدوا عن تلك العقائد والمناهج الفاسدة التي ابتدعوها من عند أنفسهم. بل لم يتركوا التعصب الذميمة الذي مزقهم شرّ ممزق، وسلط عليهم الأمم الكافرة أيما تسليط، والله المستعان.

(٣) فوقع أهل التحزب في هذا التعصب الأعمى، والتقليد البليد في عقائدهم، وعباداتهم، وسياساتهم، وأخلاقهم، وعاداتهم، اللهم سلّم سلّم.

قال تعالى: ((وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ)) [الأنعام: ٦٨].

عَنِ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ: (كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ يَرَى أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي أَهْلِ الْأَهْوَاءِ: ((وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ)) [الأنعام: ٦٨]. وَقَرَأَ ابْنُ عَوْنٍ حَتَّى خَتَمَ الْآيَةَ).

أثر صحيح

أخرجه الفريابي في القدر (ص ٢١٦) وابن بطة في الإبانة الكبرى (٣٥٣) وأبو الفتح المقدسي في الحجة (ج ١ ص ٢٨٩) من طريق عبيد الله بن معاذ حدثنا أبي حدثنا ابن عون به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

(١) وتابعه ابن مهدي ثنا معاذ بن معاذ عن عبد الله بن عون به.
أخرجه ابن أبي زمنين في أصول السنة (٢٣٤) والداني في الرسالة الوافية (ص ١٥٠).

وإسناده صحيح.

(٢) وتابعه أحمد بن سنان ثنا معاذ بن معاذ ثنا عبد الله بن عون به.
أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (ج ٤ ص ١٣١٤).
وإسناده صحيح.

(٣) وتابعه عبدالرحمن بن عمر الزهري حدثنا معاذ بن معاذ حدثنا ابن عون به.

أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (ج ٢ ص ٤٩٦).

وإسناده صحيح.

(٤) وتابعه قريش بن أنس حدثنا ابن عون به.

أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (ج ٢ ص ٤٩٦).

وإسناده حسن.

(٥) وتابعه سعدان بن نصر البزار حدثنا معاذ بن معاذ عن ابن عون به.

أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (ج ٢ ص ٤٣١).

وإسناده صحيح.

وأورده السيوطي في الدر المنثور (ج ٣ ص ٢٩٢) وعزاه لابن أبي حاتم وعبد بن حميد وأبي الشيخ.

قلت: ويدخل في هذه الآية كل محدث في الدين، وكل مبتدع.

وَعَنِ الْفُضَيْلِ بْنِ عِيَاضٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (لَيْسَ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَقْعُدَ مَعَ كُلِّ مَنْ شَاءَ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ((وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ)) [الأنعام: ٦٨].

وقال تعالى: ((فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مَثَلْتُمْ))^(١) [النساء: ١٤٠].

قال ابن خويز منداد المالكي رحمه الله - في تفسير هذه الآية - : (من خاض في آيات الله تعالى تركت مجالسته وهجر، مؤمناً كان أو كافراً).^(٢) اهـ
وقال القرطبي رحمه الله في (الجامع لأحكام القرآن) (ج ٩ ص ١٠٨): ((وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا))، وهذا هو الصحيح في معنى الآية، وأنها دالة على هجران أهل الكفر والمعاصي من أهل البدع وغيرهم، فإن صحبتهم كفر، أو معصية؛ إذ الصحبة لا تكون إلا عن مودة). اهـ
قلت: فعليك بأهل السنة والجماعة، فإذا شَذَّ الشاذُّ عنهم، اختطفه الشيطان من الأنس والجنّ، كما يختطف الذئبُ الشاة من الغنم والله المستعان.

(١) أثر حسن.

أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (ج ٢ ص ٤٨١) وابن عساكر في تاريخ دمشق (ج ٤٨ ص ٣٩٨) بإسناد حسن.

(٢) انظر ((الجامع لأحكام القرآن)) للقرطبي (ج ٧ ص ١٦).

يا طالب العلم صارم كُلِّ بَطَّالٍ وَكُلِّ غَاوٍ إِلَى الْأَهْوَاءِ مِيَالٍ
 وَاَعْمَلْ بِعِلْمِكَ سِرّاً أَوْ عَلَانِيَةً يَنْفَعُكَ يَوْمًا عَلَى حَالٍ مِنْ حَالٍ
 خُذْ مَا أَتَاكَ إِلَى مَا جَاءَ مِنْ أَثَرٍ شَبْهًا بِشَبْهِهِ وَأَمْثَالًا بِأَمْثَالٍ
 وَلَا تَمِيلَنَّ يَا هَذَا إِلَى بَدْعٍ ضَلَّ أَصْحَابُهَا بِالْقِيلِ وَالْقَالَ
 وَإِلَّا فَكُنْ أَثَرًا مَا خَالَصًا فِيهِمَا تَعَشَّ حَمِيداً وَدَعِ آرَاءَ ضَلَالٍ^(١)

وقال تعالى: ((فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ)) [النساء: ١٤٠].

قلت: وقد نَبَّهت الآية على التحذير من مجالسة أهل الكفر، وأهل البدع، وأهل المعاصي لخطر على المسلمين، فنهى الله تعالى المسلمين عن مجالستهم، وإلا كان من أهل هذه الآية، لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.^(٢)

(١) انظر ((ذيل تاريخ بغداد)) لابن النجار (ج ١٦ ص ٣١٨).

(٢) وانظر سنن سعيد بن منصور (ج ٤ ص ١٤٠٦) وزاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي (ج ٢ ص ٢٢٨) والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ج ٥ ص ٤١٨) وإرشاد الساري للقسطلاني (ج ١١ ص ١١١).

قال الشيخ عبدالرحمن السعدي رحمه الله في (تفسيره) (ج ٢ ص ١٩٨):
 (وقد بيّن الله لكم - فيما أنزل عليكم - حكمه الشرعي عند حضور مجالس
 الكفر والمعاصي... ويدخل في ذلك مجادلة الكفار والمنافقين لإبطال آيات
 الله ونصر كفرهم، وكذلك المبتدعون على اختلاف أنواعهم، فإن
 احتجاجهم على باطلهم يتضمن الاستهانة بآيات الله لأنها لا تدل إلا على
 حق، ولا تستلزم إلا صدقاً، بل وكذلك يدخل فيه حضور مجالس المعاصي
 والفسوق^(١) التي يستهان فيها بأوامر الله ونواهيه، وتقتحم حدوده التي
 حدها لعباده، ومنتهى هذا النهي عن القعود معهم ((حَتَّى يُخَوِّضُوا فِي
 حَدِيثٍ غَيْرِهِ)) أي: غير الكفر بآيات الله والاستهزاء بها). اهـ

وقال المراغي رحمه الله في (تفسيره) (ج ٥ ص ١٨٤): (وفي الآية دليل
 على اجتناب كل موقف يخوض فيه أهله بما يدل على التنقص والاستهزاء
 بالأدلة الشرعية، والأحكام الدينية كما يقع من أسراء التقليد^(٢) الذين

(١) فأدخل الشيخ السعدي في هذه الآية أهل البدع وأهل المعاصي، رغم أنها نزلت في
 أهل الكفر لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فافهم لهذا ترشد.

(٢) فأدخل المراغي أهل التقليد من المتعصبة لمذاهبهم الفقهية في هذه الآية أيضاً اللهم
 غفرًا.

استبدلوا آراء العلماء بالكتاب والسنة، ولم يبق في أيديهم إلا قال إمام مذهبنا كذا، وقال فلان من أتباعه كذا... وجعلوا رأي إمامهم مقدماً على ما نطق به الكتاب، وأرشدت إليه السنة). اهـ

قلت: ومن قعد معهم فهو شريك معهم في الإثم والله المستعان.

قلت: والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

فهذه القاعدة توضح الألفاظ العامة في الحكم، وأن معاني الآيات تتناول أشياء كثيرة لدخول ما هو مثلها ونظيرها في الحكم عموماً، لأنها ذكرت على سبيل المثال لتوضيح الألفاظ العامة، وليست معاني الألفاظ والآيات مقصورة عليها بحكم مخصوص على أناس معينين، لأن القرآن الكريم إنما نزل هداية أول الأمة وآخرها.

قال الشيخ عبدالرحمن السعدي رحمه الله في (القواعد الحسان) (ص ٧) عن هذه القاعدة: (وهذه القاعدة نافعة جداً، بمراعاتها يحصل للعبد خير كثير وعلم غزير، وبإهمالها وعدم ملاحظتها يفوته علم كثير، ويقع في الغلط والارتباك الخطير). اهـ

فَعَنْ أَبِي الْجَوْزَاءِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (لَئِنْ يُجَاوِرُنِي فِي دَارِي هَذَا قِرْدَةٌ وَخَنَازِيرٌ^(١)! أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يُجَاوِرُنِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، وَلَقَدْ دَخَلُوا فِي هَذِهِ: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ))^(٢) [آل عمران: ١١٨].

قلت: وزعم البعض أننا ننزل بمثل هذه الآيات في غير محلها وهذا فهم خاطئ، لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فمن الخطأ أن يفهم من هذا الكلام ما يفصل بين المسلمين والقرآن الكريم، فيحتج بالقرآن على

(١) قلت: ومراده رحمه الله التنفير والتحذير من مخالطة أهل الأهواء واتخاذهم بطانة ومجاورة من دون أهل السنة، لأن إذا جاوره الحيوان لا يقتدى به في ذلك، وإذا جاوره المبتدع وصاحبه اقتدى به الناس فهلك وأهلك، فافهم هذا ترشد.

(٢) أثر حسن.

أخرجه اللالكائي في ((الاعتقاد)) (٢٣١) والداني في ((الرسالة الوافية)) (ص ١٥٣) وابن بطة في ((الإبانة الكبرى)) (ج ٢ ص ٤٦٧ و ٤٦٨) بإسناد حسن.

المسلمين، كما يحتاج به على الكفار إذا كانت هناك مشابهة في أصل المخالفة فافهم هذا ترشداً.^(١)

وقد احتج العلماء بآيات في إبطال التقليد، وإن كانت في الكفار، لأن ذلك وقع من جهة المشابهة فقط فافطن لهذا^(٢)، مثل قوله تعالى: ((وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ)) [البقرة: ١٧٠].

قال ابن عبد البر رحمه الله في (جامع بيان العلم) (ج ٢ ص ١٣٤) بعد أن ساق بعض الآيات في إبطال التقليد: (وقد احتج العلماء بهذه الآيات في إبطال التقليد، ولم يمنعهم كفر أولئك من جهة الاحتجاج بها، لأن التشبيه لم يقع من جهة كفر أحدهما وإيمان الآخر، وإنما وقع التشبيه بين التقليدين بغير حجة للمقلد، كما لو قلد رجل فكفر، وقلد آخر فأذنب، وقلد آخر في

(١) وانظر ((هدية السلطان إلى مسلمي بلاد اليابان)) للمعصومي (ص ٨٣) و((القواعد الحسان بتفسير القرآن)) للسعدي (ص ٧) القاعدة الثانية: (العبرة بعموم الألفاظ لا بخصوص الأسباب).

(٢) وانظر ((الفتاوى)) لابن تيمية (ج ٢ ص ١٥) و((رسالة التقليد)) لابن القيم (ص ٢٢).

مسألة دنياه فأخطأ وجهها، كان كل واحد ملوماً على التقليد بغير حجة، لأن كل ذلك تقليد يشبه بعضه بعضاً، وإن اختلفت الآثام فيه). اهـ

وقال تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمْ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ)) [آل عمران: ١١٨].

قلت: فالله تبارك وتعالى نهى أهل الإسلام عن اتخاذ المنافقين، أو المشركين، أو المبتدعين بطانة وصحبة، لأنهم يسعون في مخالفتهم وما يضرهم بكل ممكن، وإدخال الفساد عليهم، وبما يستطيعون من المكر والخديعة لما يحملونه من البغض الشديد لهم، وما تخفي صدورهم أكبر، أي وما تكن صدورهم أكبر مما قد أبدوا بالسننهم.

وقد بين الله تبارك وتعالى الآيات للعقول السليمة، وأظهر لهم الدلالات الواضحة التي يتمييز بها بين الولي والعدو، ومن يصح أن يتخذ بطانة وصحبة، ومن لا يصح أن يتخذ بطانة وصحبة لخيانته وفساده، وسوء عاقبة مباطنته.

وهذا فيه التحذير عن مخالطة أهل الشر، واتخاذهم بطانة من دون أهل السنة والجماعة.^(١)

قلت: فالمميع يصير إلى هؤلاء مرة، وإلى هؤلاء مرة لا يدري أيهم يتبع والله المستعان.

فعن مبشر بن إسماعيل الحبلي قال: قيل للأوزاعي إن رجلاً يقول: أنا أجالس أهل السنة، وأجالس أهل البدع، فقال الأوزاعي: (هذا رجل يريد أن يساوي بين الحق والباطل!).^(٢)

قال ابن بطة رحمه الله في (الإبانة الكبرى) (ج ٢ ص ٤٥٦): (صدق الأوزاعي، أقول: إن هذا رجل لا يعرف الحق من الباطل، ولا الكفر من الإيمان، وفي مثل هذا نزل القرآن، ووردت السنة عن المصطفى ﷺ). اهـ

قلت: فنكص المميعون، وصاروا حائرين في الدين بين أهل السنة، وبين أهل البدعة اللهم غفرًا.

(١) وانظر ((تفسير المراغي)) (ج ٤ ص ٤٥) و((تفسير ابن كثير)) (ج ١ ص ٤٠٦) و((محاسن التأويل)) للقاسمي (ج ٤ ص ٢٠٣) و((تفسير ابن أبي حاتم)) (ص ٤٩٧ و ٤٩٨) و((تفسير الطبري)) (٧٦٩٣ و ٧٦٩٤).

(٢) أثر حسن.

أخرجه ابن بطة في ((الإبانة الكبرى)) (ج ٢ ص ٤٥٦) بإسناد حسن.

قال تعالى: ((مُذَبِّدِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ))
[النساء: ١٤٣].

قلت: فهؤلاء بطانة سوء والله المستعان.

ولقد أخبر النبي ﷺ عن أهل البدع والأهواء، وحذّر منهم لخطرهم
على الأمة الإسلامية.

فَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ تَلَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الْآيَةَ ((هُوَ الَّذِي
أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ))،
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ^(١) مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ
سَمَى اللَّهُ فَأَحْذَرُوهُمْ) وفي رواية: (فَلَا تُجَالِسُوهُمْ).

أخرجه البخاري في صحيحه (ج ٨ ص ٢٠٩) وفي خلق أفعال العباد
(١٦٧) ومسلم في صحيحه (ج ٤ ص ٢٠٥٣) وأبو داود في سننه (٤٥٩٨)
والترمذي في سننه (٢٩٩٤) و(٢٩٩٣) وأبو نعيم في الحلية (ج ٢ ص ١٨٥)
والطيالسي في المسند (ج ٣ ص ٥٠) وابن أبي حاتم في التفسير (ج ٢ ص ٦٤)
والطبري في التفسير (ج ٣ ص ١٧٩) والطحاوي في مشكل الآثار (ج ٣

(١) ومن ذلك بأنهم يتخذون الخلاف بين العلماء ذريعة للوصول على الفتاوى المخالفة
للكتاب والسنة التي تخدمهم والله المستعان.

ص ٢٠٨) والبيهقي في الاعتقاد (ص ١٢٤) وفي الأسماء والصفات (٩٥٨) وفي دلائل النبوة (ج ٦ ص ٥٤٥) وأحمد في المسند (ج ٦ ص ٢٥٦) والدارمي في المسند (١٤٧) وابن حبان في صحيحه (٧٣) وابن بطة في الإبانة الكبرى (٧٧٧) وابن أبي زمنين في أصول السنة (٢٢٣) والهروي في ذم الكلام (ج ١ ص ١٧٤) والبغوي في شرح السنة (ج ١ ص ٩) وفي التفسير (ج ٢ ص ٩) وإسحاق بن راهويه في المسند (ج ٢ ص ٣٨٩) وابن أبي عاصم في السنة (ج ١ ص ٩) من عدة طرق عن ابن أبي مليكة عن القاسم بن محمد عن عائشة به.

وأخرجه عبد الرزاق في تفسيره (ج ١ ص ١١٦) وأحمد في المسند (ج ٦ ص ٤٨) وابن ماجه في سننه (ج ١ ص ١٨) والآجري في الشريعة (ص ٢٦) وابن حبان في صحيحه (ج ١ ص ٢٧٧) وابن بطة في الإبانة الكبرى (ج ٢ ص ٦٠٢) وابن منده في التوحيد (ج ١ ص ٢٧٥) والبيهقي في دلائل النبوة (ج ٦ ص ٥٤٦) وابن وهب في تفسير القرآن (ج ١ ص ٧٩) والهروي في ذم الكلام (ج ١ ص ١٧٥) والترمذي في سننه (٢٩٩٣) والطيالسي في المسند (١٤٣٣) وسعيد ابن منصور في تفسيره (٤٩٢) والطبري في تفسيره (ج ٣ ص ١٧٨) والطحاوي في مشكل الآثار (ج ٣ ص ٢٠٨) وابن المنذر في تفسيره (ج ١ ص ١٢٣) وأحمد في المسند (ج ٦ ص ٤٨) وإسحاق بن راهويه

في المسند (ج ٣ ص ٦٤٨) وابن أبي عاصم في السنة (ج ١ ص ٩) والثعلبي في الكشف والبيان معلقاً (ج ٣ ص ١٢) والطبراني في المعجم الأوسط (ج ٣ ص ٣٤١) من طرق عن أبي مليكة عن عائشة به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

وقال ابن حجر في (فتح الباري) (ج ٨ ص ٢١٠): (قد سمع ابن أبي مليكة من عائشة كثيراً وكثيراً أيضاً ما يدخل بينها وبينه واسطة). اهـ
وقال الترمذي في (السنن) (ج ٥ ص ٢٢٢): (وروي عن أيّوب^(١) عن ابن أبي مليكة عن عائشة، هكذا روى غير واحد هذا الحديث عن ابن أبي مليكة عن عائشة، ولم يذكروا فيه عن القاسم بن محمد، وإنما ذكر يزيد بن إبراهيم التّستريّ عن القاسم في هذا الحديث وابن أبي مليكة هو عبد الله بن عبيد الله ابن أبي مليكة سمع من عائشة أيضاً). اهـ

(١) قال أيّوب السخيتاني رحمه الله: (ولا أعلم أحداً من أهل الأهواء يُجادل إلاّ بالمشابه).

أخرجه ابن المنذر في تفسيره (ج ١ ص ١٢٤) بإسناد صحيح.

قلت: فيحمل على أن ابن أبي مليكة سمعه من القاسم ومن عائشة رضي الله عنها فحدث به على الوجهين.^(١)

والحديث أورده السيوطي في ((الدر المنثور)) (ج ٢ ص ١٤٨) وعزاه لابن المنذر، وابن أبي حاتم، وسعيد بن منصور، وعبد بن حميد.

قلت: وبوّب على حديث عائشة هذا البغوي في ((شرح السنة)) (ج ١ ص ٢٢٠) بقوله: باب: مجانبة أهل الأهواء.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الجواب الباهر) (ص ٥٤): عن أهل البدع: (فهم يتبعون المتشابه من الكتاب، ويدعون المحكم، وكذلك يتمسكون بالمتشابه من الحجج العقلية والحسية... ويدعون البين الحق الذي لا إجمال فيه)^(٢). اهـ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَالُونَ كَذَّابُونَ يَأْتُونَكُمْ مِنَ الْأَحَادِيثِ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ فَيَأْيَاكُمْ وَإِيَّاهُمْ لَا يُضِلُّونَكُمْ وَلَا يَفْتِنُونَكُمْ).

حديث حسن

(١) وانظر ((النكت الظراف على تحفة الأشراف)) لابن حجر (ج ١ ص ٢٦١).

(٢) وانظر ((شرح حلية طالب العلم)) لشيخنا الشيخ محمد العثيمين (ص ١٠٠ و ١٠١).

أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (ص ٢٣) وأبو القاسم الأصبهاني في الحجة (ج ١ ص ٣٠٢) والخطيب في الكفاية (ص ٤٢٩) والمزي في تهذيب الكمال (ج ١٢ ص ٤١٢) وأبو نعيم في المستخرج (ج ١ ص ٩٧) والطحاوي في مشكل الآثار (ج ٧ ص ٣٩٧) وابن عدي في الكامل (ج ١ ص ٤٣) والجوهراني في الأباطيل والمناكير (ج ١ ص ٢١٤) وابن بشران في الفوائد (٦٨٠) من طريق أبي شريح أنه سَمِعَ شَرَّاحِيلَ بن يزيد يقول أخبرني مسلم بن يسار أنه سَمِعَ أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ فذكره.

قلت: وهذا سنده حسن من أجل مسلم بن يسار الطُّنْبُذِيِّ^(١) ذكره ابن حبان في ((الثقات)) (ج ٥ ص ٣٩٠) ومسلم في ((الكنى والأسماء)) (ق/٧٢/ط) والجَيَّانِي في ((تقييد المُهْمَل في تمييز المشكل)) (ج ٢

(١) الطُّنْبُذِيُّ: بطاء مهملة مضمومة بعدها نون ساكنة ثم باء معجمة بنقطة واحدة، وذال معجمة.

وهو منسوب إلى طُنْبُذ، قرية من قرى مِصْرَ كما قال الجَيَّانِي في ((تقييد المُهْمَل و تمييز المُشْكَل)) (ج ٢ ص ٣٣٧)، وكذا قال السمعاني في ((الأنساب)) (ج ٤ ص ٧٥)، وزاد: من البَهَنَّا، وهي من الطبارحيات.

لكن ضبطها ياقوت في ((معجم البلدان)) (ج ٤ ص ١٢) بخلاف ذلك فقال: (طُنْذَة: ثانية ساكن، والباء مفتوحة موحدّة، وآخره ذال معجمة...).

ص ٣٣٧)، وقال عنه الذهبي في ((الميزان)) (ج ٤ ص ١٠٧): ولا يبلغ حديثه درجة الصحة، وهو في نفسه صدوق، وقال الذهبي في ((الكشف)) (ج ٣ ص ١٢٦): ثقة، وروى عنه ستة، وقال ابن حجر في ((التقريب)) (ص ٩٤١): مقبول، أي حيث يتابع وإلا فلين الحديث، وقد توبع بأبي عثمان شَيْبٍ بن ماتِع الأصبحي وهو ثقة كما في التقريب لابن حجر (ص ٤٣٩).

وأخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (ج ١ ص ١٢) وأحمد في المسند (ج ٢ ص ٣٢١) وإسحاق بن راهوية في المسند (ج ١ ص ٣٤٠) وابن حبان في صحيحه (ج ١٥ ص ١٦٨) وأبو نعيم في المستخرج (ج ١ ص ٩٦) والبغوي في شرح السنة (ج ١ ص ٢٢٣) وابن وضاح في البدع (ص ١٧٣) والبخاري في التاريخ الكبير (ج ٧ ص ٢٧٥) والحاكم في المستدرک (ج ١ ص ١٠٣) وفي معرفة علوم الحديث (ص ١٢) والخطيب في الموضح (ج ٢ ص ٣٩٥) والبيهقي في دلائل النبوة (ج ٦ ص ٥٥٠) وأبو يعلى في المسند (ج ١١ ص ٢٧٠) والجَوْزْقَانِي في الإباطيل والمناكير (ج ١ ص ٢١٣) والذهبي في المعجم المختص (ص ٤٠) وأبو الحسين الثقفی في الفوائد (ص ٢٧٦) والشجري في الأمالي (ج ١ ص ٦٥) وأبو العباس الأصم في حديثه (ص ٢٣٦) والهروي في ذم الكلام (ج ٤ ص ٥٩) وابن أبي حاتم في الجرح

والتعديل (ج ٢ ص ١٤) من طريقين عن سعيد بن أبي أيوب حدثني أبو هانئ عن أبي عثمان مسلم بن يسار عن أبي هريرة به.

قلت: وهذا سنده كسابقه، وفيه متابعة أبي هانئ، لشرحيل بن يزيد.

وأخرجه أحمد في المسند (ج ٢ ص ٣٤٩) وابن وضاح في البدع (ص ٣٤) والمهروي في ذم الكلام (ج ٤ ص ٦٠) من طرق عن ابن لهيعة عن سلامان بن عامر عن أبي عثمان الأصبحي قال سمعت أبا هريرة يقول أن رسول الله ﷺ قال: (يكون في أمتي رجالٌ دجالون كذابون، يأتونكم ببدع من الحديث ما لم تسمعوا أنتم ولا آبائكم، فإياكم وإياهم لا يفتنونكم).

وإسناده حسن في المتابعات، فيه ابن لهيعة اختلط بعد احتراق كتبه كما في ((تهذيب الكمال)) للزمي (ج ١٥ ص ٤٨٧)، وسلامان بن عامر الشَّعْبَانِيُّ روى عنه ثلاثة، ونقل ابن حجر في ((تعجيل المنفعة)) (ص ١٥٧) عن ابن يونس أنه قال فيه: (كان رجلاً صالحاً)، وترجم له ابن ناصر الدين في ((توضيح المشتبه)) (ج ٥ ص ١١٣)، وابن ماكولا في ((الإكمال)) (ج ٤ ص ٥٤٧)، والسمعاني في ((الانساب)) (ج ٧ ص ٣٤١)، ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وهما لم يتفردا كما تقدم في السند السابق.

والحديث صححه الشيخ الألباني في ((الصحيحة)) (ج ٣ ص ٢١٧) والجُورقاني في ((الأباطيل والمناكير)) (ج ١ ص ٢١٤)، وحسنه البغوي في ((شرح السنة)) (ج ١ ص ٢٢٣).

وذكره السيوطي في ((تحذير الخواص من أكاذيب القصاص)) (ص ١٤٥).

وبوّب على حديث أبي هريرة البغوي في ((شرح السنة)) (ج ١ ص ٢٢٣) بقوله: باب: مجانبة أهل الأهواء.

قال والجُورقاني رحمه الله في ((الأباطيل والمناكير)) (ج ١ ص ٢١٤): (أخبر رسول الله ﷺ بكذابين يكونون في آخر الزمان، يكذبون عليه). اهـ

قلت: فهذا تحذير صريح منه ﷺ من أهل الأهواء، والذين في قلوبهم زيغ، وأهل التحريف، وأهل التقليد، وأهل التعصب، وأهل التحزب.

قال الشاطبي رحمه الله في ((الاعتصام)) (ج ١ ص ٢٢١): (وكذلك ذكر في أهل الزيغ أنهم يتبعون المشابه ابتغاء الفتنة، فهم يطلبون به أهواءهم لحصول الفتنة، فليس نظرهم إذاً في الدليل نظر المستبصر حتى يكون هواه تحت حكمه بل نظر من حكم بالهوى ثم أتى بالدليل كالشاهد له). اهـ

فهؤلاء اعتمدوا على آرائهم وعقولهم، فجعلوها هي المحكمة في النصوص دون مراعاة أصول الاستدلال والفهم السليم، وهذا فيه فتنة لهم والله المستعان.

عن سفيان بن عيينة رحمه الله قال: (ليس العاقل الذي يعرف الخير والشر، إنما العاقل إذا رأى الخير اتبعه، وإذا رأى الشر اجتنبه).^(١)

قال الذهبي رحمه الله في (تذكرة الحفاظ) (ج ١ ص ٥): (وهذا أصل كبير في الكَفِّ عن بَثِّ الأشياء الواهية والمنكرة من الأحاديث في الفضائل والعقائد والرقائق، ولا سبيل إلى معرفة هذا من هذا إلاَّ بالإمعان في معرفة الرجال). اهـ

قلت: ولهذا كان المؤمن يثاب على العلم الشرعي الصحيح إذا قصد به وجه الله تعالى، ولا يثاب على العلم المخلط حتى لو قصد به وجه الله تعالى؛ لأنه يصد عن سبيل الله تعالى فافهم هذا ترشداً.

(١) أثر صحيح.

أخرجه البيهقي في ((شعب الإيمان)) (ج ٨ ص ٥٣٦) وعبدالله بن أحمد في ((زوائد الزهد)) (ص ١٦٧) وأبو نعيم في ((الحلية)) (ج ٧ ص ٢٧٤) وابن أبي الدنيا في ((العقل)) (ص ٢٢) بإسناد صحيح.

قال تعالى: ((وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا)) [الإسراء: ٣٦].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (القواعد النورانية) (ص ٢٠٦):
(كما لو حكم الحاكم بغير اجتهاد - يعني من تقليد - فإنه آثم وإن كان قد صادف الحق!!!). اهـ

وقال ابن حزم رحمه الله في (المحلّى) (ج ١ ص ٦٩): (والمجتهد المخطئ أفضل عند الله تعالى من المقلد المصيب). اهـ

وقال أبو حيان رحمه الله في (البحر المحيط) (ج ٤ ص ٣٦٧): (التقليد باطل إذ ليس طريقاً للعلم). اهـ

قلت: فالمتشابه من العلم لا يجوز أن يذكر عند العامة.^(١)

قال الإمام الشافعي رحمه الله في (الرسالة) (ص ١٤٠) - عن الذي يتكلم بلا علم -: (فالواجب على العاملين أن لا يقولوا إلا من حيث علموا، وقد تكلم في العلم من لو أمسك عن بعض ما تكلم فيه منه لكان الإمساك أولى به وأقرب من السلامة له إن شاء الله). اهـ

(١) وانظر ((فتح الباري)) لابن حجر (ج ٢ ص ٥٩٧).

قلت: فيجب التدبر والنظر في فقه الكتاب والسنة، لأن هذا هو طريق العلم وكماله.

قال تعالى: ((أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا)) [محمد: ٢٤].

وقال تعالى: ((فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ)) [الحشر: ٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الاستقامة) (ج ٢ ص ٥٩):
(وهذا كثير في القرآن: يأمر ويمدح التفكير، والتدبر، والتذكر، والنظر،
والاعتبار، والفقه، والعلم، والعقل). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الاستقامة) (ج ٢ ص ١٥٩):
(فإذا تبين أن جنس عدم العقل والفقه لا يُحمد بحال في الشرع، بل يُحمد
العلم والعقل، ويؤمر به أمر إيجاب، أو أمر استحباب، ولكن من العلم ما
لا يؤمر به الشخص نوعاً أو عيناً، إما لأنه لا منفعة فيه له، أو لأنه يمنعه عما
ينفعه، وقد يُنهى عنه إذا كان فيه مضرّة له، وذلك أن من العلم ما لا يحمله
عقل الإنسان فيضره، كما قال علي بن أبي طالب عليه السلام: (حدّثوا الناس بما
يعرفون، ودعوا ما ينكرون أتحبون أن يكذب الله ورسوله)^(١)، وقال عبدالله

(١) أخرجه البخاري في ((صحيحه)) (ج ١ ص ٣٣).

بن مسعود رضي الله عنه: (ما من رجل يحدث قوماً بحديث لا تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم).^(١)

ومن الكلام ما يسمى علماً وهو جهل، مثل كثير من علوم الفلاسفة، وأهل الكلام، والأحاديث الموضوعة، والتقليد الفاسد، وأحكام النجوم، ولهذا روي: إن من العلم جهلاً، ومن القول عيياً، ومن البيان سحراً.

ومن العلم ما يضر بعض النفوس لاستعانتها به على أغراضها الفاسدة، فيكون بمنزلة السلاح للمحارب، والمال للفاجر، ومنه ما لا منفعة فيه لعموم الخلق مثل معرفة دقائق الفلك وثوابته وتوابعه وحركة كل كوكب، فإنه بمنزلة حركات التغير عندنا، ومنه ما يصدُّ عما يُحتاج إليه، فإن الإنسان محتاج إلى بعض العلوم وإلى أعمال واجبة، فإذا اشتغل بها لا يحتاج إليه عما يحتاج إليه كان مذموماً.

فمثل هذه الوجوه يُذم العلم: بكونه ليس علماً في الحقيقة وإن سمّاه أصحابه وغيرهم علماً، وهذا كثير جداً، أو يكون الإنسان يعجز عن حمله، أو يدعوه ويعينه على ما يضرّه، أو يمنعه عما ينفعه.

(١) أخرجه مسلم في ((مقدمة صحيحه)) (ج ١ ص ٩).

وقد تكون في حق الإنسان لا محموداً ولا مذموماً، هذا كله في جنس العلم.

وكذلك القوة التي بها يعلم الإنسان ويعقل وتُسمى عقلاً. فهذه لا يُحمد عدمها أيضاً، إلا إذا كان بوجودها يحصل حذر، فإن من الناس من لو جُنَّ لكان خيراً له، فإنه يرتفع عنه التكليف، وبالعقل يقع في الكفر والفسوق والعصيان). اهـ

قلت: ولا بد حمل الناس على المعهود الوسط^(١) فيما يليق بهم وينفعهم، فلا يذهب بهم طرف الشدة، ويميل بهم إلى طرف التساهل واللين، لأن هذا هو مقصد الشارع من المكلف الحمل على التوسط من غير إفراط^(٢) ولا تفريط^(٣).

(١) وانظر ((فتح الباري)) لابن حجر (ج ٨ ص ٢٢) و((جامع البيان)) للطبري (ج ٢ ص ٧).

(٢) والإفراط: مجاوزت الحد.

(٣) والتفريط: إضاعة الشيء.

انظر ((مدارج السالكين)) لابن القيم (ج ٢ ص ٤٦٦) و((معجم مقاييس اللغة)) لابن فارس (ج ٤ ص ٤٦٠) و((الصحاح)) للجوهري (ج ٣ ص ٦١٤٨).

قال ابن القيم رحمه الله في (مدارج السالكين) (ج ٢ ص ٤٩٦): (ما أمر الله بأمر إلا وللشيطان فيه نزعتان:

إما إلى تفريط وإضاعة.

وإما إلى إفراط وغلو.

ودين الله وسط بين الجافي عنه والغالي فيه، كالوادي بين جبلين، والهدى بين ضاللتين). اهـ

وقال ابن القيم رحمه الله في (إغاثة اللهفان) (ج ٢ ص ١٣٧): (وأصل كل خير العلم والعدل، وأصل كل شر الجهل والظلم). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الرد على البكري) (ج ٢ ص ٢٥٥): (طريقة أهل البدع يجمعون بين الجهل والظلم). اهـ

وقال الشيخ السَّعدي رحمه الله في (وجوب التعاون بين المسلمين) (ص ١٣): (فما ارتفع أحد إلا بالعدل والوفاء، ولا سقط أحد إلا بالظلم والجور والغدر). اهـ

قلت: إذاً فيحرم الاعتراض على السنن النبوية بالفهم السقيم سواء بنصوص أو آثار.^(١)

قال الشاطبي رحمه الله في (الموافقات) (ج ٣ ص ٧٢): (فلهذا كله يجب على كل ناظر في الدليل الشرعي مراعاة ما فهم منه الأولون، وما كانوا عليه في العمل به، فهو أخرى بالصواب، وأقوم في العلم والعمل). اهـ

وقال الشاطبي رحمه الله في (الاعتصام) (ج ١ ص ٨٠): (فالسبيل القصد هو طريق الحق، وما سواه من الطرق جائر عن الحق أي: عادل عنه، وهي طرق البدع والضلالات، وكفى بالجائر أن يحذر منه، فالمساق يدل على التحذير والنهي). اهـ

قلت: فالمتعصب والمقلد لآراء الرجال ليس من زمرة أهل العلم، وإن ادعى ذلك.

(١) ولا يلام ولا يؤخذ من أظهر السنن بالبيان والإيضاح وأعطاهما ما تستحقه من العناية.

والعبد إذا لم يعلم أسند العلم إلى أهله، أو يقول لا أدري... وهذا الأمر يغالط به أصحاب المراء فينزلوا فيه بلا علم فيهيج بذلك الشر والفتنة، لأنهم يعلمون في دين الله بدون دراسة متأنية.

قال ابن القيم رحمه الله في (إعلام الموقعين) (ج ٢ ص ١٠): (ثم خلف من بعدهم خلوف ((فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ))^(١) [الروم: ٢٢]، وتقطَّعوا أمرهم بينهم زبراً، وكلَّ إلى ربِّهم راجعون، وجعلوا التَّعَصُّبَ للمذاهب ديانتهم التي بها يدينون، ورءوس أموالهم التي بها يتَّجرون، وآخرون منهم قنعوا بمحض التَّقْلِيدِ، وقالوا: ((إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ)) [الزخرف: ٢٣].

والفريقان بمعزل عما ينبغي اتِّباعه من الصواب، ولسان الحق يتلو عليهم: ((لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلُ الْكِتَابِ)) [النساء: ١٢٣].

قال الشافعي - قدس الله تعالى روحه -: (أجمع المسلمون على أن من استبان له سنة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس).^(٢)

(١) فهؤلاء المبتدعة قلدوا أهل الجاهلية في ذلك، لأن أهل الجاهلية كانوا متفرقين ((كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ)) [المؤمنون: ٥٣]، لا يحكمهم دين، ولا عقل سليم، قويم ياكل ضعيفهم، ((إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا)) [الفرقان: ٤٤]، تفنيهم الحروب أجيالاً بعد أجيال من اجل استغاثة رجل بقبيلته، ولو على باطل، ونحو ذلك من تفاهات الأسباب، وحقيرات البواعث.

(٢) انظر ((الرسالة)) للشافعي (ص ٤٢٥).

وقال أبو عمر وغيره من العلماء: أجمع الناس على أن المقلد ليس معدوداً من أهل العلم، وأن العلم معرفة الحق بدليله.^(١)

وهذا كما قال أبو عمر رحمه الله تعالى فإن الناس لا يختلفون أن العلم: هو المعرفة الحاصلة عن الدليل، وأما بدون الدليل فإنها هو تقليد. فقد تضمن هذان الإجماعان: إخراج المتعصب بالهوى والمقلد الأعمى عن زمرة العلماء، وسقوطها باستكمال من فوقها الفروض من ورثة الأنبياء). اهـ.

وقال الشيخ عبدالرحمن السعدي رحمه الله في (مجموع الفوائد) (ص ٢٢٩): (الشبهة الباطلة والمقالات الفاسدة: تختلف نتائجها وثمراتها باختلاف الناس؛ فتحدث لأناس الجهل والضلال، ولأناس الشك والارتياب، ولأناس زيادة العلم واليقين:

فأما الذين تلبس عليهم ويعتقدونها على علاتها، أو يقلدون فيها غيرهم من غير معرفة بها؛ بل يأخذونها مسلمة؛ فهؤلاء يضلون ويبقون في جهلهم يعمهون، وهم يظنون أنهم يعلمون ويتبعون الحق... وما أكثر هذا الصنف! فدهماء أهل الباطل كلهم من هذا الباب ضلال مقلدون.

(١) انظر ((جامع بيان العلم)) لابن عبد البر (ج ٢ ص ٧٨٧ و ٩٩٣).

وأما الذين تحدث لهم الشك فهم الحذاق، ممن عرف الشبه وميز ما هي عليه من التناقض والفساد، ولم يكن عنده من البصيرة في الحق ما يرجع إليه؛ فإنهم ييقنون في شك واضطراب، يرون فسادها وتناقضها، ولا يدرون أين يوجهون؟!.

وأما الذين عندهم بصيرة وعلم بالحق؛ فهؤلاء يزدادون علماً و يقيناً وبصيرة إذا رأوا ما عارض الحق من الشبه واتضح لهم فسادها، ورأوا الحق محكماً منتظماً فإن الضد يظهر منه بضده.

ولهذا كانت معارضات أعداء الرسل وأتباعهم من أهل العلم والبصيرة لا تزيد الحق إلا يقيناً وبصيرة). اهـ

وقال الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله في (لمحة عن الفرق الضالة) (ص ٦): ((فأخبر ﷺ أنه سيكون هناك اختلاف وتفرق، وأوصى عند ذلك بلزوم جماعة المسلمين وإمامهم، والتمسك بسنة الرسول ﷺ، وترك ما خالفها من الأقوال، والأفكار، والمذاهب المضلة، فإن هذا طريق النجاة، وقد أمر الله تعالى بالاجتماع والاعتصام بكتابه، ونهى عن التفرق قال تعالى: ((وَاَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا)) [آل عمران: ١٠٣] الآية إلى أن قال تعالى: ((وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ * يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ

وَجُوهٌ)) [آل عمران: ١٠٥]، وقال تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ)) [الأنعام: ١٥٩] فالدين واحد، وهو ما جاء به رسول الله ﷺ، لا يقبل الانقسام إلى ديانات وإلى مذاهب مختلفة^(١)، بل دينٌ واحدٌ هو دين الله تعالى وهو ما جاء به رسول الله ﷺ^(٢)، وترك أمتُهُ حيث ترك ﷺ أمتَهُ على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك). اهـ

فالأمر يحتاج إلى اهتمام شديد، لأنه كلما تأخر الزمان كثرت الفرقُ، وكثرت الشبهات، وكثرت النحل والمذاهب الباطلة، وكثرت الجماعات المتفرقة.

لكن الواجب على المسلم أن يَنْظُرَ، فما وافق كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ أخذ به ممن جاء به، كائنًا من كان لأن الحق ضالة المؤمن.^(٣)

(١) وما جاء التفرق والاختلاف في القرآن الكريم إلا مذمومًا ومتوعدًا عليه بالعقاب.

(٢) وما جاء الاجتماع على الدين الواحد إلا محمودًا وموعدًا عليه بالأجر العظيم لما فيه من المصالح العاجلة والآجلة.

(٣) انظر ((لمحة عن الفرق الضالة)) للشيخ صالح الفوزان (ص ٢٠).

قلت: وليست العبرة بالكثرة في معرفة الحق، بل العبرة بالموافقة للحق، ولو لم يكن عليه إلا قلة من المسلمين، ولذلك فلا تغتر بكثرة بعض الجماعات الإسلامية الضالة.^(١)

قال الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله في (لمحة عن الفرق الضالة) (ص ٢٢): ((وأهل السنة والجماعة، لا يضرهم من خالفهم... والمخالف لا يضر إلا نفسه... وليست العبرة بالكثرة، بل العبرة بالموافقة للحق، ولو لم يكن عليه إلا قلة من الناس، حتى ولو لم يكن في بعض الأزمان إلا واحد من الناس فهو على الحق، وهو الجماعة.

فلا يلزم من الجماعة الكثرة، بل الجماعة من وافق الحق، ووافق الكتاب والسنة، ولو كان الذي عليه قليل.

أما إذا اجتمع كثرة وحق فالحمد لله هذا قوة. أما إذا خالفته الكثرة، فنحن ننحاز مع الحق، ولو لم يكن معه إلا قليل)). اهـ.

وقال ابن قدامة رحمه الله في (حكاية المناظرة في القرآن) (ص ٥٧): (وَمِنْ الْعَجَبِ أَنَّ أَهْلَ الْبِدْعِ يَسْتَدَلُّونَ عَلَى كَوْنِهِمْ أَهْلُ الْحَقِّ بِكَثْرَتِهِمْ وَكَثْرَةُ

(١) وهذه الجماعات الحزبية هدفها التجميع والتكتيل فقط، ولو اختلفت عقائدهم والله المستعان.

أموالهم وجاههم، وظهورهم، ويستدلّون على بطلان السنة بقلة أهلها
وغربتهم وضعفهم، فيجعلون ما جعله النبي ﷺ دليل الحق، وعلامة السنة،
دليلاً على الباطل، فإن النبي ﷺ أخبرنا بقلة أهل الحق في آخر الزمان
وغربتهم، وظهور أهل البدع وكثرتهم، ولكنهم سلكوا سبيل الأمم في
استدلالهم على أنبيائهم، وأصحاب أنبيائهم، بكثرة أموالهم وأولادهم،
وضعف أهل الحق، فقال قوم نوح له: ((مَا نَرَاكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا وَمَا نَرَاكَ
اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِادِّي الرَّأْيِ وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ بَلْ
نَظُنُّكُمْ كَاذِبِينَ)) [هود: ٢٧]، وقال قوم صالح فيما أخبر الله عنهم بقوله:
((قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ
أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَالِحًا مُّرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلَ بِهِ مُؤْمِنُونَ * قَالَ الَّذِينَ
اسْتَكْبَرُوا إِنَّا بِالَّذِي آمَتُم بِهِ كَاْفِرُونَ)) [الأعراف: ٧٥-٧٦] وقال قوم نبيّنا
ﷺ: ((وَقَالُوا نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذِّبِينَ)) [سبا: ٣٥].

وقد كان قيصر ملك الروم - وهو كافر - أهدى منهم، فإنه حين بلغه
كتاب النبي ﷺ، سأل عنه أبا سفيان، فقال يتبعه ضعفاء الناس، أو

أقوياءهم؟ فقال: بل ضعفاؤهم، فكانَ هذا ممَّا استدَلَّ به على أنه رسولُ الله ﷺ، فقال: إنهم أتباع الرسل في كل عصر وزمان^(١). اهـ

بناء على هذا فإنه لا عبرة بكثرة دعاة الشر، وفي مقدمتهم دعاة تلك البدع والمحدثات التي طغت، وانتشرت وتهافت عليها الناس تهافت الفراش على النار في الوقت الذي ضيعوا فيه الفرائض، وأهملوا الواجبات، وغرقوا في المنكرات ولا حول ولا قوة إلا بالله.

قلت: إن الأكثرية ليس لها اعتبار في نظر الشرع الحنيف.^(٢)

وقال الذهبي رحمه الله في (التمسك بالسنن) (ص ٣٢): (وأتباع الشرع والدين مُتَعَيِّنٌ، واتباع غير سبيل المؤمنين بالهوى وبالظن وبالعادات المردودة مقتٌ وبدعة). اهـ

فهما طريقان: اتباع الرسول ﷺ والسنة، أو اتباع الهوى والبدعة، وليس من سبيل إلى ثالث، فمن لم يتبع الرسول ﷺ فلا بد أن يتبع الهوى.

(١) هذا جزء من حديث هرقل الطويل من حديث أبي سفيان.

أخرجه البخاري في ((صحيحه)) (ج ١ ص ٧) ومسلم في ((صحيحه)) (١٧٧٣).

(٢) ومن المعلوم أن أهل الحق بإزاء أهل الباطل قلة، وهذه سنة الله في خلقه في الحياة الدنيا، فالكثرة ليس لها وزن في هذا المضمار فتنه.

قال تعالى: ((فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّهُمْ لَا يُتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ)) [يونس: ٣٢].

قال تعالى: ((فَذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصِرُّونَ)) [القصص: ٥٠].

قال القرطبي رحمه الله في (جامع أحكام القرآن) (ج ٨ ص ٣٣٥): (((ذا) صلة أي ما بعد عبادة الإله الحق إذا تركت عبادته إلا الضلال... قال علماءنا: حكمت هذه الآية بأنه ليس بين الحق والباطل منزلة ثالثة... والضلّال حقيقة الذهاب عن الحق)). اهـ

ولقد أخبر السلف عن أهل البدع والأهواء وحذّروا منهم لخطر على الملة الإسلامية.

فَعَنْ أَبِي قِلَابَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: ((لَا تُجَالِسُوا أَصْحَابَ الْأَهْوَاءِ، وَلَا تُجَادِلُوهُمْ^(١)، فَإِنِّي لَا أَمْنُ أَنْ يَغْمِسُوكُمْ فِي الضَّلَالَةِ، أَوْ يَلْبِسُوا^(٢) عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ بَعْضَ مَا لُبَسَ عَلَيْهِمْ)).

(١) قال الذهبي رحمه الله في ((السير)) (ج ٧ ص ٢٦١): (أكثر السلف على هذا التحذير، يرون أن القلوب ضعيفة، والشبه خطافة!). اهـ

وفي رواية: (أَوْ يُلبَّسُوا عَلَيْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْرِفُونَ).

أخرجه الفريابي في القدر (ص ٢١٢ و ٢١٣) وابن أبي زمنين في أصول السنة (٢٣٣) والهروي في ذم الكلام (ج ٥ ص ٣٦) وعبدالله بن أحمد في السنة (٩٩) وابن البنا في المختار (١٧) والبيهقي في شعب الإيمان (ج ٧ ص ٦٠) وفي الاعتقاد (ص ٤٨) وأبو الفتح المقدسي في الحجة (٣٢٨) وابن عساكر في تاريخ دمشق (ص ٥٥٢) وابن بطة في الإبانة الكبرى (ج ٢ ص ٢٨٧ و ٤٣٧) وابن سعد في الطبقات الكبرى (ج ٧ ص ١٨٤) وأبو نعيم في الحلية (ج ٢ ص ٢٨٤) والذهبي في السير (ج ٤ ص ٤٧٢) والفسوي في المعرفة والتاريخ (ج ٣ ص ٣٨٩) والآجري في الشريعة (٦١) واللالكائي في الاعتقاد (ج ١ ص ١٣٤) والدارمي في المسند (ج ١ ص ١٢٠) وابن وضاح في البدع (٥٥) والخلال في السنة (١٩٦٨) والأصبهاني في الترغيب (٤٦٢) من طرق عن أيوب السختياني عن أبي قلابة به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

—
=

(١) يلبَّسوا: التلبس جعل الأمور مختلطة مشتبهة مشكلة.

انظر ((لسان العرب)) لابن منظور (ج ٦ ص ٢٠٤).

وأورده ابن بطة في الإبانة الصغرى (٦٥) والبغوي في شرح السنة (ج ١ ص ٢٢٧).

وَعَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (إِذَا لَقِيتَ صَاحِبَ بَدْعَةٍ فِي طَرِيقٍ فَخُذْ فِي غَيْرِهِ). يعني هجره.

أثر صحيح

أخرجه الفريابي في القدر (ص ٢١٤) والآجري في الشريعة (٦٧) واللالكائي في الاعتقاد (ج ١ ص ١٣٧) وابن وضاح في البدع (٥٥) وأبو نعيم في الحلية (ج ٣ ص ٦٩) وأبو الفتح المقدسي في الحجة (ج ١ ص ٣١٥) وابن بطة في الإبانة الكبرى (٤٩٠) وأبو إسحاق الفزاري في السير (ج ٦ ص ٢٩) والبيهقي في شعب الإيمان (ج ٧ ص ٦٠) والهروي في ذم الكلام (ج ٥ ص ٤٩) من طرق عن يحيى بن أبي كثير به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

وأورده الذهبي في السير (ج ٦ ص ٢٩).

قال الآجري رحمه الله في (الشريعة) (ج ١ ص ٤٥٨): (ومن كان على طريقة هؤلاء من العلماء، وَيَنْبُذُ من سواهم، ولا يناظر، ولا يجادل، ولا يخاصم، وإذا لقي صاحب بدعة في طريق أخذ في غيره، وإن حضر مجلساً هو فيه قام عنه، هكذا أدبنا من مضى من سلفنا). اهـ

وقال الآجري رحمه الله في (الشریعة) (ج ١ ص ٤٨٧): (فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ، وَيَا أَهْلَ الْحَدِيثِ، وَيَا أَهْلَ الْفَقْهِ، وَدَعُوا الْمِرَاءَ وَالْجِدَالَ وَالْخُصُومَةَ فِي الدِّينِ، وَاسْلُكُوا طَرِيقَ مَنْ سَلَفَ مِنْ أَئِمَّتِكُمْ، يَسْتَقِيمُ لَكُمْ الْأَمْرُ الرَّشِيدُ، وَتَكُونُوا عَلَى الْمَحَجَّةِ الْوَاضِحَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ). اهـ.

وعن حَنْبَلِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ - يَعْنِي الْإِمَامَ أَحْمَدَ - يَقُولُ: (أَهْلُ الْبِدْعِ مَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُجَالِسَهُمْ، وَلَا يُجَالِطَهُمْ، وَلَا يَأْتِسَ بِهِمْ).

أثر صحيح

أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (ج ٢ ص ٤٧٥) وابن البنا في الرد على المبتدعة (ق / ٧ / ط) وأبو الفتح المقدسي في الحجة (ج ١ ص ٢٢٨) من طرق عن حنبل بن إسحاق به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

وأورده السَّفَارِينِي فِي ((لَوَامِعِ الْأَنْوَارِ الْبَهِيَّةِ)) (ج ١ ص ١٠٩).

قلت: فلا تجالس أحداً من أهل البدع عسى أن تسلم اللهم غفراً.

وعن أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِي قَالَ: قَالَ لِي أَبُو قِلَابَةَ: (لَا تُتَكَّنْ أَصْحَابَ الْأَهْوَاءِ مِنْ سَمْعِكَ فَيَنْبِذُوا فِيهِ مَا شَاءُوا).

أثر حسن

أخرجه اللالكائي في الاعتقاد (ج ١ ص ١٣٤) وابن بطة في الإبانة الكبرى (ج ٢ ص ٤٤٥) من طريقين عن أحمد بن عصمة الخزاز قال: حدثنا محمد بن عمر الأنصاري عن أيوب السختياني به.

قلت: وهذا سنده حسن.

قلت: فينبذوا فيه من الشبهات والإرجاء ما شاءوا والعياذ بالله.

قال النووي رحمه الله في (المنهاج) (ج ١٣ ص ١٠٦): (هجران أهل البدع والفسوق، ومنابذي السنة مع العلم، وأنه يجوز هجرانه دائماً). اهـ

وَعَنِ الْفُضَيْلِ بْنِ عِيَّاضٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (احْذَرُوا الدُّخُولَ عَلَى أَصْحَابِ الْبِدْعِ، فَإِنَّهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْحَقِّ).

أثر حسن

أخرجه اللالكائي في الاعتقاد (ج ١ ص ١٣٧) من طريق أحمد بن حمدان قال: حدثنا أحمد بن الحسن قال: حدثنا عبد الصمد بن يزيد الصائغ قال: سمعت الفضيل بن عياض به.

قلت: وهذا سنده حسن.

قلت: فداء أهل البدع ينتشر في الناس إذا جالسوهم وخالطوهم والعياذ بالله^(١).

قال ابن بطة رحمه الله في (الإبانة الكبرى) (ج ١ ص ٢٤٥): (فلله در أقوام دقت فطنهم، وصفت أذهانهم، وتعالى بهم الهمم في اتباع نبيهم، وتناهت بهم المحبة حتى اتبعوه هذا الإتياع؛ فبمثل هدي هؤلاء العقلاء إخواني فاهتدوا، ولا آثارهم فاقتفوا، ترشدوا وتنصروا وتجبروا). اهـ

وَعَنِ الْفُضَيْلِ بْنِ عِيَاضٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (صَاحِبُ الْبِدْعَةِ لَا تَأْمَنُ عَلَى دِينِكَ، وَلَا تُشَاوِرْهُ فِي أَمْرِكَ، وَلَا تَجْلِسْ إِلَيْهِ، فَمَنْ جَلَسَ إِلَى صَاحِبِ بَدْعٍ وَرَّثَهُ اللَّهُ الْعَمَى). يعني في قلبه.

أثر حسن

أخرجه اللالكائي في الاعتقاد (ج ١ ص ١٣٨) من طريق أحمد بن حمدان قال: حدثنا أحمد بن الحسن قال: حدثنا عبد الصمد بن يزيد الصائغ قال: سمعت الفضيل بن عياض به.

قلت: وهذا سنده حسن.

(١) قلت: فإياكم وهذه الأهواء التي تلقي بين الناس العداوة والبغضاء.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (لَا تُجَالِسُوا أَهْلَ الْأَهْوَاءِ، فَإِنْ مَجَالَسْتَهُمْ تَذْهَبَ بِنُورِ الْإِيمَانِ مِنَ الْقُلُوبِ، وَتُسَلَبَ حَاسَنَ الْوُجُوهِ، وَتُورَثَ الْبُغْضَةُ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ).

أثر حسن

أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (ج ٢ ص ٤٣٩) من طريق عباس الدوري قال: حدثنا محاضر عن الأعمش قال: قال إبراهيم النخعي به. قلت: وهذا سنده حسن.

وهؤلاء المبتدعة تتجارى بهم الأهواء المضلة فاحذروهم. فَعَنْ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلی الله علیه و آله قَالَ: (تَتَجَارَى بِهِمُ الْأَهْوَاءُ، كَمَا يَتَجَارَى الْكَلْبُ بِصَاحِبِهِ).^(١)

قلت: فنبغت نابغة المذهبية، معلنة التعصب للمشايخ وآرائهم.

(١) حديث صحيح.

أخرجه أبو داود في ((سننه)) (٤٥٩٧) وأحمد في ((المسند)) (ح ٤ ص ١٠٢) واللالكائي في ((الاعتقاد)) (١٥٠) والحاكم في ((المستدرک)) (ج ١ ص ١٢٨) والمروزي في ((السنة)) (ص ١٤) وابن أبي عاصم في ((السنة)) (ص ٨٧) بإسناد صحيح. والحديث صححه الشيخ الألباني في ((ظلال الجنة)) (ص ٧).

قلت: ولذلك للتعصب نتائج مهلكة في الدنيا والآخرة، من ذلك الهلاك والدّمار، والخصومة فيما بين المتعصبين، والوعيد الشديد، فلا يغني أي ضال داع إلى الضلال شيئاً لا عن نفسه، ولا عن أتباعه!!!.

قال تعالى: ((وَبَرِّزُوا لِلَّهِ جَمِيعاً فَقَالَ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعاً فَهَلْ أَنْتُمْ مُغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ)) [إبراهيم: ٢١].

وقال تعالى: ((وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ الْقَوْلَ يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ، قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ بَلْ كُنْتُمْ مُجْرِمِينَ)) [سبأ: ٣١ و٣٢].

قلت: فهؤلاء ضحايا التعصب الأعمى، وضحايا التقليد المهلك، واتباع الهوى المضل^(١)، اللهم سلّم سلّم.

(١) قلت: وعاقبة الحزبيين مثل عاقبة تلك الأمم لمشابهتهم لهم في التعصب المذموم، والتقليد الأعمى، سنة الله تعالى في عباده لا تبدل، ولا تتغير عدلاً من الله تعالى، وحكمة، وهو العليم الحكيم، الحكم العدل.

قلت: وللمتعصبين سواء انتسبوا إلى الإسلام، أو إلى غيره حظ من هذا العتاب الذي سيتبادل بينهم يوم القيامة، وسيتمنى كل فريق، وكل فرد أن لو اتخذ مع الرسول سبيلاً، اللهم سلّم سلّم.

ذكر الدليل

على أن الفوضى عند المقلدين أفضت بهم

إلى أن يكونوا ضحايا الجدل، والتخاصم فيما بينهم

قال تعالى: ((وَلَا جِدَالَ فِي الْحُجِّ)) [البقرة: ١٩٧].

ومعناه: لا ينبغي للرجل أن يجادل أخاه فيخرج إلى ما ينبغي.

قلت: فالمقلد يخاصم و يجادل بما يشغل عن ظهور الحق، ووضوح

الصواب^{(١)(٢)}.

—
=

وقد كانوا في الدنيا يشد بعضهم أزر بعض في مواجهة الحق، فهذه نهايتهم الأليمة بسبب تعصبهم لبعض، والعياذ بالله.

(١) وانظر: (لسان العرب) لابن منظور (ج٢ ص٢١٢) و (القاموس المحيط) للفيروز آبادي (ص١٦١) و (المصباح المنير) للفيومي (ص٥٧٠).

(٢) ولذلك لا بد من جدال المبتدع في تقرير الحق لبيان غوامض الأمور، والوصول إلى فهم الحقائق، وهو جائز شرعاً.

وقد اتخذ الرسل أسلوباً في دعوتهم إلى الدين الحق، وهذا الجدل الشرعي من أعظم ما يقرب به المتقربون، لتقرير الحق، و رد باطل أهل الزيغ والضلال، وهو أعظم جهاد في سبيل الله تعالى، اللهم سدّد سدّد.

=

وقد أوصى الله بالجدال بالتي هي أحسن للتعريف بالحق الذي أنزله الله تعالى على رسله عليهم السلام.

فقال تعالى: ((وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ)) [النحل: ١٢٥].

وقال تعالى: ((وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ)) [العنكبوت: ٤٦].

قلت: وهذا الجدال يجوز شرعاً، لأنه يكون لتقرير الحق، و دحض الباطل، لرد أهل الزيغ عن زيغهم، و أهل الضلالة عن ضلالتهم، وهو أعظم جهاد في سبيل الله تعالى.

—
=

وانظر: (جامع أحكام القرآن) للقرطبي (ج ١٥ ص ٢٨٠).

وفي ذلك يقول الله تعالى: ((وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ)) [النحل: ١٢٥]، ويقول تعالى: ((وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ)) [العنكبوت: ٤٦].

قلت: وهذا الجدال يكون في تقرير الحق لبيان غوامض الأمور، و الوصول إلى فهم الحقائق كما سبق.

كما أن الجدال بالتي هي أحسن، و الذي لا يخرج عن الإطار الشرعي، هو لدحض شبهات المنحرفين، و أقاويل الضالين، ورد المبتدعين إلى جادة الصواب.

قلت: ولولا أن الله تعالى قد قيّض لهذا الدّين من العلماء العدول الذين بذلوا أنفسهم، و أرواحهم، و أقلامهم للدفاع عن هذا الدين بالدعوة، و الحكمة، و الموعظة الحسنة، لقال من شاء ما شاء، و لأصبح الدين الإسلامي مثل الأديان الأخرى -عرضةً للطمس، و الدسّ، و التشويه- و لكن الله تعالى حافظ دينه بعلمائه العاملين المتقين الذين يذبون عن شريعته بكل غالٍ ونفيس.

قلت: ويعد هذا الجدال الممدوح، هو الجدال المذموم، وهو يكون من أهل الكفر في الخارج، و أهل البدع في الداخل، فهم يجادلون في القرآن الكريم، و السنة النبوية، و آثار السلف!!!.

وقد دل القرآن الكريم، و السنة النبوية، و آثار السلف في ذم هذا الجدال.

فقال تعالى: ((مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَا يَغْرُوكَ تَقَلُّبُهُمْ فِي الْبِلَادِ)) [غافر: ٤].

والمراد الجدال بالباطل من الطعن في القرآن والسنة، و الآثار^(١)،
والقصد إلى إدحاض الحق، وإطفاء نور الله تعالى.
فهم يجادلون بالباطل بقصد دحض الحق، وهذا هو الجدال المذموم
مطلقاً^(٢).

وقال تعالى: ((وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا)) [الكهف: ٥٤].

قلت: وهذا دليل على كثرة الجدال من الإنسان وحبه له، مع بيان الله
تعالى للإنسان خطورة المجادلة، والمخاصمة، والمعارضة للحق بالباطل^(٣).

(١) كوصف الكتاب، أو السنة، أو الآثار بأن هذه الآيات من الشعر، أو السحر، أو
أساطير الأولين، أو هذه الأحاديث لا تعقل فلا يعمل بها لا في العقائد، ولا في غير ذلك
لمسايرة العصر، و لا حاجة أن نرجع في الدين إلى فهم السلف في الدعوة إلى الله، ولا
نحتاج إلى فقه آثار الصحابة القديم، و لا بد من تجديد خطاب القرآن، والسنة لمناسبة
العصر، ونريد الخطاب العصري، والجدال و الحوار الحضاري المناسب للمذاهب، و
الأديان، واستمرار إلى تقرير السياسة الغربية في بلدان المسلمين على أن ذلك من السياسة
في الدين!، وغير ذلك، وهذا كله من الجدال المذموم في آيات الله تعالى، والله المستعان.

(٢) وانظر: (الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي (ج ٥ ص ٢٨٠).

(٣) قلت: و الذي ابتلي بالجدال المذموم فتراه يجادل فيما له به حجة، و فيما ليس له به
حجة، أو شبه حجة، أو رائحة دليل، وقد يتمسك بما هو ظاهر الفساد و البطلان، لأن له

وبواعث الإنسان على الجدال بالباطل اتباعه أهواء نفسه، وشهواتها، وإرادته تغطية ذلك بحجة كلامية مزورة، وقد يعلم في داخل نفسه بطلان ما يقول^(١).

قال تعالى: ((يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ^(٢))) [الأنعام: ١١٤].

وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَرَقَ وَفَاطِمَةَ لَيْلًا، فَقَالَ: أَلَا تُصَلِّيَانِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْفُسَنَا بِيَدِ اللَّهِ إِنْ شَاءَ يَبْعَثَنَا بَعَثَنَا، فَاَنْصَرَفَ حِينَ قُلْتُ ذَلِكَ، وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ شَيْئًا، ثُمَّ سَمِعْتُهُ وَهُوَ يَضْرِبُ فَخِذَهُ، وَيَقُولُ: ((وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا))^(٣).

هو في ذلك، فيحاول بكل وسيلة جدلية أن يقلب الباطل حقاً، والحق باطلاً، وأن يتظاهر بأن الحق بجانبه، مع أنه لا دليل له إلا زور القول.

(١) ولما كان الإنسان أكثر شيء جدلاً، أكثر الله تعالى في القرآن الكريم من البيانات الواضحة، و ضرب الأمثلة، وإقامة الحجج والبراهين لإلجاء الإنسان إلى قواعد الحق والهداية، لئلا يجد مهرباً يزوغ منه، ويكون له به عذر.

(٢) والمرء هنا بمعنى الجحود، والشك، والجدال المذموم.

قلت: والمرء كله مذموم، لأن المرء في القرآن شك فيه، والعياذ بالله.

(٣) أخرجه البخاري في (صحيحه) (٤٧٢٤)، ومسلم في (صحيحه) (ج ١ ص ٥٣٨).

وقال تعالى: ((أَلَا إِنَّ الَّذِينَ يُمَارُونَ فِي السَّاعَةِ لَفِي ضَلَالٍ
بَعِيدٍ)) [الشورى: ١٨].

قلت: وما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل، والخصام، و
المعارضة في دين الله تعالى^(١).

فقال تعالى: ((مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ))
[الزخرف: ٥٨].

قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: (الْمِرَاءُ فِي الْعِلْمِ يُقْسِي الْقَلْبَ، وَ يُورِثُ
الضَّغْنَ)^(٢)

(١) فمهلاً يا أمة محمد صلى الله عليه وسلم إنما هلك من كان قبلكم بهذا الجدل المذموم،
فدروا الجدل فإن المجادل قد تمت خسارته، اللهم غفرأ.

قال بلال بن سعد رحمه الله: (إذا رأيت الرجل لجوجاً ممارياً معجباً برأيه فقد تمت
خسارته).

أخرجه ابن بطة في ((الإبانة الكبرى)) (ج ٢ ص ٥٢٤) بإسناد صحيح.

(٢) أثر حسن.

أخرجه ابن بطة في ((الإبانة الكبرى)) (٦٥٣)، وابن البناء في (الرد على المبتدعة) (ص ٥١)
بإسناد حسن.

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (الْمِرَاءُ - وَ الْجَدَالُ - فِي الْعِلْمِ - يُذْهَبُ نُورُ الْعِلْمِ -، وَ يُقْسَى الْقَلْبُ، وَ يُورِثُ الضَّغَائِنُ) ^(١).

ففسوة القلب مرضٌ خبيثٌ يُقْعِدُ عن الخير، ويصد عن الهداية حتى يضرب الفسادُ بأطنابه، وتغرق الفطرة في بحر الشهوات و التعصبات، فلا تقبل هدى، ولا ترعوي عن الباطل، ولا تكف عن سفه، و لو أجلبت عليها بالمواعظ، حتى تكون الفتنة إليها أقرب من شرك النعل: ((لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ)) [الحج: ٥٣].

قلت: وهذا واضح في الكُتّاب المقلدة، فلما جادلوا بالباطل، و عاندوا، و أصروا على باطلهم، فإنه لا بد من قساوة قلوبهم، فلذلك الآن لا تنفع فيهم مواعظ علماء أهل السنة و الجماعة، فقلوبهم لا تقبل هدى، و لا ترعوي عن باطل، و لا تكف عن سفه، و لو أجلبت عليها بالمواعظ، حتى تكون الفتنة إليها أقرب من شرك النعل و العياذ بالله.

—
(١) أثر حسن.

أخرجه البيهقي في (المدخل) (ج ١ ص ٢١٨)، و في (مناقب الشافعي) (ج ٢ ص ١٥٠) بإسناد حسن.

فما أقسى المخالفات الشرعية، و أشد ضررها، و أتعس عواقبها، إنها الداء الدوي، و المرض العضال الذي يفسد القلوب، و العقول، و البلدان، و يُذهب بهجتها، و يمحق بركتها حتى يُحيلها إلى حطام، فلا تستفيع بمواعظة، و لا تقوى على مواجهة، فهي ضيق في الحياة، قال تعالى: ((فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ)) [الأنعام: ١٢٥]، و قال تعالى: ((فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى * وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى)) [طه: ١٢٣ و ١٢٤]، و قال تعالى: ((وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ * وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ * حَتَّى إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِينُ * وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ)) [الزخرف: ٣٦ و ٣٩].

كل هذا من العذاب المعجل فضلاً عما يُعانيه من سخط الله تعالى، و نقمته، و سقوطه من عينه، و تسلط أعداء السنة عليه، و تعاونه معهم، و إسلامه إلى نفسه و هواه، و إهانة الله تعالى له في الدنيا و الآخرة، قال تعالى: ((وَمَنْ يَهِنِ اللَّهُ فََمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ)) [الحج: ١٨].

قلت: و أما العُقوبات العامة فحدّث و لا حرج: من فشو الخلاف في أصحاب القلوب القاسية، و تقطع الصلّات فيما بينهم، و حرمان العلم، و القول على الله تعالى بغير علم، و القول بالبدع على أنها من السنة!، و يقهقر الخير فيهم، و تذهب النّعم، و يتسلّط شياطين الأّنس، و الجن عليهم، و غير ذلك من العقوبات، فهل من مذكر^(١)!

قال تعالى: ((ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ)) [الروم: ٤١].

وقال تعالى: ((ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ)) [الأنفال: ٥٣].

قلت: و إني كنت قد أدركت من المقلدين من وقع في التّزمت، و التعنت، و قسوة القلب، فأرهق نفسه بلا فائدة تذكّر، بل الإثم أقرب إليه، و ظن أنه لذلك العلم طالباً، و عن الجهل راغباً، لكنه بجهل منه وقع فيما ظنّ أنه منه هارب، و عنه راغب، فوقع في جمل مخالفات شرعية، قاصمات للظهر، و مفسدات للقلب، فكان أن تعجل الثمرة قبل نضوجها، فجاء

(١) قلت: و من أبرز صنوف الوقاية من قسوة القلب، و الجدال المهلك، و التعصب المقيت، البعد عن مخالطة الأحزاب جملة و تفصيلاً، اللهم سلّم سلّم.

طعمها مرّاً عنده أفسد عليه مزاجه، و نظره للأشياء، كما هو مشاهد في من
المقلدين، و لبس عليه إبليس فظن أن من لم يشاركه في هذا الذوق المرّ ناقص
العلم، قليل الفهم!!!، اللهم غفراً.

وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَعْيبُ الْجِدَالَ فِي الدِّينِ،
وَيَقُولُ: (كُلَّمَا جَاءَنَا رَجُلٌ أَجْدَلُ مِنْ رَجُلٍ أَرَدْنَا أَنْ نَرُدَّ مَا جَاءَ بِهِ جِبْرِيلُ
عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

وفي لفظ: (تَرَكْنَا مَا نَزَلَ بِهِ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ لِجِدْلِهِ)^(١).

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (الْعِلْمُ جَهْلٌ عِنْدَ أَهْلِ الْجَهْلِ، كَمَا أَنَّ
الْجَهْلَ جَهْلٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، ثُمَّ أَنْشَأَ يَقُولُ:

وَمَنْزِلَةُ الْفَقِيهِ مِنَ السَّفِيهِ كَمَنْزِلَةِ السَّفِيهِ مِنَ الْفَقِيهِ
فَهَذَا زَاهِدٌ فِي قُرْبِ هَذَا وَهَذَا فِيهِ أَزْهَدُ مِنْهُ فِيهِ)^(١).

(١) أثر صحيح.

أخرجه البيهقي في (المدخل) (ج ١ ص ٢١٧)، و أبو نعيم في (الحلية) (ج ٦ ص ٣٢٤)
بإسناد صحيح.

قلت: لذلك فإن الجدال يُولد النفرة و الكراهة بين المسلمين فانتبه.

وانظر: (بيان فضل علم السلف على علم الخلف) لابن رجب (ص ١٦ و ١٧ و ٣٥ و ٣٦).

وَقَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: (لَيْسَ كُلُّمَا قَالَ رَجُلٌ قَوْلًا وَإِنْ كَانَ لَهُ
فَضْلٌ يُتَّبَعُ عَلَيْهِ، لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ: ((فَبَشِّرْ عِبَادِ * الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ
فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ)) [الزمر: ١٧ و ١٨])^(٢).

قلت: فإذا أراد الله تعالى بعبد خيراً فتح له باب العمل، و أغلق عنه باب
الجدل و التخاصم، و التعصب، و إذا أراد الله بعبد شراً أغلق عنه باب
العمل، و فتح له باب الجدل، و التخاصم، و التعصب^(٣)، اللهم سلّم سلّم.
قلت: وهذا يدل على أن ليس كل ما يقوله الرجل، وإن كان فاضلاً يتبع
عليه، ويجعل من السنة والعلم، وينشر في البلاد عن طريق الأشرطة
والكتب، فمن فعل ذلك فقد ضلّ ضلالاً بعيداً^(١).

(١) أثر صحيح.

أخرجه البيهقي في (مناقب الشافعي) (ج ٢ ص ١٥١) بإسناد صحيح.

(٢) أثر صحيح.

ذكره ابن عبد البر في (جامع بيان العلم) (ج ٢ ص ٩٩٥) بإسناد صحيح.

وذكره الشاطبي في (الموافقات) (ج ٥ ص ٣٣١)، وفي (الإعتصام) (ج ٢ ص ٣٦٢)، وابن

القيم في (إعلام الموقعين) (ج ٣ ص ٤٦٥).

(٣) وانظر ((بيان فضل علم السلف على علم الخلف)) لابن رجب (ص ٣٥).

وقال عثمان بن عمر: (جاء رجل إلى مالك فسأله عن مسألة، فقال له: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا، وكذا، فقال الرجل: أ رأيت؟، فقال مالك: ((فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)) [النور: ٦٣] ^(٢).

قلت: وقد رخص السلف الصالح الكرام مجادلة من نرجو رجوعه إلى السنة، وقبول الحق، وقد لا تتوصل إلى ذلك إلا بشيء من المجادلة لكشف ما يعتقد من الباطل، وأن تكون مجادلته بالكتاب والسنة، و آثار السلف، لا بالكلام، والآراء، فإن نصر السنة لا يكون إلا بالسنة، وإن ردّ الباطل ودحضه لا يكون بالباطل والكلام.

(١) وانظر: (الموافقات) للشاطبي (ج ٥ ص ٣٣١).

(٢) أثر صحيح.

أخرجه البيهقي في (المدخل) (ج ١ ص ٢١٦)، و أبو نعيم في (الحلية) (ج ٦ ص ٣٢٦) بإسناد صحيح.

وتابعه إسحاق عن مالك به.

أخرجه الخطيب في (الفقيه والمتفقه) (ج ١ ص ١٤٦).

فَعَنِ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ سَرِينَ: (يَنْهَى عَنِ الْجِدَالِ إِلَّا رَجُلًا إِنْ كَلَّمْتَهُ طَمَعَتْ فِي رُجُوعِهِ) ^(١).

قلت: بشرط أن يرجو ممن يجادل قبول الحق، اللهم سدّد سدّد.
وَعَنِ رُسْتِهِ قَالَ: قِيلَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُهْدِيِّ: (إِنَّ فُلَانًا قَدْ صَنَّفَ كِتَابًا فِي السُّنَّةِ رَدًّا عَلَى فُلَانٍ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُهْدِيِّ: رَدًّا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قِيلَ: بِكَلَامٍ. قَالَ: رَدًّا بِاطِلَا بِبَاطِلٍ) ^(٢).
قلت: لذلك على الناس لزوم الصراط المستقيم حقيقة، لأنه طريق واسع سهل يُوصل إلى المقصود.

قال تعالى: ((وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ)) [الأنعام: ١٥٣].
قال ابن رجب رحمه الله: (و إِنَّمَا سُمِّيَ الصِّرَاطُ صِرَاطًا، لَأَنَّهُ طَرِيقٌ وَاسِعٌ سَهْلٌ، يُوصِلُ إِلَى الْمَقْصُودِ، وَهَذَا دِينُ الْإِسْلَامِ فِي سَائِرِ الْأَدْيَانِ، فَإِنَّهُ يُوصِلُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَ إِلَى دَارِهِ، وَ جَوَارِهِ، مَعَ سَهُولَتِهِ، وَ سَعَتِهِ.

(١) أثر صحيح.

أخرجه ابن بطة في (الإبانة الكبرى) (ج ٢ ص ٥٢٩ و ٥٤١) بإسناد صحيح.

(٢) أثر صحيح.

أخرجه أبو نعيم في (الحلية) (ج ٩ ص ١٠) بإسناد صحيح.

وبقية الطرق، وإن كانت كثيرة، فإنها كلّها مع ضيقها، و عُسرها لا تُوصل إلى الله، بل تقطع عنه، و تُوصل إلى دار سخطه، و غضبه، و مجاورة أعدائه^(١). اهـ

قال تعالى: ((فَمَنْ أَمَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ))
[الأنعام: ٤٨].



(١) ((شرح حديث: مثل الإسلام)) (ص ١٨)

ذكر الدليل على أن من دأب الشيخ

الألباني رحمه الله أنه إذا نصح على

خطأ في تصحيح بعض الأحاديث تراجع عنها، وهذا من

إنصافه في الدين، فهل المقلدة على هذا الإنصاف؟

لقد كان من دأب الشيخ الألباني رحمه الله أنه إذا نُبِّه على خطأ في

تصحيح بعض الأحاديث تراجع عنها، وهذا يدل على إنصافه وتقواه.

فيقول الشيخ الألباني رحمه الله في ((الصحيحة)) (ج ٢ ص ٥): (فأنا -

بفضل الله - أرجع إلى الحق إذا بدا لي من غيري مهما كان شأنه، وكتبي

وتراجعي عما تبين لي من خطئي أكبر شاهد على ما أقول^(١)). اهـ

قلت: بل ولا يخشى في ذلك أحداً من الناس ممن يستغلون ذلك في

الطعن فيه، أو التشويش عليه عند العامة.

(١) قلت: وتراجع الشيخ الألباني رحمه الله عن هذه الأحاديث لا يغض من منزلته،

ويقلل من شأنه، بل هذا لا يزيده إلا تواضعاً، وافتقاراً أمام الله تعالى، ورفعته عنده، وله

الأجر على كل حال، أخطأ أم أصاب.

فيقول الشيخ الألباني رحمه الله في ((الصحيحة)) (ج ٢ ص ١٩٠):
 (ولذلك بادرت إلى إخراجِه في هذا الكتاب؛ تبرئه للذمة، وأداءً للأمانة
 العلميّة^(١)، ولو أن ذلك قد يفتح الطريق لجاهل، أو حاقد إلى الطعن،
 والغمز، واللّمز، فلست أبالي بذلك ما دمت أنّي أقوم بواجب ديني أرجو
 ثوابه من الله وحده). اهـ

والله ولي التوفيق



(١) هل برئ هؤلاء المقلدة من الذمة، وأدوا الأمانة العلمية؟!، كما فعل الشيخ الألباني
 رحمه الله، اللهم غفرًا.

ذكر الدليل على تراجع الشيخ الألباني رحمه الله عن تصحيحه لكثير من الأحاديث في كتبه، فلماذا المقلدة يذكرون تصحيح الشيخ للأحاديث دون تثبت وبحث؟! بل لماذا لا يحذفونها من كتبهم، لأنها ضعيفة، ويخبرون الناس بذلك، وذلك لأنه بشر رحمه الله يخطئ ويصيب

لقد تراجع الشيخ الألباني رحمه الله عن كثير من الأحاديث التي خرّجها في كتبه، كتخريجه على ((مشكاة المصابيح))، و((غاية المرام))، وتخريجه لـ((صحيح ابن خزيمة))، و((الجامع الصحيح))، و((صحيح الترغيب والترهيب))، و((السلسلة الصحيحة))، وغيرها من الكتب.^(١)

يقول الشيخ الألباني رحمه الله في ((الصحيحة)) (ج ٦ ص ١١٦٧) عن تخريج كتاب ((مشكاة المصابيح)) الأول: (وكان تعليقاً سريعاً اقتضته

(١) وهذا من إنصاف أهل العلم، بل ذلك من النصيحة في الدين للأتباع، فهل من مدكر!.

ظروف خاصة، لم تساعدنا على استقصاء طرق الحديث كما هي عادتنا...).

اهـ

ويقول الشيخ الألباني رحمه الله في ((الضعيفة)) (ج ٣ ص ٥٣٨): (وهذا وقد كنت حسّنت الحديث فيما علّقته على ((المشكاة) رقم: ٢٢٥١) - (٢٢٥٢)، وكانت تعليقات سريعة لضيق الوقت؛ فلم يتح لي يومئذ مثل هذا التوسع في التتبع، والتخريج الذي يعين على التحقيق، والكشف عن أخطاء الرواة، وأقوال الأئمة فيهم، وفي أحاديثهم المنكرة منها، والله هو المسؤول أن يغفر لي خطئي، وعمدي وكل ذلك عندي^(١)). اهـ

ويقول الشيخ الألباني رحمه الله في ((الصحيحة)) (ج ٦ ص ١١٦٧): عن تخريج كتاب ((مشكاة المصابيح)) الثاني: (تنبيه: على ضوء هذا البيان، والتحقيق، والتفصيل أرجو من إخواني الكرام الذين قد يجدون في بعض مؤلفاتي القديمة ما قد يخالف ما هنا أن يعدّلوه، ويصوّبوه على وفق ما هنا؛ كمثّل ما في ((غاية المرام))...). اهـ

(١) بل كان من نصح الشيخ الألباني رحمه الله في الدين أنّه إذا بُبَّه على خطأ في تصحيح حديث تراجع عنه، وهذا يدلّك على إنصافه وتقواه.

قلت: من دأب الشيخ الألباني رحمه الله أنه إذا نُبّه على خطأ في تصحيح بعض الأحاديث تراجع عنها، وهذا يدلّك على إنصافه وتقواه.

فيقول الشيخ الألباني رحمه الله في ((الصحيحة)) (ج ٢ ص ٥): (فأنا - بفضل الله - أرجع إلى الحق إذا بدا لي من غيري مهما كان شأنه، وكتبي وتراجعي عمّا تبين لي من خطئي أكبر شاهد على ما أقول). اهـ

قلت: لذلك يجب على المسلم الكريم أن يكون على علم، ومعرفة بكتب الشيخ الألباني رحمه الله الجديد منها، والقديم؛ لأنه رحمه الله قد تراجع عن كثير من الأحاديث بعد ظهور بعض الكتب الحديثة.

فيقول الشيخ الألباني رحمه الله في ((مقدمة صحيح الترغيب)) (ج ١ ص ٤ و ٧) - بعد أن ذكر بعض المطبوعات، والمصوّرات من الكتب الحديثية التي لم تكن معروفة من قبل - : (فأقول: هذه المصادر كانت من الأسباب التي فتحت لي طريقاً جديداً للتحقيق علاوة على ما كنت قدمت، فقد وقفت فيها على طرق، وشواهد، ومتابعات^(١) لكثير من الأحاديث

(١) قلت: ولذلك أحياناً لا يكفي عزو الحديث، والحكم عليه بذلك، بل لابد من جمع طرقه، وألفاظه حتى يتبين صوابه، أو خطؤه.

التي كنت قد ضعفتها تبعاً للمندري وغيره، أو استقلالاً بالنظر في أسانيد مصادرها التي ذكرها هو، أو سواء فقوّيتها بذلك، وأنقذتها من الضعف الذي كان ملازماً لأسانيد مصادرها المذكورة في الكتاب إلى فوائد أخرى لا يمكن حصرها.

وقد نبّهت على بعضها بالخواشي... وعلى العكس من ذلك فقد ساعدتني بعض الطرق المذكورة في المصادر الجديدة على اكتشاف علل كثير من الأحاديث التي قوّاها المؤلف أو غيره: كالشدوذ، والنعارة والانقطاع،

فغن الإمام يحيى بن معين رحمه الله قال: (لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقلناه)، وفي رواية: (لو لم نكتب الحديث من مئة وجه ما وقعنا على الصواب). أخرج الخطيب في ((الجامع لأخلاق الراوي)) (١٦٩٩)، وابن حبان في ((المجروحين)) (ج ١ ص ٣٣)، والخليلي في ((الإرشاد)) (ج ٢ ص ٥٩٥) بإسناد صحيح.

وعن الإمام أحمد رحمه الله قال: (الحديث إذا لم يُجمَع طرقُهُ لم تفهمه، والحديث يفسّر بعضه بعضاً).

أخرج الخطيب في ((الجامع لأخلاق الراوي)) (١٧٠٠) بإسناد حسن. وذكره ابن الصلاح في ((المقدمة)) (ص ٩١).

والتدليس، والجهالة^(١)، ونحوها كما ساعدتني على تبين خطأ عزوه إلى بعضها؛ كأن يطلق العزو للنسائي الذي يعني: ((السنن الصغرى))، والصواب أنه في ((السنن الكبرى)) له أو أن يعزو للطبراني مطلقاً، ويعني: ((المعجم الكبير)) له وهو خطأ صوابه ((المعجم الأوسط)) له ونحو ذلك، ومن قبل لم يكن ممكناً الوقوف على هذه المصادر التي جدت وسميت آنفاً بعضها.

وكذلك ساعدني ذلك على تصحيح بعض الأخطاء الهامة التي ترتب عليها أحياناً تضعيف الحديث الصحيح براؤ ضعيف.. إلى غير ذلك من أخطاء أخرى ما كانت تظهر لولا هذه المراجع، هذا ما يتعلق بالمصادر العلمية التي صدرت حديثاً.

وأما ما يتعلق بالآراء، والأفكار؛ فالإنسان بحكم كونه خلق ضعيفاً وساعياً مفكراً فهو في ازدياد من الخير سواء كان مادياً، أو معنوياً على ما

(١) قلت: فإذا تأكدنا تفرد راوٍ - مثلاً -، أو مخالفته من خلال الجمع والمقارنة، فلذلك يمنع النقد من تصحيحه، فقارن بين طرقه، وألفاظه بعين فاحصة، ونظرة ناقدة، يتبين لك الصحيح منه، والضعيف سنداً، أو متناً، أو كلاهما.

وانظر: ((الجامع لأخلاق الراوي)) للخطيب (ج ٢ ص ٢٩٥)، و((الفروسية)) لابن القيم (ص ٦٤)، و((توضيح الأفكار)) للصنعاني (ج ١ ص ٢٣٤).

يشاء الله عز وجل، ولذلك تتجدد أفكاره، وتزداد معلوماته، وهذا أمر مشاهد في كل العلوم، ومنها علم الحديث القائم على معرفة الألف من تراجم الرجال، وما قيل فيهم جرحاً، وتعديلاً، والاطلاع على آلاف الطرق والأسانيد، فلا غرابة إذن أن يختلف قول الحافظ الواحد في الراوي الواحد، والحديث الواحد في المسألة الواحدة، كما هو معلوم في أقوال الأئمة، ولا داعي لضرب الأمثلة؛ فهي معروفة، فبالأولى أن يكون لأحدنا من الباحثين أكثر من قول واحد في الراوي الواحد والحديث...^(١). اهـ

ويقول الشيخ الألباني رحمه الله في مقدمة ((الضعيفة)) (ج ١ ص ٣):
 (ولما كان من طبيعة البشر التي خلقهم الله عليها العجز العلمي المشار إليه في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، كان بدهياً جداً أن لا يحمّد الباحث عند رأي، أو اجتهاد له قديم إذا ما بدا له أن الصواب في غيره من جديد؛ ولذلك نجد في كتب العلماء أقوالاً قد تعارضت عن الإمام الواحد في الحديث وتراجم رواته، وفي الفقه، وبخاصة عن الإمام أحمد، وقد تميّز في ذلك الإمام الشافعي بما اشتهر عنه أن

(١) إذا كان كذلك فلماذا يضيق قلب المقلد إذا نقدنا حديثاً صححه الشيخ الألباني فضعفناه، اللهم غفراً.

له مذهبين: قديماً وحديثاً، وعليه فلا يستغربن القارئ الكريم تراجعني عن بعض الآراء، والأحكام التي يُرى بعضها في هذا المجلد تحت الحديث (٦٥) عند الكلام على حديث: ((لا تذبحوا إلا مسنة))، وغير ذلك من الأمثلة؛ فإن لنا في ذلك بالسلف أسوة حسنة، وإنّ ممّا يساعد على ذلك فوق ما ذكرت من العجز البشري - أنّنا نقف ما بين آونة وأخرى على مطبوعات جديدة كانت أصولها في عالم المخطوطات، أو المصورات، بعيدة عن متناول أيدي الباحثين والمحققين إلاّ ما شاء الله منها لمن شاء، فيساعد ذلك من كان مهتماً بالوقوف على هذه المطبوعات، والاستفادة منها على التحقيق أكثر من ذي قبل، وهذا وذاك هو السر في بروز كثير من التصحيحات والتعديلات على بعض ما يطبع من مؤلفاتي الجديدة، أو ما يعاد طبعه منها كهذا المجلد الذي بين يديك، وينتقدي لذلك بعض الجهلة الأغرار، كذاك السقاف^(١) -

(١) قلت: وقد افتضح أمر السقاف الجهمي المبتدع هذا، وانكشف حاله، وظهر للقريب، والبعيد ما عرف به من الزيغ والجهل والضلال.

والسقاف هذا قد اجتر معلوماته هذه التي يلقها شهاً على الناس من فتات ألقاه إليه معاونه الذي تبناه وتبنى شبهاته، وهو المدعو شعيب الأرنؤوط الأشعري الهالك.

فالأشعري هذا قد اتخذ من هذا السقاف صديقاً، يسير معه في المكر بالشيخ الألباني رحمه الله والسلفيين، ويشير عليه، ويدله على المأمرات، ليشوش من ليس له قدم راسخة

هده الله -، ومن الشواهد على ذلك ما تفضّل الله به عليّ ووفقني إليه: أنّي رفعت من هذا المجلد إلى ((الأحاديث الصحيحة)) حديثين اثنين - إلى أن قال -: وقد يقع مثله في غير هذين الحديثين كما يمكن أن يقع عكس ذلك تماماً، فرحم الله عبداً دلّني على خطئي، وأهدى إليّ عيوبي؛ فإنّ من السهل عليّ - بإذنه تعالى وتوفيقه - أن أراجع عن خطأ تبين لي وجهه، وكتبي التي تطبع لأول مرة، وما يجدد طبعه منها أكبر شاهد على ذلك). اهـ

ويقول الشيخ الألباني رحمه الله في ((الصحيحة)) (ج ٦ ص ٣): (وحتى يكون إخواننا القراء الأفاضل على اطلاع لما قلت، ومعرفة لما أشرتُ أذكرُ - في هذه المقدمة الوجيزة - أهمّ ما وقّع لي في هذا المجلد من أحاديث

في علوم الحديث، ويشوش الرعاع على السلفين، فينشرها هذا السقاف الجهمي في كتبه على أنها من بنات أفكاره، وهي من أفكار شعيب الأرناؤوط الأشعري الهالك، ليشفي غله، وحقده على الشيخ الألباني رحمه الله، والسلفين، ويسلم المدعو شعيب من النقد والتجريح، ويحتفظ في الوقت نفسه باحترام العلماء، لأنّه عندهم بريء من ذلك كله، لا كتب، ولا قال شيئاً!، لكن ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧].

وروايات^(١)، ومباحث علميّة: من ذلك - فيما أرى - بعض الأحاديث أو المسائل التي ظَهَرَ لي منّي ابتداءً - أو بدلالة غيري - فيما تغيّر رأيي، أو اختلافُ اجتهاد، أو خطأ انكشف لي فيما بعد؛ كمثّل الأحاديث ذوات الأرقام: (٢٥٢٠ و ٢٥٥١ و ٢٥٧٦ و ٢٦٣٩ و ٢٦٥٨ و ٢٧٢٣ و ٢٧٦٤ و ٢٨١٣ و ٢٨٧٨ و ٢٨٨٣) وغيرها). اهـ.

وقوله رحمه الله: (وغیرها) يتبين لك أن الشيخ الألباني رحمه الله لم يتقيّد بهذه الأرقام التي ذكرها، وإنما هذه الأرقام على سبيل المثال، وإلا حكم على كثير من الأحاديث، وتراجع عنها أما بالصحة، أو الضعف.

قلت: فينبغي للمسلم الكريم التنبّه لذلك، ولا يغتر بنقل المقلدة لتصحيح الشيخ الألباني للأحاديث، إلا بعد الثبوت، فلا يعتمدوا عليهم، ذلك لأن الشيخ الألباني رحمه الله قد تراجع عن كثير من الأحاديث الصحيحة قد ضعفها.

(١) قلت: وتظهر براعة طالب الحديث في هذا الفن الشريف في الأحاديث التي تعددت أسانيدُها، ولا يخلو واحد منها من مقال، فلا بُدَّ له أن يُمَعِّنَ النظر في تلك الأسانيد، ويدرسها دراسة دقيقة وافية، ويتأكد من أن هذه الطرق فيها من الضعف ما يُحتمل، فيصحح متن الحديث، أو يحسنه، أو يضعفه على حسب قواعد علم الحديث.

قال الشيخ الألباني رحمه الله في ((صحيح سنن أبي داود^(١))) (ج ١ ص ٩): (هذا؛ ولا بد لي قبل الختام من التنبيه على أمر مهم، وهو أنه قد يرى بعض القراء في كتب هذا المشروع وغيرها بعض الاختلاف في المراتب الموضوعة لبعض الأحاديث، بين كتاب وآخر، فيصحح الحديث، أو الإسناد - فمثلاً - في أحدها، ويضعف في آخر.

فأرجو أن يتذكروا أن ذلك مما لا بد أن يصدر من الإنسان، لما فُطر عليه من الخطأ والنسيان، وقد أشار إلى ذلك الإمام أبو حنيفة النعمان - عليه الرضوان - حين قال لتلميذه الهمام أبي يوسف: (يا يعقوب لا تكتب كل ما تسمع مني؛ فإنني قد أرى الرأي اليوم، وأتركه غداً، وأرى الرأي غداً، وأتركه بعد غدٍ)... ذكرت هذا التنبيه راجياً أن لا يتسرع أحد من القراء إذا ما وجد شيئاً من ذلك الاختلاف - وهو واجده حتماً - إلى توجيه سهام النقد، والاعتراض بعد أن دُكر بالأسباب...^(٢)). اهـ

(١) ((طبعة مكتبة التربية العربي لدول الخليج)) الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٩ هـ).

(٢) قلت: والشيخ الألباني رحمه الله هنا يشير إلى عدم التقليد، بل ولا يرضى بذلك إلا بعد التثبت، وقد ذكر أثر الإمام أبي حنيفة رحمه الله في ذلك، والله المستعان.

قلت: فأهل الحديث لهم السبق في التنقيح عن الأحاديث التي تروى،
والتنقيب عن معادنها، والتثبت من صحتها، أو ضعفها.

فَعَنْ أَسْمَاءَ بِنِ الْحَكَمِ الْفَزَارِيِّ قَالَ سَمِعْتُ عَلِيًّا عليه السلام يَقُولُ: إِنِّي كُنْتُ
رَجُلًا إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ مِنْهُ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي
بِهِ، فَإِذَا حَدَّثَنِي عَنْهُ غَيْرُهُ حَلَفْتُهِ، فَإِنْ حَلَفَ صَدَّقْتُهِ).

وفي رواية: (وَإِذَا حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ اسْتَحْلَفْتُهِ، فَإِذَا حَلَفَ لِي
صَدَّقْتُهِ).^(١)

وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى قَالَ: (لَقِيتُ طَاوُسًا، فَقُلْتُ: حَدَّثَنِي فَلَانٌ كَيْتَ
وَكَيْتَ، قَالَ: إِنْ كَانَ صَاحِبُكَ مَلِيًّا - ثِقَّةً ضَابِطًا - فَخُذْ عَنْهُ).^(٢)

(١) أثر صحيح.

أخرجه الترمذي في ((سننه)) (٤٠٦) و(٣٠٠٦)، وابن ماجه في ((سننه)) (١٣٩٥)،
وأحمد في ((المسند)) (٤٧) و(٥٦)، والحميدي في ((المسند)) (١)، والبعوي في ((شرح
السنة)) (١٠١٥).

وإسناده صحيح.

(٢) أثر صحيح.

أخرجه مسلم في ((مقدمة صحيحه)) (ج ١ ص ١٥) وإسناده صحيح.

قال الحافظ الذهبي رحمه الله في ((تذكرة الحفاظ)) (ج ١ ص ١٠) - عن علي بن أبي طالب عليه السلام :- (كان إماماً عالماً متحرّياً في الأخذ بحيث أنه يستحلف من يحدثه بالحديث). اهـ

وقال الحافظ الحاكم في ((معركة علوم الحديث)) (ص ١٣٢): (وكذلك جماعة من الصحابة، والتابعين، وأتباع التابعين، ثم عن أئمة المسلمين كانوا يبحثون، ويُتقرون عن الحديث إلى أن يصح لهم). اهـ

وقال ابن أبي حاتم في ((الجرح والتعديل)) (ج ٨ ص ٤٢٤): عن مسروح أبي شهاب، سألت أبي عنه، وعرضت عليه بعض حديثه، فقال: لا أعرفه، وقال: (يحتاج أن يتوب إلى الله عز وجل من حديث باطل رواه عن الثوري).

قال الذهبي معقّباً على ذلك في ((ميزان الاعتدال)) (ج ٤ ص ٩٧): (إي والله هذا هو الحق، إنّ كل من روى حديثاً يعلم أنه غير صحيح، فعليه التوبة، أو يهتكه).^(١)

(١) قلت: والأمر هذا في المصنفات في التواريخ، والسّير، والتفسير، والفقه، وأصول الفقه، والعقائد، وفصائل الأعمال وغيرها، فليس كل ما في هذه المصنفات هو صحيح، بل فيها أيضاً الضعيف، والمنكر، والموضوع، وما لا أصل له.

وقال البيهقي رحمه الله في ((جزء الجويباري)) (ص ٢٢٧) معلقاً على حديث: (فزر المصطفى ﷺ في هذا الخبر عن الكلام في كتاب الله بالرأي، وسنته ﷺ مقيسة عليه حتى لا يحل لأحد أن يقول: قال رسول الله ﷺ إلا بعد التثبت، والعلم به، كما لا يحل لأحد أن يقول في كتاب الله برأيه إلا بعد المعرفة به، وسماع ممن يعرفه... أعاذنا الله من الكلام في كتابه بالرأي، أو رواية أحاديث رسول ﷺ من غير تثبت؛ لئلا نكون داخلين في قوله ﷺ: (من كذب علي متعمداً). اهـ

فعن محمد بن النضر الحارثي رحمه الله قال: (أول العلم الإنصات له، ثم الاستماع له، ثم حفظه، ثم العمل به، ثم بثه). اهـ

أثر صحيح

أخرجه أحمد في ((الزهد)) (ص ٤٤١)، والخطيب في ((الجامع)) (٣٢٧)، والبيهقي في ((المدخل)) (٥٨١)، وفي ((شعب الإيمان)) (ج ٤

قال العراقي في ((ألفيته)) (ص ٢٠):

وليعلم الطالب أن السير
والقصْدُ ذكر ما أتى أهل السير
تجمع ما صح، وما قد أنكرنا
بل وإن إسناده لم يُعتبر

ص ٤١٩)، وابن عبد البر في ((جامع بيان العلم)) (٧٥٩)، وأبو نعيم في ((الحلية)) (ج ٨ ص ٢١٧) من طريقين عن محمد بن النضر الحارثي به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

وهناك ظاهرة خطيرة شاعت، وذاعت لا بُدَّ من التنبيه عليها: وهو أن كثيراً من طلبة العلم الذين شَدَّوا شيئاً من المعرفة في هذا العلم، وظَنُّوا بأنفسهم أنهم قد بلغوا الغاية فيها، يَتَصَدَّوْنَ لتحقيق الكتب، وتخرج ما فيها من أحاديث، وَيُصَدِّرُونَ الأحكام عليها، بحسب ما عندهم من العلم!، وقد وقع لهم في أثناء ذلك أخطاء كثيرة، وأحكامٌ غير متزنة، ونتائجٌ مبنية على قصور في الاطلاع، فهؤلاء ينبغي لهم أن لا يُقَحِّمُوا أنفسهم في هذا المجال إلا بعد أن يتمرَّسُوا على يد مَنْ هو أَقْدَرُ منهم فيه، وأوسع اطلاعاً، وأمهرُ في معرفة دقائق هذا العلم وخفاياه.

قلت: فكم من مؤلفٍ حاطبٍ ليلٍ، وجارفٍ سيلٍ، وناقِدٍ لا يُفَرِّق بين الصحيح، والضعيف، ويَظُنُّ أن كلَّ ذهبٍ لامع، ويأتي ببعض الحُجَج الواهية في تصحيحه للحديث، التي تؤديه للهاوية!^(١)

قلت: لذلك فلا بدَّ للمتأهل من الاجتهاد والنظر، ولا يُقلِّد المسلم هؤلاء، ومن نحا نحوهم في التصحيح، فكم حكم فلان بالصحة لما لا يرتقي عن رتبة الحسن!^(٢)

قلت: وعلى كل حال: ليست هذه الأحاديث صالحة للاعتداد عليها حتى يُتمسَّك بها في إثبات أحكام الدين، وقد أخطأ أناس في هذه الأحاديث عن نهج الصواب فيها، حيث اغتروا بكثرة طرقها الموجودة في الكتب المسندة، وحكموا بها، وتمسَّكوا بها في مقام المناقشة، وأحدثوا أحكاماً بها تخالف الكتاب والسنة.

(١) قلت: ولو أبيع مثل هذا المبدأ في إيراد الأحاديث على هذه الطريقة بدعوى الغاية الحسنة في تصحيح الأحاديث، لارتفع الأمان عن السنة المطهرة لاحتمال أم يكون كل حديث منها من ذلك السبيل!.

(٢) قلت: وهكذا نجد أي مؤلف يورد في كتبه بعض الأحاديث على هذه الطريقة، وهي غريبة، أو ضعيفة، أو منكرة دون أن يُنبه عليها، والله المستعان. فلا يجوز للمسلم أ، يعتمد عليها، لأنها ضعيفة لا يُحتج بها.

فهؤلاء لا يعرفون الصحيح من الضعيف على التفصيل، ولا لهم خبرة حقيقة بالمروى المنقول، ولا لهم خبرة بالنقلة، بل يجمعون فيما يروون بين الصحيح والضعيف، ولا يميزون بينها.^(١)

ولذا أردت في هذه الرسالة اللطيفة أن نتعبد الله تعالى بما شرعه في كتابه، وفيما ثبت وصحَّ عن رسول الله ﷺ، فلا يجوز لأحد كائناً من كان أن يتعبد الله تعالى إلا بما شرع.

ولقد رأيت للمقلدة كتباً منتشرة أكثرها فيها من ذكر الأحاديث التي لم تصح في هذه الأيام.

وهي إما أنها ضعيفة، أو منكرة، ويذكرونها مخرجة عزواً إلى الكتب المسندة أو غيرها، فلا يشرحون عللها، ولا يجمعون أسانيداً، ولا ألفاظها، ولا يفصلون في تخريجها لتعلم حقيقتها، ولا يحكمون عليها بما يبيّن حالها، من صحة، أو ضعف، وإنما يكتفون بعزوها تقليداً فيها لبعض أهل العلم في

(١) قلت: ومنهم من يذكر هذه الأحاديث الضعيفة، ويجعل العهدة على العالم المصحح!.. وربما جَمَعَ باباً من الأحاديث الصحيحة، والضعيفة، ويجعل العهدة على العالم المصحح!.

قلت: وهو لا يسلم من المسؤولية أمام الله تعالى في الدنيا والآخرة.

التصحيح، أو التحسين، وبسبب هذه التقليد^(١) حصل به لبس للحق بالباطل، فتقام البدعة على أنها سنة، ويظنون أنهم بريئون بذلك من الإثم، وقد أدوا الذي عليهم في الدين بدون الاجتهاد الكافي في التفتيش، والتنقيب عن الأحاديث جملة وتفصيلاً.

قلت: وليس المقلد المتعصب من أهل العلم، وإن ألف الكتب، وإن أفتى الناس واشتهر بذلك، وإن يُعَيَّن في مركز اجتماعي في البلد ما دام يتعصب لآرائه، ومذهبه، ويروي الأحاديث الضعيفة بدون تثبت فيها، ولا يرجع عنها، فهذا قَنَعَ بمحض التقليد^(٢)، والعياذ بالله.

فعن الإمام الشافعي رحمه الله قال: (أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ مَنْ اسْتَبَانَتْ لَهُ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَدَّعَهَا لِقَوْلِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ).^(٣)

(١) بل والتعصب لمؤلف، أو بلد، أو مذهب، أو عالم، يترتب من جرائه التساهل في ذكر الأحاديث الضعيفة لنصرة ما تُعَصَّبَ له، اللهم غفرًا.

(٢) قلت: ومنهم من يقلد التقليد المحض، يدل على ذلك أقواله وأفعاله، ثم يقول أنا لا أقُلُّد، والله المستعان.

(٣) انظر: ((الرسالة)) له (ص ٤٢٤ و ٤٢٥).

ونقله عنه ابن القيم في ((إعلام الموقعين)) (ج ٤ ص ٤٠).

وقال ابن القيم رحمه الله في ((إعلام الموقعين)) (ج ٢ ص ١١): (قَالَ أَبُو عُمَرَ، وَغَيْرُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ: أَجْمَعَ النَّاسُ عَلَى أَنَّ الْمُقْلِدَ لَيْسَ مَعْدُودًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَأَنَّ الْعِلْمَ مَعْرِفَةُ الْحَقِّ بِدَلِيلِهِ.

وَهَذَا كَمَا قَالَ أَبُو عُمَرَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَا يَحْتَلِفُونَ أَنَّ الْعِلْمَ: هُوَ الْمَعْرِفَةُ الْحَاصِلَةُ عَنِ الدَّلِيلِ، وَأَمَّا بِدُونِ الدَّلِيلِ، فَإِنَّهَا هُوَ تَقْلِيدٌ). اهـ

فَقَدْ تَضَمَّنَ هَذَانِ الْإِجْمَاعَانِ: إِخْرَاجَ الْمُتَعَصِّبِ بِالْهَوَى، وَالْمُقْلِدِ الْأَعْمَى عَنْ زُمرَةِ الْعُلَمَاءِ، وَسُقُوطَهُمَا، بِاسْتِكْمَالِ مَنْ فَوْقَهُمَا الْفُرُوضِ مِنْ وَرَثَةِ الْأَنْبِيَاءِ.^(١)

وقال الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله في ((شرح كتاب الكلم الطيب)) لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في المقدمة (ص ١٤): (ولسنا نرى التساهل في رواية شيء من الأحاديث الضعيفة دون بيان ضعفها، ولا فرق عندنا في ذلك بين أحاديث الأحكام، وأحاديث الفضائل؛ إذ الكل شرع، فإنه لا يخفى على أهل العلم أن الأحاديث الضعيفة الواردة في هذا الكتاب مثلاً، تفيد من حيث دلالتها استحباب ما تضمنته من الأدعية والأذكار، وما أوردها مَنْ أوردها إلا بذلك، ومن المعلوم أن الاستحباب

(١) انظر: ((إعلام الموقعين)) لابن القيم (ج ٢ ص ١١).

حكم شرعي لا يثبت إلا بنص ثابت اتفاقاً، فكيف يراد إثباته فيما نحن فيه بالحديث الضعيف). اهـ

وقال الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله في ((شرح كتاب الكلم الطيب)) (ص ١٦): (أنصح لكل من وقف على هذا الكتاب وغيره، ألاَّ يبادر إلى العمل بما فيه من الأحاديث، إلا بعد التأكد من ثبوته^(١)). اهـ

وقال الشيخ أحمد شاكر: (والذي أراه: أن بيان الضعف في الحديث الضعيف واجب في كل حال؛ لأن ترك بيانه يوهم المطلع عليه أنه حديث صحيح، خصوصاً إذا كان الناقل له من علماء الحديث الذي يرجع إلى قوله في ذلك).^(٢) اهـ

قلت: فهذه عبارات العلماء قد أفادت بوجود المنكرات، والمضعفات في الكتب المدونة ارتكزت في أذهان البعض أن كلَّ حديث في هذه الكتب يروى، وهو محتج به في الشريعة!.

(١) انظر أيها المقلد واسمع، اللهم غفرًا.

(٢) انظر: ((مقدمة صحيح الجامع)) (ج ١ ص ٥٠).

فالمؤلف المتساهل في كتبه، ورسائله في إيراد الأحاديث الضعيفة لا يسوغ الاعتماد على ما يورده من الأحاديث التي مصادرها تُشعر بضعفها دون الرجوع إلى ما قاله أهل الحديث في ذلك جملة وتفصيلاً.

قلت: لذلك لا يجوز للمؤلف، أو المحقق أن يعمل بما شاء في التصحيح، والتحسين في الأحاديث عن طريق التقليد من قبل العلماء من غير نظر فيها، فيكتفي في العمل بمجرد كون هذا العالم صحيحها!، أو هذا العالم حسنها!، أو ذهب إلى ثبوتها بعض أهل العلم!، فيعمل بما يشاء من الأحاديث عن طريق التقليد؛ حيث رأى ذلك وفق إرادته، أو هواه، أو يصححه تقليداً لتصحيح هذا العالم بدون علم بما يقتضي علم الحديث، وهذا حرام باتفاق العلماء.

قلت: ومن هنا يقع المقلد في التساهل في تصحيح الأحاديث أو تحسينها، فيتساهل في طلب الاجتهاد الصحيح في نقد الأحاديث، وطلب الأدلة على تصحيحها، أو تحسينها بدون الرجوع إلى الطرق الصحيحة في الحكم عليها، ومن ثم يحصل الخلل، بل لعله يتساهل في طلب الرخص في التصحيح والتحسين، فيورد أي حديث في مؤلفاته بعذر أن عالماً قد صححه، أو حسنه تقليداً لع غير علم، فهذا هو التمسك بالشبه، طلباً

للترخص المذموم، فمن فعل ذلك فقد هان عليه دينه، وهو متجورٌ في دينه، وهو آثم.^(١)

قلت: ومن جمع في مؤلفاته هذه الترخص، فقد جمع زلل العلماء في التصحيح والتحسين، ثم أخذ بها فقد ذهب دينه.^(٢)

(١) قلت: وهذه بلية، وآفة بائقة منيت بها الأمة الإسلامية - لا سيما في الآونة الأخيرة - لبعدها أفرادها عن الدين ومصادره الحديثية.

ومما لا يخفى على أحد أن الأحاديث الضعيفة - بجميع أقسامها - قد عملت في الأمة الإسلامية عملاً سيئاً، فقد انحرفت عبادة كثير من المسلمين بسبب تلكم الأحاديث الضعيفة، والله المستعان.

قال الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله في ((مقدمة صحيح الترغيب)) (ص ٢٣):
(والحقيقة أن تساهل العلماء برواية الأحاديث الضعيفة ساكتين عنها قد كان من أكبر الأسباب القوية التي حملت الناس على الابتداع في الدين، فإن كثيراً من العبادات، التي عملها كثير منهم اليوم إنما أصلها اعتمادهم على الأحاديث الواهية، بل الموضوعة). اهـ
(٢) قلت: فلا يحكم على الأحاديث بالصحة، أو الضعف إلا من جمع الأدلة ونظر في عللها، وألفاظها، وأسانيدها، وله دراية، ورواية فيها.

فأما من لم يتم له ذلك، ولم يكن عالماً بما وصفنا فلا يحل له أن يحكم على الأحاديث بالصحة أو الضعف.

فلذلك لا يعتد بهؤلاء وبمؤلفاتهم في تصحيح، أو تحسين الأحاديث، واستنباط الأحكام منها، لأنهم من أهل التساهل المفرط.^(١)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((الفتاوى)) (ج ١٨ ص ٥١):
(فكما أن من لا يعرف أدلة الأحكام لا يُعتدُّ بقوله، كذلك من لا يعرف طرق العلم بصحة الحديث لا يُعتدُّ بقوله، بل على كل من ليس بعالم أن يتبع إجماع أهل العلم). اهـ.

وقال الناجي رحمه الله في ((الرسالة)) (ص ٢٠)، عن مثل هذا الافتراء في الدين: (ولا يُعرف لمدّعيه فيه سلفٌ، ولا يقدر أحدٌ أن ينقله عن عالم، أو

فمن لا خبرة له فيها، فلا يجوز له الإقدام عليها، فمن أقدم فهو آثم، وله وعيد شديد في الدنيا والآخرة.

(١) وهؤلاء لا يعتد بمؤلفاتهم عند أولي النهى، فما يقع في مؤلفاتهم من ثناء القصاص والوعاظ عليها، بل وثناء الرعاع العامة لا يعتد به.

قلت: وهؤلاء ليسوا بحجة في الدين، ولا يقبل ثناءهم على هذه المؤلفات، لأن ثناءهم من غير علم بما فيها من خلل في الأحاديث وغيرها.

قلت: والمقصود أن على أمثال هؤلاء أن لا يركبوا رؤوسهم، فيقلدوا العالم في كل ما صححه، أو حسنه، وهذا هو هوى النفس والتشهي.

كتاب مُعْتَمَدَيْن، بل ولا سُمع به في غير زماننا الذي كثر فيه الجهل، وقلّ فيه العلم.

ولا يُظنّ أنّ الجهل يبلغ بصاحبه إلى مثل هذه، ﴿وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٥]، و((لو يعطى الناس بدعواهم)) الحديث وفيه: ((البينة على المدّعي))^(١) وفي حديث اللّعان المشهور: ((البينة أو حدّ في ظهرك))^(٢).

فمدّعي هذا الأمر المحال يلزمه إقامة البينة والبرهنة عليه، وإلاّ قوبل وترتب عليه ما يستحقّه، وهيئات أن يزداد في شيء متّفق عليه أو ينقص منه، ﴿فَإِذَا بَعَدَ الْحَقُّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: ٣٢]...

والكذب: هو الإخبار عن الشّيء بخلاف ما هو، ولو كان سهوا فظلا عن التّعمد.

ومن أصرّ على هذه الدّعوى الباطلة بعد تعريف العلماء له ببطلانها صار متعمّداً آثماً فاسقاً مجروحاً، وأيُّ سماء تظّل، وأيُّ أرض تقلّ، من تكلم في

(١) أخرجه البخاري في ((صحيحه)) (٤٢٧٧)، ومسلم في ((صحيحه)) عن ابن عبّاس رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري في ((صحيحه)) (٢٥٢٦).

شيء بغير علم فضلّ وأضلّ، وزلّ وأزلّ، ولا شكّ أنّ ذلك حرامّ، ولو وافق الصّواب باتّفاق، كالحكم والإفتاء والتّعبّد بلا علم فضلاً عن هذا المكذب البينّ العجّاب، والافتراء المختلق على النّسب الشّريف الذي تروح على بعضه الرّقاب!.

قال تعالى: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ﴾ [النحل: ٢٥].
وقال تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ((٤٣)) بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ [النحل: ٤٣-٤٤].

وقال تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦].
وهذه الأئمة المحمّديّة لا تجتمع على ضلالة، غير أنّ الجاهل إذا لزم غلط، واتبع هواه ذهبّت دنياه وآخرته، واستفاد مقت الله وسخطه.
وذكر أبو عبد الرحمن السّلمي في كتاب ((عيوب النّفس))^(١) عن مضر القارئ قال: (لنحّت الجبال بالأظافر أهون من مخالفة الهوى إذا تمكّن في النّفس).

(١) ((عيوب النّفس)) (٢٥).

فـ))بَسَّ الْعَبْدُ عَبْدٌ يَحْتَلُ الدُّنْيَا بِالْدِّينِ، بِسَّ الْعَبْدُ عَبْدٌ يَحْتَلُ الدِّينَ
بِالشُّبُهَاتِ، بِسَّ الْعَبْدُ عَبْدٌ طَمَعَ يَقُوْذُهُ، بِسَّ الْعَبْدُ عَبْدٌ هَوَى يُضِلُّهُ، بِسَّ
الْعَبْدُ عَبْدٌ رَغَبٌ يُذِلُّهُ)).^(١)

وبالجملة فالرجوع إلى الحقّ خير من التّماذي في الباطل). اهـ

وقال العلامة اللكنوي الهندي رحمه الله في ((الإجابة الفاضلة))
(ص ١٤٠): (لا يجوز الاحتجاج في الأحكام بكلّ ما في الكتب المذكورة
وأمثالها من غير تعمّق يُرشد إلى التمييز لما مرّ أنها مشتملة على الصّحاح،
والحسن، والضعاف، فلا بدّ من التمييز بين الصحيح لذاته، أو لغيره، أو
الحسن لذاته، أو لغيره، فيحتجّ به، وبين الضعيف بأقسامه، فلا يُحتجّ به،
فيأخذ الحسن من مظانّه، والصحيح من مظانّه، ويرجع إلى تصرّيات النّقاد
الذين عليهم الاعتماد ويتنقّد بنفسه إن كان أهلاً لذلك، فإن لم يوجد شيء
من ذلك توقّف فيما هنالك)).^(٢) اهـ

قلت: فلا يجوز الاحتجاج في الدين بجميع ما في الكتب من أحاديث
من غير وقفة ونظر.

(١) وانظر: ((جامع الترمذي)) (٢٤٤٨).

(٢) أي ذلك العالم المميّز بين الصحيح والضعيف.

وقال الشيخ زكريا الأنصاري رحمه الله في ((فتح الباقي)) (ج ١ ص ١٠٧): (من أراد الاحتجاج بحديث من السُّنن، أو من المسانيد إن كان متأهلاً لمعرفة ما يُحتجُّ به من غيره، فلا يَحْتَجُّ به حتى يَنْظُرَ في اتصال إسناده وأحوال رُواتِهِ، وإلا فَإِنْ وَجَدَ أحداً من الأئمة صحَّحه، أو حسنه، فله تقليدُهُ، وإلا فلا يَحْتَجُّ به). اهـ

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (السبيلُ لمن أراد الاحتجاج بحديث من ((السنن الأربعة)) لاسيما ((سنن ابن ماجه))، و((مصنف ابن أبي شيبة))، و((مصنف عبدالرزاق))، مما الأمرُ فيه أشدُّ، أو بحديث من ((المسانيد)) لأن هذه لم يشترط جامعوها الصَّحَّةَ والحُسْنَ: أنه إن كان أهلاً للنقل، والتصحيح، فليس له أن يَحْتَجَّ بشيء من القسمين حتى يُحِيطَ به. وإن لم يكن أهلاً لذلك: فَإِنْ وَجَدَ أهلاً لتصحيح، أو تحسين قلده، وإلا: فلا يُقَدِّم على الاحتجاج كحاطب ليل، فلعله يَحْتَجُّ بالباطل، وهو لا يشعر؟!)).^(١) اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج ٤ ص ٨١): (لو تناظر فقيهان في مسألة من مسائل الفروع لن تقم الحُجَّة على

(١) نقله العلامة علي القاري في ((المِرْقَاة شرح المشكاة)) (ج ١ ص ٢١).

الْمُنَظَرِ إِلَّا بِحَدِيثٍ يُعْلَمُ أَنَّهُ مُسْنَدٌ إِسْنَادًا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ، أَوْ يُصَحِّحُهُ مِنْ يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ، فَإِذَا لَمْ يُعْلَمِ إِسْنَادُهُ، وَلَا أُثْبِتَهُ أَئِمَّةُ النُّقْلِ فَمِنْ أَيْنَ يُعْلَمُ). اهـ

وعلى هذا نستطيع أن نقول: إن الأحاديث التي يوردها أهل العلم في كتبهم غير معزوة إلى مصدر، ولا منسوبة إلى مخرج معتمد، ينبغي الكشف عنها من مظانها لمعرفة حالها من الصحة، أو الضعف، ولا يسوغ الركون إليها لمجرد روايته لها لما علمت أن فيها الضعيف والمنكر.^(١)

قلت: لذلك لا يسوغ الاعتماد على الأحاديث التي تُورد في الكتب على هذه الطريقة في التصحيح دون الرجوع إلى معرفة حالها من كتب التخارج والعلل والرجال، وذلك لأن فيها الحديث الصحيح، والضعيف.

(١) فلا ينبغي للمسلم أن ينقل منها حديثاً إلا بعد المراجعة، والتنقيب، بل بعضها يغلب فيه ذكر الأحاديث الموضوعة.

قلت: فالحديث الذي لا يصح، لا يصح الالتفات إليه، ولا الاستشهاد به في الفضائل وغير ذلك.

والمؤمن لا يتصور منه هذا الأمر، فيكذب على رسول الله ﷺ المبلغ عن الله تعالى، ثم يزعم ذلك: نصرةً منه للشريعة المطهرة، وتأييداً لصاحبها.

قلت: فصنع شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يدعو إلى البحث،
والفحص عن الأحاديث التي يذكرها الناس في كتبهم.^(١)

ولعلّ المتدبر يعلم مما نقلنا أنّ ما ارتكز في أذهان الناس أن كلّ حديث
في كتب الشيخ الألباني رحمه الله محتجّ به، وهو صحيح.

قلت: وكان الأولى بهم البحث في تخريج الأحاديث^(٢)، وعدم التقليد،
لأنّ التقليد آفة العلم، وكان السلف يبحثون عن الأحاديث، فإن لم يعرفوها
على التفصيل سئلوا عنها الأعلام بها.

قلت: وللأسف أن بعض أهل العلم مع جلالة قدره، ويقظته البالغة في
الدين، فإن المرء ليعجب منه كيف يروي الأحاديث الضعيفة في كتبه، أو
أشراطه، أو خطبه من غير أن ينبّه عليها، بل لا يسأل عنها من هو أعلم منه
بعلم الحديث، فيبيّن له صحيحها من ضعيفها، فينال الأجر من الله تعالى،
والله ولي التوفيق.

(١) قلت: لأن مؤلفيها انصرفوا عن الاشتغال بعلم الحديث، فيوردون فيها أثناء كلامهم
أحاديث بعضها صحيح، وبعضها ضعيف، وبعضها منكر، أو موضوع.

(٢) والبعض! لا يتحاشى عن النقل من كل كتاب، وعن كل من هبّ ودبّ!.

وهذا القصور في البحث عن تخريج الأحاديث، ففيها ما فيها مما لا يليق بمثلهم، ولا
يصح أن يقولوا صححه فلان تقليداً له بدون تثبت، والله المستعان.

قال ابن الجوزى رحمه الله فى ((الموضوعات)) (ج ١ ص ٣١): (وقد كان قدمااء العلماء يعرفون صحيح المنقول من سقىمه، ومعلوله من سلمه، ثم يستخرجون حكمه، ويستنبطون علمه، ثم طالت طرىق البحث من بعدهم فقلدوهم فىما نقلوا، وأخذوا عنهم ما هذبوا، فكان الامر متعاملا إلى أن آلت الحال إلى خلف لا يفرقون بين صحيح وسقىم، ولا يعرفون نسرأ من ظلم، ولا يأخذون الشئ من معدنه، فالفقه منهم يقلل التعليق فى خبر حدثنا خبر خبره، والمتعبد ينصب لأجل حديث لا يدرى من سطره، والقاص يروى للعوام الأحاديث المنكرة، ويذكر لهم ما لو شم ريح العلم ما ذكره، فيخرج العوام من عنده يتدارسون الباطل). اهـ

وقال الخطيب البغدادى رحمه الله فى ((الكفاية)) (ص ١٤١): (أكثر طالبي الحديث فى هذا الزمان يغلب على إرادتهم كُتُبُ الغريب دون المشهور، وسماع المنكر دون المعروف، والاشتغال بما وقع فيه السهو، والخطأ من روايات المجروحين والضعفاء، حتى لقد صار الصحيح عند أكثرهم محتجبا، والثابت مَصْرُوفاً عنه مُطَرَّحاً، وذلك كله لعدم معرفتهم بأحوال الرواة ومحلهم، ونقصان علمهم بالتمييز، وزهدهم فى تعلمه، وهذا خلاف ما كان عليه الأئمة من المحدثين، والأعلام من أسلافنا الماضين). اهـ

والحمد لله أولاً، وآخرأ على توفيقه وهده، وهو وحده المستعان لا إله
غيره، ولا ربَّ سواه.

وسبحانك الله، وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك، وأتوب
إليك.



مِيطْلَجَة

ذكر الدليل على ذم من لم يتثبت من ذكر الأحاديث
المعلولة، والشاذة، والمنكرة التي في الكتب المصنفة،
ويذكرها للناس.

اعلم رحمك الله أن علم العلل هو أدق علوم الحديث، وأغمض أنواع
الحديث، ولا يقوم به إلا من فهمه الله تعالى هذا العلم الثاقب.
قال ابن حجر رحمه الله في ((النكت)) (ج ٢ ص ٧١١): (وهذا الفن
أغمض أنواع الحديث، وأدقها مسلكاً، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى
فهماً غائصاً، وإطلاً حاوياً، وإدراكاً لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم
يتكلم فيه إلا أفراد من أئمة هذا الشأن وحُذِّقَهم، وإليهم المرجع في ذلك لما
جعل الله فيهم من معرفة ذلك، والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم
يبارس ذلك). اهـ

وقال ابن رجب رحمه الله في ((شرح العلل)) (ج ٢ ص ٦٦٢): (اعلم أن
معرفة صحة الحديث وسقيمه يحصل من وجهين:
أحدهما: معرفة رجاله، وثقتهم وضعفهم، ومعرفة هذا هين لأن الثقات
والضعفاء قد دونوا في كثير من التصانيف، وقد اشتهرت بشرح أحوالهم
التأليف.

الوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك.

وهذا هو الذي يحصل من معرفته واتقانه، وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث). اهـ

وقال ابن رجب رحمه الله في ((شرح العلل)) (ج ٢ ص ٦٦٢): (ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة، وكثرة المذاكرة، فإذا عدم المذاكرة به، فليكثر طلبة المطالعة في كلام الأئمة العارفين به كيحيى بن سعيد القطّان، ومن تلقى عنه كأحمد بن حنبل وابن مَعِين وغيرهما.

فمن رزق مطالعة ذلك وفهمه وفقهت نفسه فيه، وصارت له فيه قوة نفس وملكة، صلح له أن يتكلم فيه). اهـ

ومما لا ريب فيه أن كلّ جهدٍ لأيّ عالم فهو عُرضةٌ للأخذ والردّ، ولذا فإن العالم يورد عدداً من الأحاديث في كتبه، فيصيب في صحة بعضها، ويخطئ في البعض الآخر، فله أجر على اجتهاده في تبين السنة النبوية.

وقد أعلَّ العلماء غير ما حديث في كتب الأئمة ولم يقل أحد من العلماء بأن هذا فيه طعن في الأئمة، وفي كتبهم! ^(١).

قلت: وأحياناً لا يكفي عزو الحديث، والحكم عليه بذلك، بل لابد من جمع طرقه، وألفاظه حتى يتبين صوابه، أو خطؤه.

فعن الإمام يحيى بن معين رحمه الله قال: (لَوْ لَمْ نَكْتُبِ الْحَدِيثَ مِنْ ثَلَاثِينَ وَجْهًا مَا عَقَلْنَاهُ) ^(٢).

وفي رواية: (لو لم نكتب الحديث من مئة وجه ما وقعنا على الصواب).

وعن إياس بن معاوية رحمه الله قال: (إِيَّاكَ وَالشَّاذُّ مِنَ الْعِلْمِ).

أثر صحيح.

(١) ولذلك فقد سلك أهل السنة في هذا الزمان سبيل سلفهم في تمييز السنة، وتحذير المسلمين من نسبة الحديث إلى النبي ﷺ دون التحقق من ثبوته، حذراً من الوعيد الشديد، والتهديد الأكيد في قول النبي ﷺ.

(٢) أثر صحيح.

أخرجه الخطيب في ((الجامع لأخلاق الراوي)) (١٦٩٩)، وابن حبان في ((المجروحين)) (ج ١ ص ٣٣)، والخليلي في ((الإرشاد)) (ج ٢ ص ٥٩٥) من طرق عن العباس بن محمد الدوري قال: سمعت يحيى بن معين به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

أخرجه أحمد في ((المسائل)) (ص ٤٨)، وابن عساكر في ((تاريخ دمشق)) (ج ١٠ ص ١٩) من طريق عمر بن علي المقدّمي عن سفيان بن حسين عن إياس بن معاوية به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

وعن الإمام أحمد رحمه الله قال: (الحديث إذا لم تُجمَع طُرُقُه لم تفهمه، والحديث يفسّر بعضه بعضاً)^(١).

قلت: فإذا تأكدنا تفرد راوٍ، أو مخالفته من خلال الجمع والمقارنه، فلذلك يمنع النقد من تصحيحه، فقارن بين طرقه، وألفاظه بعين فاحصة، ونظرة نافذة، يتبين لك الصحيح منه والضعيف سنداً، أو متناً أو كلاهما.

قال الحافظ الخطيب البغدادي رحمه الله في ((الجامع)) (ج ٢ ص ٢٩٥):
(السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يُجمع بين طرقه، ويُنظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الاتقان والضبط). اهـ

—
(١) أثر حسن.

أخرجه الخطيب في ((الجامع لأخلاق الراوي)) (١٧٠٠) من طريق محمد بن أيوب المعافي قال: سمعت إبراهيم الحربي يقول: سمعت أحمد به.

قلت: وهذا سنده حسن.

وذكره ابن الصلاح في ((المقدمة)) (ص ٩١).

وقال ابن القيم رحمه الله في ((الفروسية)) (ص ٦٤): (وقد عَلِمَ أَنَّ صِحَّةَ الإسنادِ شرطٌ من شروطِ صحة الحديث، وليست موجبةً لصحة الحديث، فَإِنَّ الحديثَ إِنَّمَا يَصَحُّ بمجموعِ أمورٍ منها: صحةُ سنده، وانتفاءُ علته، وعدمُ شذوذه ونكارتة، وأن لا يكونَ روايه قد خالف الثقات، أو شذَّ عنهم). اهـ.

وقال الصنعاني رحمه الله في ((توضيح الأفكار)) (ج ١ ص ٢٣٤): (الحاصل أنه لا تَلَازُمَ بين الإسناد والمتن، إذ قد يَصُحُّ السندُ، أو يحسن لاستجماع شرائطهما، ولا يَصُحُّ المتن لشذوذ، أو علة، وقد لا يصح السندُ، ويصح المتن من طريق أخرى). اهـ.

قلت: وقد يُصحح بعض المحدثين حديثاً لتعدد طرقه دون النظر، والتفحص في متنه، ويكون في المتن مخالفة للقرآن، أو للأحاديث المتواترة الصحيحة، أو لقاعدة علمية تستند إلى جملةِ نصوصٍ من القرآن والسنة الصحيحة.

مثال ما يُنتقد من الأحاديث من جهة المتن، لأنه مناقض لما جاء في الآيات القرآنية، والأحاديث الصحيحة:

كحديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي أخرجه مسلم في ((صحيحه)) (٢٧٨٩) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي فَقَالَ: ((خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ

التُّرْبَةُ يَوْمَ السَّبْتِ، وَخَلَقَ فِيهَا الْجِبَالَ يَوْمَ الْأَحَدِ، وَخَلَقَ الشَّجَرَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، وَخَلَقَ الْمُكْرُوهَ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ، وَخَلَقَ النُّورَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ، وَبَثَّ فِيهَا الدَّوَابَّ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَخَلَقَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ الْعَصْرِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فِي آخِرِ الْخُلُقِ، وَفِي آخِرِ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ الْجُمُعَةِ فِيمَا بَيْنَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ^(١).

حديث منكر.

قلت: وقد أعلّ هذا الحديث غير واحدٍ من الحفاظ، وجعلوه من كلام كعب الأحمار!.

قال البخاري رحمه الله في ((التاريخ الكبير)) (ج ١ ص ٤١٣) بعد أن أورده من طريق أبي هريرة عن رسول الله ﷺ: (وقال بعضهم عن أبي هريرة عن كعب، وهو أصح).

(١) ويغلب على الظن أن أبا هريرة رضي الله عنه أوقفه عن كعب، ولكن بعض الرواة ممن رواه عنه أخطأ فجعله مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

فقد روى مسلم في كتاب ((التميز)) (ص ١٢٨) بإسناد صحيح عن بُكير الأشج قال: قال لنا بُسر بن سعيد: (اتقوا الله، وتحفظوا من الحديث، فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة رضي الله عنه فيحدث عن رسول الله، ويحدثنا عن كعب، ثم يقوم، فأسمعُ بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله ﷺ عن كعب، وحديث كعب عن رسول الله ﷺ).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((الفتاوى)) (ج ١٧ ص ٢٣٦): (هو حديثٌ معلولٌ قدح فيه أئمة الحديث كالبخاري وغيره، قال البخاري: الصحيح أنه موقوف على كعب الأحبار، وقد ذكر تعليقه البيهقي أيضاً، وبينوا أنه غلطٌ ليس مما رواه أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ، وهو مما أنكر الحذاق على مسلم إخرجه إياه). اهـ.

وقال ابن كثير رحمه الله في ((تفسيره)) (ج ٣ ص ٤٢٢) بعد أن أورد هذا الحديث عن مسلم: (فيه استيعاب الأيام السبعة، والله تعالى قد قال: (في ستة أيام)، ولهذا تكلم البخاري وغير واحد من الحفاظ في هذا الحديث، وجعلوه من رواية أبي هريرة عن كعب الأحبار ليس مرفوعاً). اهـ.

وقال ابن كثير رحمه الله في ((تفسيره)) (ج ١ ص ٩٩): (هذا الحديث من غرائب ((صحيح مسلم))!). اهـ.

وحديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه مرفوعاً: ((أُمَّتِي هَذِهِ أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ، لَيْسَ عَلَيْهَا عَذَابٌ فِي الْآخِرَةِ، عَذَابُهَا فِي الدُّنْيَا الْفِتْنُ، وَالزَّلَازِلُ، وَالْقَتْلُ)).
حديث منكر.

أخرجه أبوداود في ((سننه)) (٤٢٧٨)، وأحمد في ((المسند)) (ج ٤ ص ٤١٠)، والحاكم في ((المستدرک)) (ج ٤ ص ٤٤٤).

وقد صححه الشيخ الألباني رحمه الله في ((الصحيحة)) (٩٥٩) بمجموع طرقه.

وهذا الحديث -مع أن أكثر أسانيده لا تصح- منكر المتن، لأنه يخالف الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ من رواية غير واحد من أصحابه رضي الله عنهم: (أنه يخرج ناس من أمته من النار بالشفاعة).

قال البخاري رحمه الله في ((التاريخ الأوسط)) (ج ١ ص ٣٩٦) بعد أن أورد طُرُقَ هذا الحديث، وأبان عن عللها: (وفي أسانيدها نظر، والأول أشبه، والخبر عن النبي ﷺ في الشفاعة، وأن قوماً يُعَذَّبُونَ ثم يخرجون، أكثر وأبين). اهـ

وقال الوزير رحمه الله في ((تنقيح الأنظار)) (ص ٩٥): (المراد بصحة الإسناد، وحسنه، وضعفه من أساليب أهل الحديث أن يحكموا بالصحة، والحسن، أو الضعف على الأسانيد دون متن الحديث، فيقولون: إسناده صحيح، دون حديث صحيح، ونحو ذلك، وهذا كثير ما يقع في كلام الدارقطني والحاكم). اهـ

قلت: وتظهر براعة طالب الحديث في هذا الفن الشريف في الأحاديث التي تعددت أسانيدُها، ولا يخلو واحدٌ منها من مقال، فلا بدَّ له أن يُمَعِّنَ النظر في تلك الأسانيد، ويدرسها دراسة دقيقة وافية، ويتأكد من أن هذه

الطرق فيها من الضعف ما يُحتمل، فيصحح متن الحديث، أو يُحسِّنُه، أو يُضعِّفُه على حسب قواعد علم الحديث.

وهناك ظاهرة خطيرة شاعت، وزادت لا بُدَّ من التنبيه عليها: وهو أن كثيراً من طلبة العلم الذين شَدَّوا شيئاً من المعرفة في هذا العلم، وظنُّوا بأنفسهم أنَّهم قد بلغوا الغاية فيها، يَتَصَدَّدُونَ لتحقيق الكتب، وتخرِيج ما فيها من أحاديث، وَيُضَدِّرُونَ الأحكام عليها، بحسب ما عندهم من العلم!، وقد وقع لهم في أثناء ذلك أخطاء كثيرة، وأحكامٌ غير متزنة، ونتائجُ مبنية على قصور في الاطلاع، فهؤلاء ينبغي لهم أن لا يُقَحِّمُوا أنفسهم في هذا المجال إلا بعد أن يَتَمَرَّسُوا على يد مَنْ هو أَقْدَرُ منهم فيه، وأوسع اطلاعاً، وأمهر في معرفة دقائق هذا العلم وخفاياه.

وَابْنُ اللَّبُونِ إِذَا مَالَزَّ فِي قَرْنٍ

لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيسِ

وهؤلاء يرون أن ما يكتبونه من أحاديث غريبة ضعيفة في مؤلفاتهم أنها خير للناس في دينهم، فإذا هي شر للناس، حيث يتعبدون الله بها، بل هؤلاء يعتدون بها، والله المستعان.

قال الإمام مالك بن أنس رحمه الله: (شَرُّ الْعِلْمِ الْغَرِيبُ ، وَخَيْرُ الْعِلْمِ الظَّاهِرُ الَّذِي قَدْ رَوَاهُ النَّاسُ) ^(١).

وقال الإمام عبدالرزاق الصنعاني رحمه الله: (كُنَّا نَرَى أَنَّ غَرِيبَ الْحَدِيثِ خَيْرٌ ، فَإِذَا هُوَ شَرٌّ) ^(٢).

قلت: فينبغي للمؤلف أن يتشدد في الأحاديث النبوية، فلا يرويها إلا عن أهل المعرفة، وهذا أسلم له ولغيره، والله المستعان.

—
(١) أثرٌ حسن.

أخرجه الخطيب في ((الجامع لأخلاق الراوي)) (١٣٢٨) من طريق أحمد بن سهل بن حمدويه يقول: سمعت سهل بن المتوكل يقول: سمعت محمد بن عمر التيمي قال: سمعت مالك بن أنس به.

قلت: وهذا سنده حسن.

وذكره ابن عبد الهادي في ((سیر الحاث)) (ص ٩٣)، وابن رجب ((شرح العلل)) (ص ٢٣٤).

(٢) أثرٌ حسن.

أخرجه الخطيب في ((الجامع لأخلاق الراوي)) (١٣٣٠) من طريق أبي عبدالرحمن بن أبي الليث يقول: سمعت عبدالرحمن بن بشر بن الحكم يقول: سمعت عبدالرزاق به. قلت: وهذا سنده حسن.

وبوب الحافظ الخطيب البغدادي في ((الجامع لأخلاق الراوي)) (ج ٢ ص ١١٩): تجنب الرواية عن الضعفاء، والمخالفين من أهل البدع.

وبوب الحافظ الخطيب البغدادي في ((الكفاية)) (ج ١ ص ٤١٩): باب ترك الإحتجاج بمن غلبَ على حديثه الشواذ، ورواية المناكير، والغرائب من الأحاديث.

فعن الإمام إبراهيم بن أبي عليّة رحمه الله قال: (مَنْ كَمَلَ شَاذَ الْعُلَمَاءِ كَمَلَ شَرًّا كَثِيرًا)^(١).

وقال الإمام الشافعي رحمه الله: (لَيْسَ الشَّاذُّ مِنَ الْحَدِيثِ أَنْ يَرْوِيَ الثَّقَةُ حَدِيثًا لَمْ يَرْوِهِ غَيْرُهُ، إِنَّمَا الشَّاذُّ مِنَ الْحَدِيثِ أَنْ يَرْوِيَ الثَّقَاتُ حَدِيثًا

فَيَشِدُّ عَنْهُمْ وَاحِدٌ فَيَخَالِفُهُمْ)^(٢).

(١) أثر حسن.

أخرجه الخطيب في ((الكفاية)) (٣٩٢)، وابن عساكر في ((تاريخ دمشق)) (ج ٦ ص ٤٣٨) من طريق يحيى بن عثمان القرشي قال: حدثنا محمد بن حميد الحمص قال: حدثني إبراهيم بن أبي عليّة به.

قلت: وهذا سنده حسن.

(٢) أثر صحيح.

وفي رواية: (إِنَّمَا الشَّاذُّ أَنْ يَرُوِيَ الثَّقَّةُ حَدِيثًا يُخَالِفُ فِيهِ النَّاسَ، هَذَا الشَّاذُّ مِنَ الْحَدِيثِ).

قلت: ومن يحدث بالأحاديث الضعيفة في مؤلفاته، ولا يرجع عنها بعد نصحه، فلا يؤخذ عنه الحديث.

قال الحافظ ابن الجوزي رحمه الله في ((الموضوعات)) (ص ١٠٣):
(واعلم أن حديث المنكر يقشعر له جلد طالب العلم منه، وقلبه في الغالب). اهـ.

وقال الحسين بن منصور: سئل أحمد بن حنبل: عَمَّنْ نَكْتُبُ الْعِلْمَ؟
فَقَالَ: (عَنِ النَّاسِ كُلِّهِمْ، إِلَّا عَنْ ثَلَاثَةٍ، صَاحِبِ هَوَى يَدْعُو إِلَيْهِ، أَوْ كَذَّابٍ،

أخرجه ابن أبي حاتم في ((أدب الشافعي)) (ص ٢٣٣)، وابن عدي في ((الكامل)) (ج ١ ص ١٢٤)، والحاكم في ((المعرفة)) (ص ١١٩)، والبيهقي في ((مناقب الشافعي)) (ج ٢ ص ٣٠)، وفي ((معرفة السنن والآثار)) (ج ١ ص ٨)، والخطيب في ((الكفاية)) (٣٩٣) من طريق يونس بن عبد الأعلى قال: سمعت الشافعي به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

فَإِنَّهُ لَا يُكْتَبُ عَنْهُ قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ، أَوْ عَنْ رَجُلٍ يَغْلَطُ ، فَيُرَدُّ عَلَيْهِ فَلَا يَقْبَلُ^(١).

وقال الإمام ابن المبارك رحمه الله: (يُكْتَبُ الْحَدِيثُ إِلَّا عَنْ أَرْبَعَةٍ، غَلَاظٍ لَا يَرْجِعُ ، وَكَذَّابٍ، وَصَاحِبِ بِدْعَةٍ وَهَوَى يَدْعُو إِلَى بِدْعَتِهِ، وَرَجُلٍ لَا يَحْفَظُ، فَيُحَدِّثُ مِنْ حِفْظِهِ)^(٢).

وقال عبد الرحمن بن مهدي: كُنَّا عِنْدَ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ فَسُئِلَ: يَا أَبَا بَسْطَامٍ حَدِيثٌ مَنْ يُثْرِكُ؟ فَقَالَ: (مَنْ يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ، وَمَنْ يُكْثِرُ الْغَلَطَ ،

(١) أثر صحيح.

أخرجه الخطيب في ((الكفاية)) (٤١٠) من طريق محمد بن صالح يقول: سمعت أحمد بن المبارك يقول: سمعت الحسين بن منصور به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

(٢) أثر حسن.

أخرجه الخطيب في ((الكفاية)) (٤٠٧)، وابن عدي في ((الكامل)) (ج ١ ص ١٦١) من طريق قاسم السراج قال: سمعت إسحاق بن عيسى يقول: سمعت ابن المبارك به.

قلت: وهذا سنده حسن.

وَمَنْ يُخْطِئُ فِي حَدِيثٍ مُجْتَمِعٍ عَلَيْهِ، فَيَقِيمُ عَلَى غَلَطِهِ، فَلَا يَرْجِعُ، وَمَنْ رَوَى
عَنِ الْمَعْرُوفِينَ مَا لَا يَعْرِفُهُ الْمَعْرُوفُونَ^(١).

وفي رواية: (وَإِذَا رَوَى حَدِيثًا غَلَطًا مُجْتَمِعًا عَلَيْهِ، فَلَمْ يَتَّهِمْ نَفْسَهُ فَيَتْرُكْهُ،
طُرِحَ حَدِيثُهُ).

وَعَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (لَا تَنْظُرُوا إِلَى الْحَدِيثِ، وَلَكِنْ
انْظُرُوا إِلَى الْإِسْنَادِ، فَإِنْ صَحَّ الْإِسْنَادُ، وَإِلَّا فَلَا تَغْتَرَّ بِالْحَدِيثِ ، إِذَا لَمْ يَصِحَّ
الْإِسْنَادُ)^(٢).

(١) أثرٌ صحيح.

أخرجه الخطيب في ((الكفاية)) (٤٠١) و(٤١٢)، وابن أبي حاتم في ((الجرح
والتعديل)) (ج ٢ ص ٣١)، والدينوري في ((المجالسة)) (١٨٩٠) و(٣٠٥٢)،
والرامهرمزي في ((المحدث الفاصل)) (ص ٤٣٣)، وابن حبان في ((المجروحين)) (ج ١
ص ٧٧)، والعقيلي في ((الضعفاء الكبير)) (ج ١ ص ١٣)، وابن عدي في ((الكامل))
(ج ١ ص ١٦٣)، والحاكم في ((المعرفة)) (ص ٦٢) من طرق عن عبد الرحمن بن مهدي
به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

(٢) أثرٌ حسن.

أخرجه الخطيب في ((الجامع لأخلاق الراوي)) (ج ٢ ص ١٤٠) بإسناد حسن.

وَعَنْ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (إِنَّمَا يُعْلَمُ صِحَّةُ الْحَدِيثِ، بِصِحَّةِ
الْإِسْنَادِ)^(١).

وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (التَّفَقُّهُ فِي مَعَانِي الْحَدِيثِ نِصْفُ
الْعِلْمِ، وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ نِصْفُ الْعِلْمِ)^(٢).

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (يَنْبَغِي لِصَاحِبِ الْحَدِيثِ أَنْ يَكُونَ
مِثْلُ الَّذِي يَنْتَقِدُ الدَّرَاهِمَ ، فَإِنَّ الدَّرَاهِمَ فِيهَا الزَّيْفُ وَالْبَهْرَجُ، وَكَذَلِكَ
الْحَدِيثُ)^(٣).

وذكره الذهبي في ((السِّيَر)) (ج ٩ ص ١٨٨)، والشيخ الألباني في ((الصحيحة)) (ج ٦
ص ٤٠).

(١) أثر حسن.

أخرجه ابن عبد البر في ((التمهيد)) (ج ١ ص ٥٧) بإسناد حسن.

وذكره ابن رجب في ((شرح العلل)) (ج ١ ص ٣٦٠).

(٢) أثر صحيح.

أخرجه الرامهرمزي في ((المحدث الفاصل)) (ص ٣٢٠) بإسناد صحيح.

(٣) أثر حسن.

أخرجه الخطيب في ((الجامع لأخلاق الراوي)) (١٣٣٧)، وأبو نعيم في ((الحلية)) (ج ٥

ص ١٠٣). بإسناد حسن.

وقال ابن أبي حاتم رحمه الله في ((الجرح والتعديل)) (ج ١ ص ٥): (فلما لم نجد سبيلا إلى معرفه شيء من معاني كتاب الله، ولا من سنة رسول الله ﷺ إلا من جهة النقل والرواية، وجب أن نميز بين عدول الناقلة، والرواة وثقاتهم، وأهل الحفظ، والتثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة، والوهم وسوء الحفظ، والكذب، واختراع الأحاديث الكاذبة). اهـ

وقال ابن أبي حاتم رحمه الله في ((الجرح والتعديل)) (ج ١ ص ٣٥١): (تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره، فإن خالفه في الحمرة والصفاء عُلِمَ أنه مغشوش، ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره فإن خالفه في الماء والصلابة علم أنه زجاج، ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقله، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته). اهـ

وقال ابن أبي حاتم رحمه الله في ((الجرح والتعديل)) (ج ١ ص ٥): (ولما كان الدين هو الذي جاءنا عن الله عز وجل، وعن رسوله ﷺ بنقل الرواة حق علينا معرفتهم، ووجب الفحص عن الناقلة، والبحث عن أحوالهم). اهـ

وقال المعلمي رحمه الله: (إذا استنكر الأئمة المحققون المتن، وكان ظاهر السند الصحة، فإنهم يتطلبون له علة، فإذا لم يجدوا علة قاذحة مطلقاً، حيث

وقعت أعلوه بعله ليست قاذحة مطلقاً، ولكنهم يرونها كافية للقدح في ذلك المنكر^(١). اهـ.

قلت: ولا يكفي للمؤلف الرجوع عن الأحاديث الضعيفة أن يمسك عنها، بل يجب عليه أن يظهر للمسلمين أنه كان أخطأ في ذكره للأحاديث الضعيفة، وقد رجع عنها، بإصلاحه لكتابه.

وقال حمزة بن يوسف السهمي: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الدَّارْقُطَنِيَّ عَمَّنْ يَكُونُ كَثِيرَ الْخُطَا، قَالَ: (إِنْ نَبَّهْهُ عَلَيْهِ، وَرَجَعَ عَنْهُ فَلَا يَسْقُطُ، وَإِنْ لَمْ يَرْجَعْ سَقَطَ)^(٢).

قلت: ولا يؤخذ من المصنف إلا إذا كان صاحب سنة ثقة، وإلا ترك حديثه.

(١) (مقدمة تحقيق المعلمي للفوائد المجموعة) (ص ٨).

(٢) أثر صحيح.

أخرجه الخطيب في ((الكفاية)) (٤٢٣) من طريق علي بن محمد بن نصر الدينوري قال: سمعت حمزة بن يوسف السهمي به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

والخبر في ((سؤالات السهمي)) (ص ٧٢).

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (كَانُوا إِذَا آتَوْا الرَّجُلَ لِيَأْخُذُوا عَنْهُ،
نَظَرُوا إِلَى سَمْتِهِ، وَإِلَى صَلَاتِهِ ثُمَّ يَأْخُذُونَ عَنْهُ).
أثرٌ صحيحٌ.

أخرجه ابن شاهين في ((الضعفاء)) (ص ٤١)، وابن عبد البر في
((التمهيد)) (ج ١ ص ٤٧) من طريقين عن مغيرة عن إبراهيم النخعي به.
قلت: وهذا سنده صحيح.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي: لِمَ لَمْ تَكْتُبْ عن الوليد بن
صالح ؟، فقال: (رأيتُه في مسجد الجامع يسيءُ صلاته).
أثرٌ صحيحٌ.

أخرجه ابن شاهين في ((الضعفاء)) (ص ٤١) من طريق مكرم بن أحمد
نا عبد الله به.

والخبر في ((العلل ومعرفة الرجال)) (ص ٩٣).
وعن الشافعي رحمه الله قال: ((ويكون المحدث عالماً بالسنة، ثقة في دينه،
معروفاً بالصدق في حديثه، عدلاً فيما يُحدّث، عالماً بما يحمل من معاني
الحديث، بعيداً من الغلط...)).

أثرٌ صحيحٌ

أخرجه الرامهرمزي في ((المحدث الفصل)) (ص ٤٠٤) من طريق
 زكريا بن يحيى الساجي أن الربيع حدثهم قال: قال الشافعي فذكره.
 قلت: وهذا سنده صحيح.

وذكره الشافعي في كتابه ((الرسالة)) (ص ٣٤٤).
 وقال الشافعي رحمه الله في ((الرسالة)) (ص ٣٥٠): ((وَمَنْ كَثُرَ غَلَطُهُ
 مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلُ كِتَابٍ صَحِيحٍ: لَمْ نَقْبَلْ حَدِيثَهُ، كَمَا يَكُونُ مِنْ
 أَكْثَرِ الْغَلَطِ فِي الشَّهَادَةِ لَمْ نَقْبَلْ شَهَادَتَهُ)). اهـ

وقال الشافعي رحمه الله ((وكان ابن سيرين، والنخعي، وغير واحد من
 التابعين يذهبون إلى ألا يقبلوا الحديث إلا عن من عُرِفَ))^(١).
 وقال الشافعي رحمه الله: ((وما لقيت أحداً من أهل العلم يخالف هذا
 المذهب))^(٢).

(١) أثر صحيح.

أخرجه الرامهرمزي في ((المحدث الفاصل)) (ص ١٠٥) بإسناد صحيح.

(٢) أثر صحيح.

أخرجه الرامهرمزي في ((المحدث الفاصل)) (ص ١٠٥) بإسناد صحيح.

وعن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((إِنَّ مِنْ أَفْرَى الْفِرَى مَنْ قَوْلَنِي مَا لَمْ أَقُلْ، وَمَنْ أَرَى عَيْنِي فِي الْمَنَامِ مَا لَمْ تَرَى، وَمَنْ ادَّعَى إِلَيَّ غَيْرَ أَبِيهِ))^(١).

قلت: فهلاك الأمة بالعصبية لآراء الرجال، ثم الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم عن غير الثقة في الدين.

وقال الربيع بن سليمان: قال الشافعي -حاكياً عن سائل سأل- فقال: ((قد أراك تقبل شهادة من لا تقبل حديثه؟!، فقلت: لِكَبَرِ أَمْرِ الْحَدِيثِ، وموقعه من المسلمين)).

أثرٌ صحيحٌ

أخرجه الخطيب في ((الكفاية)) (٥١٦) من طريق أحمد بن جعفر الختلي حدثنا أحمد بن موسى الجوهري ثنا الربيع بن سليمان به.
قلت: وهذا سنده صحيح.

(١) أخرجه البخاري في ((صحيحه)) (ج ٤ ص ٢١٩)، وأحمد في ((المسند)) (ج ٤ ص ١٠٦)، والشافعي في ((الرسالة)) (ص ٣٥٥)، وفي ((المسند)) (٣٩٥٠).

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في ((فتح الباري)) (ج ١ ص ٢٠٢):
 (والثقة إذا حدث بالخطأ، فحُمِلَ عنه وهو لا يشعر أنه خطأ، يُعمل به على
 الدوام للوثوق بنقله، فيكون سبباً للعمل بما لم يقله الشارع). اهـ

قلت: ومن هنا تأتي فائدة الاشتغال بهذا العلم.

قال الحافظ الخطيب رحمه الله في ((الجامع)) (ج ٢ ص ٢٩٤): (مَعْرِفَةُ
 الْعِلَلِ أَجَلُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ يَرَأُسُهُ غَيْرُ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرَحِ
 وَالتَّعْدِيلِ). اهـ

وقال الإمام عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: (لَأَنْ أَعْرِفَ عِلَّةَ حَدِيثٍ هُوَ عِنْدِي
 أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْتُبَ عِشْرِينَ حَدِيثًا لَيْسَ عِنْدِي)^(١).

وقال الحافظ الخطيب رحمه الله في ((الجامع)) (ج ٢ ص ٣٠٠): (بَيَّانُ أَنَّ
 مَنْ عِلِمَ مِنْ حَالِ الرُّوَاةِ أَمْرًا لَا يَجُوزُ مَعَهُ قَبُولُ رِوَايَتِهِمْ، وَجَبَ عَلَيْهِ

—
 (١) أثرٌ صحيح.

أخرجه ابن أبي حاتم في ((الجرح والتعديل)) (ج ١ ص ٩)، والحاكم في ((المعرفة))
 (ص ١١٢)، والخطيب في ((الجامع لأخلاق الراوي)) (ج ٢ ص ٢٩٥) من طريق أحمد
 بن سلمة قال: سمعت أبا قدامة السرخسي يقول: سمعت عبدالرحمن بن مهدي به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

إِظْهَارُهُ، لِأَنَّ الْحَدِيثَ لَا يُكْتَفَى فِي قَبُولِهِ لِمَجَرَّدِ الصَّلَاحِ وَالْعِبَادَةِ، كَمَا لَا يُكْتَفَى بِذَلِكَ فِي قَبُولِ الشَّهَادَةِ). اهـ

وقال الحافظ أبو عبدالله الحاكم في ((معرفة علوم الحديث)) (ص ٣٥٩): (وَإِنَّمَا يُعَلَّلُ الْحَدِيثُ مِنْ أَوْجِهٍ لَيْسَ لِلْجَرْحِ فِيهَا مَدْخَلٌ، فَإِنَّ حَدِيثَ الْمُجْرُوحِ سَاقِطٌ وَاهٍ، وَعِلَّةُ الْحَدِيثِ، يَكْثُرُ فِي أَحَادِيثِ الثَّقَاتِ أَنْ يُحَدِّثُوا بِحَدِيثٍ لَهُ عِلَّةٌ، فَيَخْفَى عَلَيْهِمْ عِلْمُهُ، فَيَصِيرُ الْحَدِيثُ مَعْلُولاً). اهـ

وقال ابن رجب رحمه الله في ((فتح الباري)) (ج ١ ص ٣٦٢) بعدما ذكر رواية أبي إسحاق عن الأسود عن أبيه عن عائشة قال: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنَامُ وَهُوَ جُنُبٌ، وَلَا يَمَسُّ مَاءً): (وَهَذَا الْحَدِيثُ مِمَّا اتَّفَقَ أئِمَّةُ الْحَدِيثِ مِنَ السَّلَفِ عَلَى إِنْكَارِهِ عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ ،، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحِ الْمِصْرِيِّ الْحَافِظُ: لَا يَحِلُّ أَنْ يُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ؛

يعني: أَنَّهُ خَطَأٌ مَقْطُوعٌ بِهِ ، فَلَا تَحُلُّ رَوَايَتُهُ مِنْ دُونِ بَيَانِ عِلَّتِهِ .

وَأَمَّا الْفُقَهَاءُ الْمُتَأَخَّرُونَ، فَكَثِيرٌ مِنْهُمْ نَظَرَ إِلَى ثِقَةِ رِجَالِهِ، فَظَنَّ صِحَّتَهُ، وَهَؤُلَاءِ يَظُنُّونَ أَنَّ كُلَّ حَدِيثٍ رَوَاهُ ثِقَةٌ فَهُوَ صَحِيحٌ، وَلَا يَتَفَتَّحُونَ لِدَقَائِقِ عِلْمِ عِلَلِ الْحَدِيثِ، وَوَافِقُهُمْ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ الْمُتَأَخِّرِينَ كَالطَّحَاوِيِّ وَالْحَاكِمِ، وَالْبَيْهَقِيِّ). اهـ

قلت: وفي هذا دلالة على أهمية علم العلل جملة وتفصيلاً.

قال نعيم بن حماد: قلت لعبد الرحمن بن مهدي: كيف تعرف صحيح الحديث من خطئه؟ قال: (كما يعرف الطبيب المجنون)^(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((الفتاوى)) (ج ١٣ ص ٣٥٢): (و"المقصود هنا" أن تعدد الطرق مع عدم التشاعر أو الاتفاق في العادة يوجب العلم بمضمون المنقول؛ لكن هذا يستفاد به كثيرا في علم أحوال الناقلين).

وفي مثل هذا يستفاد برؤية المجهول، والسبب الحفظ وبالحديث المرسل ونحو ذلك؛ ولهذا كان أهل العلم يكتبون مثل هذه الأحاديث ويقولون: إنه يصلح للشواهد والإعتبار ما لا يصلح لغيره قال أحمد: قد أكتب حديث الرجل لأعبره^(٢)، ومثل هذا بعبد الله بن لهيعة قاضي مصر؛ فإنه

(١) أثر صحيح.

أخرجه البيهقي في ((دلائل النبوة)) (ج ١ ص ٣١)، وابن أبي حاتم في ((الجرح والتعديل)) (ج ١ ص ٢٥٢)، والخطيب في ((الجامع لأخلاق الراوي)) (ج ٢ ص ٣٨٢) وإسناده صحيح.

(٢) يشير إلى قول الإمام أحمد رحمه الله حيث قال: (ما حديث ابن لهيعة بحجة، وإني لأكتب كثيرا مما أكتب أعبر به ويقوي بعضه بعضا).

أخرجه الخطيب في ((الجامع لأخلاق الراوي)) (ج ٢ ص ٢٨٤) بإسناد صحيح.

كَانَ مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ حَدِيثًا وَمِنْ خِيَارِ النَّاسِ ؛ لَكِنْ بِسَبَبِ احْتِرَاقِ كُتُبِهِ وَقَعَ فِي حَدِيثِهِ الْمُتَأَخَّرِ غَلَطٌ فَصَارَ يُعْتَبَرُ بِذَلِكَ، وَيَسْتَشْهَدُ بِهِ، وَكَثِيرًا مَا يَقْتَرِنُ هُوَ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَاللَّيْثُ حُجَّةٌ ثَبَتَ إِمَامٌ.

وَكَمَّا أَنَّهُمْ يَسْتَشْهَدُونَ وَيَعْتَبِرُونَ بِحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ سُوءُ حِفْظٍ؛ فَإِنَّهُمْ أَيْضًا يُضَعِّفُونَ مِنْ حَدِيثِ الثَّقَةِ الصَّدُوقِ الضَّابِطِ أَشْيَاءَ تُبَيِّنُ لَهُمْ أَنَّهُ غَلَطَ فِيهَا بِأُمُورٍ يَسْتَدِلُّونَ بِهَا، وَيُسَمُّونَ هَذَا "عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ" وَهُوَ مِنْ أَشْرَفِ عُلُومِهِمْ بِحَيْثُ يَكُونُ الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ ثَقَّةٌ ضَابِطٌ وَغَلَطَ فِيهِ، وَغَلَطُهُ فِيهِ عُرِفَ ؛ إِمَّا بِسَبَبِ ظَاهِرٍ خَفِيَ كَمَا عَرَفُوا { أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ وَأَنَّهُ صَلَّى فِي الْبَيْتِ رَكْعَتَيْنِ } وَجَعَلُوا رِوَايَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ لِمُتَزَوِّجِهَا حَرَامًا ؛ وَلِكَوْنِهِ لَمْ يُصَلِّ مِمَّا وَقَعَ فِيهِ الْغَلَطُ، وَكَذَلِكَ أَنَّهُ "اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ" وَعَلِمُوا أَنَّ قَوْلَ ابْنِ عُمَرَ : " إِنَّهُ اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ " مِمَّا وَقَعَ فِيهِ الْغَلَطُ وَعَلِمُوا أَنَّهُ تَمَتَّعَ وَهُوَ آمِنٌ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَأَنَّ قَوْلَ عُثْمَانَ لِعَلِيٍّ : " كُنَّا يَوْمَئِذٍ خَائِفِينَ " مِمَّا وَقَعَ فِيهِ الْغَلَطُ وَأَنَّ مَا وَقَعَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْبُخَارِيِّ { أَنَّ النَّارَ لَا تَمْتَلِي حَتَّى يُنْشِئَ اللَّهُ لَهَا خَلْقًا آخَرَ } مِمَّا وَقَعَ فِيهِ الْغَلَطُ وَهَذَا كَثِيرٌ.

وَالنَّاسُ فِي هَذَا الْبَابِ طَرَفَانِ : طَرَفٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ، وَنَحْوِهِمْ مِمَّنْ هُوَ
بَعِيدٌ عَنْ مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِهِ لَا يُمَيِّزُ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ، فَيَشْكُ فِي
صِحَّةِ أَحَادِيثٍ أَوْ فِي الْقَطْعِ بِهَا مَعَ كَوْنِهَا مَعْلُومَةً مَقْطُوعًا بِهَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ
بِهِ، وَطَرَفٌ مِمَّنْ يَدَّعِي اتِّبَاعَ الْحَدِيثِ وَالْعَمَلِ بِهِ؛ كُلَّمَا وَجَدَ لَفْظًا فِي حَدِيثٍ
قَدْ رَوَاهُ ثِقَةً، أَوْ رَأَى حَدِيثًا بِإِسْنَادٍ ظَاهِرُهُ الصَّحَّةُ يُرِيدُ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ مِنْ
جِنْسِ مَا جَزَمَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِصِحَّتِهِ، حَتَّى إِذَا عَارَضَ الصَّحِيحَ الْمَعْرُوفَ أَخَذَ
يَتَكَلَّفُ لَهُ التَّوِيلَاتِ الْبَارِدَةَ أَوْ يَجْعَلُهُ دَلِيلًا لَهُ فِي مَسَائِلِ الْعِلْمِ، مَعَ أَنَّ أَهْلَ
الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ يَعْرِفُونَ أَنَّ مِثْلَ هَذَا غَلَطٌ). اهـ

وَقَالَ أَبُو شَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (الْمَوْمِل) (ص ١٢٥): (وَأُثْمَةُ
الْحَدِيثِ هُمُ الْمُعْتَبَرُونَ الْقُدُوةَ فِي فَنِّهِمْ، فَوَجَبَ الرُّجُوعُ إِلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ،
وَعَرَضُ آرَاءِ الْفُقَهَاءِ عَلَى السُّنَنِ، وَالْآثَارِ الصَّحِيحَةِ، فَمَا سَاعَدَهُ الْأَثَرُ فَهُوَ
الْمُعْتَبَرُ، وَإِلَّا فَلَا).

وَلَا تُبْطَلُ الْخَبَرُ بِالرَّأْيِ، بَلْ تُضَعَّفُ إِنْ كَانَ عَلَى اخْتِلَافٍ وَجُوهِ الضَّعْفِ
مِنْ عِلَلِ الْحَدِيثِ الْمَعْرُوفَةِ عِنْدَ أَهْلِهِ، أَوْ بِإِجْمَاعِ الْكَافَّةِ عَلَى خِلَافِهِ، وَقَدْ يَظْهَرُ
ضَعْفُ الْحَدِيثِ وَقَدْ يُخْفَى.

وَأَقْرَبُ مَا يُؤْمَرُ بِهِ فِي ذَلِكَ أَنَّكَ مَتَى رَأَيْتَ حَدِيثًا خَارِجًا عَنْ دَوَائِرِ
الْإِسْلَامِ كَالْمَوْطَأِ، وَمُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَالصَّحِيحَيْنِ، وَسُنَنِ أَبِي دَاوُدَ،

والترمذي، والنسائي ونحوها ممّا تقدّم ذكره، وممّا لم نذكره، فانظر فيه؛ فإن كان له نظير في الصّحاح، والحسان، قُرب أمره، وإن رأيتُه يباين الأصول، وارتبّت به، فتأمّل رجال إسناده، واعتبر أحوالهم من الكتب المصنّفة في ذلك، وأصعب الأحوال أن يكون رجال الإسناد كلّهم ثقات، ويكون متن الحديث موضوعاً عليهم، أو مقلوباً، أو قد جرى فيه تدليس، ولا يعرف هذا إلا التّقاد من علماء الحديث، فإن كنت من أهله فبه، وإلا فاسأل عنه أهله). اهـ.

وقال الإمام الأوزاعي رحمه الله: (كنا نسمع الحديث فنعرّضه على أصحابنا كما نعرض الدرهم الزائف، فما عرفوا منه أخذنا، وما أنكرنا تركنا)^(١).

(١) أثر صحيح.

أخرجه الرامهرمزي في ((المحدث الفاصل)) (٢١٧)، والخطيب في ((الكفاية)) (٤٣١)، وأبو نعيم في ((المستخرج على صحيح مسلم)) (ج ١ ص ٥١)، وابن عساكر في ((تاريخ دمشق)) (ج ٣٥ ص ١٨٥) من طريقين عن أحمد بن أبي الحواري ثنا الوليد بن مسلم قال: سمعت الأوزاعي به.

قلت: وهذا إسناده صحيح.

وقال ابن القيم رحمه الله في ((تهذيب السنن)) (ج ٥ ص ٢٢٩) في كلامه على الأصوليين، والفقهاء في طريقة كلامهم على الأحاديث: (والصواب في ذلك طريقة أئمة هذا الشأن العالمين به، وبعلله، وهو النظر، والتّمهُر في العلل، والنظر في الواقفين، والرافعين، والمُرسِلين، والواصلين: أنّهم أكثر، وأوثق، وأخصّ بالشيخ، وأعرف بحديثه إلى غير ذلك من الأمور التي يجزّون معها بالعلّة المؤثّرة في موضع، وبانتفائها في موضع آخر، لا يرتضون طريق هؤلاء^(١)، ولا طريق هؤلاء^(٢)). اهـ

وعن يحيى بن سعيد القطان رحمه الله قال: (تساهلوا في أخذ التفسير عن قوم لا يؤثّق بهم في الحديث، ثمّ ذكر ليّ بن أبي سليم، وجوير بن سعيد، والضّحّاك ومحمّد بن السائب، وقال: هؤلاء لا يُحمّد أمرهم، ويكتب التفسير عنهم)^(٣).

(١) يعني أهل الحديث لا يرضون طريقة الأصوليين في تقديمهم للأحاديث، لأنهم لا يعلمون أصول الحديث.

(٢) كذلك الفقهاء.

(٣) أثر حسن.

أخرجه الخطيب في ((الجامع لأخلاق الراوي)) (ج ٢ ص ٢٨٦)، والبيهقي في ((دلائل النبوة)) (ج ١ ص ٣٥) وإسناده حسن.

قلت: يجب أن نُحسن النظر فيما يَصَّحُّ، وما لا يَصَّحُّ من التفسير، والأحاديث، والكتب، اللهم غفرًا.

قال الخطيب البغدادي رحمه الله في ((الجامع لأخلاق الراوي)) (ج ٢ ص ٣٠٠): (مَنْ عَلِمَ مِنْ حَالِ الرُّوَاةِ أَمْرًا لَا يَجُوزُ مَعَهُ قَبُولُ رِوَايَتِهِمْ، وَجَبَ عَلَيْهِ إِظْهَارُهُ ، لِأَنَّ الْحَدِيثَ لَا يُكْتَفَى فِي قَبُولِهِ لِمَجَرَّدِ الصَّلَاحِ وَالْعِبَادَةِ^(١)، كَمَا لَا يُكْتَفَى بِذَلِكَ فِي قَبُولِ الشَّهَادَةِ). اهـ.

وقال ابن حجر رحمه الله في ((اللائلي المنتورة في الأحاديث المشهورة)): (وقد رأيت ما هو أهم من ذلك ، وهو تبين الأحاديث المشتهرة على ألسنة العوام وكثير من الفقهاء الذين لا معرفة لهم بالحديث ، وهي: إما أن يكون لها أصل يتعذر الوقوف عليه لغرابة موضعه ، أو لذكره في غير مَظَنَّتِهِ ، وربما نفاه بعضهم لعدم اطلاعه عليه ، والنافي له كمن نفى أصلاً من الدين ، وضل عن طريقه المبين ، وأما لا أصل لها البتة ، فالناقل لها يدخل تحت ما

(١) قال الخطيب في ((الجامع)) (ج ٢ ص ٣٨٥): (فمن الأحاديث ما تخفى عليه، فلا يقف عليها إلا بعد النظر الشديد، ومضي الزمان البعيد). اهـ.

رواه البخاري في ثلاثياته من قوله صلى الله عليه وسلم " من نقل عني ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار" ^(١). اهـ

وقال الإمام يزيد بن أبي حبيب رحمه الله: (إذا سمعتَ الحديث؛ فأنشده كما تنشد الضالة، فإن عُرِفَ، وإلا فدَعُهُ) ^(٢).

وقال اللَّكْنَوِيُّ الهندي رحمه الله في ((الأجوبة الفاضلة)) (ص ٢٩):
(وقد كَثُرَ في هذه الأمة وضع الأحاديث على النبي ﷺ.

فمنهم: من وضعوا أحاديث في الأحكام، وتقولوا بالحلال والحرام.
ومنهم: من وضعوا أحاديث في فضائل الصحابة، والتابعين، والأئمة
المجتهدين، والأماكن والبلدان، والمساكن والأوطان.

ومنهم: من وضعوا أحاديث في مثالب الصحابة، والأئمة، ومعاييبهم،
إلى غير ذلك من أغراضهم، ومطالبهم، إمَّا تَعْتُنَّا وَعِنَادًا، وإمَّا تَعْصَبًا
وفسادًا، وإمَّا غَيْرَ ذَلِكَ مما هو مبسوطٌ في محلِّه، ومقرَّرٌ في مقرِّه، فارتفعَ

(١) انظر: ((كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس))
للعجلوني (ج ١ ص ٧).

(٢) نقله عنه ابن عبد الهادي الحنبلي في ((سِيرَ الحاث)) (٩١)، وأبو داود في ((الرسالة))
(ص ٣٠).

الأمان عن الأخبار، ما لم يُوجد لها سندٌ معتمدٌ، أو اعتمدَ به واحدٌ من الأخبار.

ومن ههنا نَصُّوا على أنه لا عبرة للأحاديث المنقولة في الكتب المبسوطة ما لم يَظهر سَنَدُها، أو يُعَلَمَ اعتمادُ أربابِ الحديث عليها، وإن كان مصَنَّفُها فقيهاً جليلاً يعتمد عليه في نقل الأحكام، وحكم الحلال والحرام.

ألا تَرَى إلى صاحبِ ((الهداية)) من أَجَلَّةِ الحنَفِيَّةِ، والرَّافِعِي شارح ((الوجيز)) من أَجَلَّةِ الشَّافِعِيَّةِ - مع كونها ممن يُشار إليه بالأنامل، وَيَعْتَمَدُ عليه الأماجدُ والأماثل - قد ذكرا في تصانيفهما ما لا يُوجد له أثر عند خبير بالحديث يُستفسر، كما لا يخفى على من طالع ((تخريج أحاديث الهداية))^(١) للزيلعي، و((تخريج أحاديث شرح الرافعي))^(٢) لابن حجر العسقلاني، وإذا كان حال هؤلاء الأَجَلَّةِ هذا، فما بالك بغيرهم من الفقهاء الذين يتساهلون في إيراد الأخبار، ولا يتعمَّقون في سَنَدِ الآثار! اهـ.

(١) هو المسمَّى ((نصب الراية)).

(٢) هو المسمَّى: ((التلخيص الحبير)).

وقال عَلِيُّ الْقَارِي رحمه الله في ((الأسرار المرفوعة)) (ص ٣٤٢) تحت حديث: (مَنْ قَضَى صَلَاةً مِنَ الْفَرَائِضِ فِي آخِرِ جُمُعَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، كَانَ ذَلِكَ جَابِراً لِكُلِّ صَلَاةٍ فَائِتَةٍ فِي عُمْرِهِ إِلَى سَبْعِينَ سَنَةً):

(بَاطِلٌ قَطْعًا، لِأَنَّهُ مُنَاقِضٌ لِلْإِجْمَاعِ، عَلَى أَنَّ شَيْئًا مِنَ الْعِبَادَاتِ لَا يَقُومُ مَقَامَ فَائِتَةٍ سَنَوَاتٍ، ثُمَّ لَا عِبْرَةَ بِنَقْلِ صَاحِبِ ((النَّهَائَةِ))، وَلَا بِبَقِيَّةِ شُرَاحِ ((الْهُدَايَةِ))^(١) فَإِنَّهُمْ لَيَسُوا مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَلَا أَسْنَدُوا الْحَدِيثَ إِلَى أَحَدٍ مِنَ الْمُخَرِّجِينَ). اهـ

وقال اللَّكْنَويُّ الهندي في ((عمدة الرعاية)) (ج ١ ص ١٣) تعليقاً على كلام عَلِيِّ الْقَارِي هذا: (وهذا الكلام من القاري أفاد فائدة حسنة، وهي أن الكتب الفقهية، وإن كانت معتبرة في أنفُسِها بحسب المسائل الفرعية، وكان مُصَنِّفُهَا أيضاً من المُعْتَبَرِينَ، والفقهاء الكاملين؛ لَا يُعْتَمَدُ عَلَى الْأَحَادِيثِ الْمُنْقُولَةِ فِيهَا اعْتِمَاداً كَلِيّاً، وَلَا يُجْزَمُ بِوَرُودِهَا، وبشوبتها قطعاً بمجرر وقوعها فيها).

فكم من أحاديث ذُكِرَتْ فِي الْكُتُبِ الْمُعْتَبَرَةِ، وَهِيَ مَوْضُوعَةٌ وَمُخْتَلَقَةٌ... نعم إذا كان مؤلّف ذلك الكتاب من المُحَدِّثِينَ أَمَكْنَ أَنْ يُعْتَمَدَ عَلَى حَدِيثِهِ

(١) وهؤلاء من فقهاء الحنفية!

الذي ذكره فيه، وكذا إذا أُسْنَدَ الْمُصَنَّفُ الْحَدِيثَ إِلَى كِتَابٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ
أَمَكْنَ أَنْ يُؤْخَذَ بِهِ إِذَا كَانَ ثَقَّةً فِي نَقْلِهِ.

وَالسِّرُّ فِيهِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالاً، وَلِكُلِّ فِرٍّ رَجَالاً،
وَخَصَّ كُلَّ طَائِفَةٍ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ بِنُوعٍ فَضِيلَةٍ لَا تَجِدُهَا فِي غَيْرِهَا.

فَمِنَ الْمُحَدِّثِينَ: مَنْ لَيْسَ لَهُمْ حِظٌّ إِلَّا رَوَايَةُ الْأَحَادِيثِ، وَنَقْلُهَا مِنْ دُونِ
التَّفَقُّهِ، وَالْوَصُولُ إِلَى سِرِّهَا.

وَمِنَ الْفُقَهَاءِ: مَنْ لَيْسَ لَهُمْ حِظٌّ إِلَّا ضَبْطُ الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ مِنْ دُونِ
المَهَارَةِ فِي الرِّوَايَاتِ الْحَدِيثِيَّةِ^(١).

فَالْوَاجِبُ إِنْ نُزِّلَ كُلًّا مِنْهُمْ فِي مَنَازِلِهِمْ، وَنَقِفَ عِنْدَ مَرَاتِبِهِمْ). اهـ

(١) قلت: فالأحاديث التي ذكرها هؤلاء المصنّفون لم يذكروا سندها، ولا أسندوها إلى
أحدٍ من المُخَرِّجِينَ، وقبول الحديث الذي لا سند له ليس من شأن العاقلين، فإن بين النبي
ﷺ وبين هؤلاء الناقلين مفازاً تنقطع فيها مطايا السائرين، فكيف يجوز الاستناد بمُجَرَّدِ
قولهم: قال النبي ﷺ: كذا وكذا.

فلا بدّ من ذكر السند، وتحقيق أحوال الرجال فيه، وتشخيصهم، وكشف عدالتهم،
ليكتسب الحديث به صفة القبول إن وُجِدَتْ فِي رَوَاتِهِ صِفَاتُ الْقَبُولِ، أَوْ صِفَةُ الرَّدِّ إِنْ
كَانَتْ فِي رَوَاتِهِ صِفَاتُ الرَّدِّ.

وبدون ذلك فلاستناد به لا يليق بمن له أدنى مُسَكَّة.

قلت: لذلك لا يجوز نقل الأحاديث النبوية إلا من كتب أهل الحديث المعتمدة المتداولة، بخلاف كتب الفقه لما فيها من الأحاديث الضعيفة الكثيرة، والله المستعان.

قال اللَّكْنَويُّ الهندي رحمه الله في ((الأجوبة الفاضلة)) (ص ٣٥) عن الفقهاء: (أحالوا نقد الأسانيد على نُقَادِ الحديث، لكونهم أغنوههم عن الكشف الحثيث، إذ ليس من وظيفتهم البحث عن كيفية رواية الأخبار، إنما هو من وظيفة حَمَلَةِ الآثار، فلكلِّ مقام مقال، ولكلِّ فنِّ رجال). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((الفتاوى)) (ج ١٣ ص ٣٥٤): (وَفِي "التَّفْسِيرِ" مِنْ هَذِهِ الْمَوْضُوعَاتِ قِطْعَةٌ كَبِيرَةٌ؛ مِثْلُ الْحَدِيثِ الَّذِي يَرْوِيهِ الثَّعْلَبِيُّ وَالْوَاحِدِيُّ وَالزُّخْمَشَرِيُّ فِي فَصَائِلِ سُورِ الْقُرْآنِ سُورَةُ سُورَةٍ؛ فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَ "الثَّعْلَبِيُّ" هُوَ فِي نَفْسِهِ كَانَ فِيهِ خَيْرٌ وَدِينٌ وَكَانَ حَاطِبَ لَيْلٍ يَنْقُلُ مَا وَجَدَ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ مِنْ صَحِيحٍ، وَضَعِيفٍ، وَمَوْضُوعٍ وَ"الْوَاحِدِيُّ" صَاحِبُهُ كَانَ أَبْصَرَ مِنْهُ بِالْعَرَبِيَّةِ ؛ لَكِنْ هُوَ أَبْعَدُ عَنِ السَّلَامَةِ، وَاتَّبَعَ السَّلَفَ، وَالبغوي تفسيره مُخْتَصَرٌ مِنَ الثَّعْلَبِيِّ لَكِنَّهُ صَانَ تَفْسِيرَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ، وَالْأَرَءِ الْمُبْتَدَعَةِ، وَالْمَوْضُوعَاتُ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ كَثِيرَةٌ مِثْلُ الْأَحَادِيثِ الْكَثِيرَةِ الصَّرِيحَةِ فِي الْجَهْرِ بِالْبَسْمَلَةِ). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج ٧ ص ٢٨٩): (و قد أجمع أهل العلم بالحديث على أن مجرد رواية صاحب "الفردوس" لا تدل على أن الحديث صحيح، فابن شيرويه الدَّيْلَمِيُّ الهمذاني ذكر في هذا الكتاب أحاديث كثيرة صحيحة، وأحاديث حسنة، وأحاديث موضوعة، وإن كان من أهل العلم و الدين، ولم يكن ممن يكذب هو، لكنه نقل ما في كتب الناس، والكتب فيها الصدق، والكذب، ففعل كما فعل كثير من الناس في جمع الأحاديث، إمَّا بالأسانيد، وإمَّا محذوفة الأسانيد). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج ٧ ص ٣١٠): (فان قيل؛ فهذا الحديث قد ذكره طائفة من المفسرين، والمصنِّفين في الفضائل، كالثعلبي، والبعثي، وأمثالهما، والمغازلي قيل له: مجرد رواية هؤلاء لا توجب ثبوت الحديث باتفاق أهل العلم بالحديث؛ فان كنت هؤلاء من الأحاديث الموضوعة ما اتفق أهل العلم على أنه كذب موضوع، وفيها شيء كثير يُعلم بالأدلة اليقينية السمعية، و العقلية أنها كذب، بل فيها ما يُعلم بالاضطرار أنه كذب، و الثعلبي و أمثاله لا يتعمَّدون الكذب، بل فيهم من الصلاح و الدين ما يمنعهم من ذلك، لكن ينقلون ما وجدوه في الكتب، ويروون ما سمعوه، وليس لاحدهم من

الخبرة بالأسانيد ما لأئمة الحديث، كشعبة، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وإسحاق، ومحمد بن يحيى الذهلي، والبخاري، ومسلم، وأبي داود، والنسائي، وأبي حاتم، وأبي زرعة الرازيين، وأبي عبد الله بن منده، والدارقطني، وأمثال هؤلاء من أئمة الحديث، ونقّاده، وحكّامه، وحفّاظه الذين لهم خبرة، ومعرفة تامة بأحوال النبي صلى الله عليه وسلم، وأحوال من نقل العلم، والحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة، والتابعين، وتابعيهم، ومن بعدهم من نقلة العلم، وقد صنفوا الكتب الكثيرة في معرفة الرجال الذين نقلوا الآثار، وأسماءهم، وذكروا أخبارهم، وأخبار من أخذوا عنه، ومن أخذ عنهم مثل كتاب "العلل و أسماء الرجال" عن يحيى القطان، وابن المديني، وأحمد، وابن معين، والبخاري، ومسلم، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والترمذي، وأحمد بن عدي، وابن حبان، وأبي الفتح الأزدي، والدارقطني، وغيرهم، وتفسير الثعلبي فيه أحاديث موضوعة، وأحاديث صحيحة، ومن الموضوع فيه الأحاديث التي في فضائل السور: سورة سورة وقد ذكر هذا الحديث الزخشي، والواحدي، وهو كذب موضوع باتفاق أهل الحديث، وكذلك غير هذا، وكذلك الواحدي تلميذ الثعلبي، والبغوي اختصر تفسيره من تفسير

الثعلبي، والواحدي، لكنهما أخبر بأقوال المفسرين منه، والواحدي أعلم بالعربية من هذا وهذا، والبغوي اتبع للسنة منهما، وليس لكون الرجل من الجمهور الذين يعتقدون خلافة الثلاثة يوجب له أن كل ما رواه صدق، كما أن كونه من الشيعة لا يوجب أن يكون كل ما رواه كذباً، بل الاعتبار بميزان العدل، وقد وضع الناس أحاديث كثيرة مكذوبة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأصول، والأحكام، والزهد، والفضائل، ووضعوا كثيراً من فضائل الخلفاء الأربعة، وفضائل معاوية، ومن الناس من يكون قصده رواية كل ما رُوِيَ في الباب من غير تمييز بين صحيح وضعيف، كما فعله أبو نعيم في فضائل الخلفاء، وكذلك غيره ممن صَنَّف في الفضائل، ومثل ما جمعه أبو الفتح بن أبي الفوارس، وأبو علي الأهوازي، وغيرهما في فضائل معاوية، ومثل ما جمعه النسائي في فضائل علي، وكذلك ما جمعه أبو القاسم بن عساكر في فضائل علي، وغيره فإن هؤلاء وأمثالهم قصدوا أن يرووا ما سمعوا من غير تمييز بين صحيح ذلك وضعيفه، فلا يجوز أن يُجزم بصدق الخبر بمجرد رواية الواحد من هؤلاء باتفاق أهل العلم، وأمّا من يذكر الحديث بلا إسناد ومن المصنِّفين في الأصول، والفقه، والزهد، والرقائق فهؤلاء يذكرون أحاديث كثيرة صحيحة، ويذكر بعضهم أحاديث

كثيرة ضعيفة، وموضوعة، كما يوجد ذلك في كتب الرقائق، والرأي، وغير ذلك). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج ٧ ص ٢٩٩): (المطالبة بصحة النقل، وما ادَّعاه من نقل الناس كافة من أظهر الكذب عند أهل العلم بالحديث، فإن هذا الحديث ليس في شيء من كتب المسلمين التي يستفيدون منها علم النقل، لا في الصحاح، ولا في المساند، والسنن، والمغازي، والتفسير التي يُذكر فيها الإسناد الذي يُحتج به، وإذا كان في بعض كتب التفسير التي يُنقل منها الصحيح، والضعيف، مثل تفسير الثعلبي، والواحدي، والبغوي، بل وابن جرير، وابن أبي حاتم، لم يكن مجرد رواية واحدٍ من هؤلاء دليلاً على صحته باتفاق أهل العلم، فانه إذا عرف أن تلك المنقولات فيها صحيح، وضعيف، فلا بدَّ من بيان أن هذا المنقول من قسم الصحيح دون الضعيف، وهذا الحديث غايته أن يوجد في بعض كتب التفسير التي فيها الغث والسمين، وفيها أحاديث كثيرة موضوعة مكذوبة، مع أن كتب التفسير التي يوجد فيها هذا مثل تفسير ابن جرير، وابن أبي حاتم، والثعلبي، والبغوي، يُنقل فيها بالأسانيد الصحيحة ما يناقض هذا، مثل بعض المفسرين الذين ذكروا هذا في سبب نزول الآية، فانهم ذكروا مع ذلك بالأسانيد الصحيحة الثابتة التي اتفق أهل العلم على

صحتها ما يناقض ذلك، ولكن هؤلاء المفسرون ذكروا ذلك على عاداتهم في أنهم ينقلون ما ذُكر في سبب نزول الآية من المنقولات الصحيحة و الضعيفة). اهـ

قلت: وقد أحسن الحافظ ابن كثير رحمه الله صنعاً حيث تعرّض في ((تفسيره)) لكثير مما في تلك التفاسير بالنقد والبيان، فيذكر الأحاديث، أو الآثار ثم يبين ضعف أسانيدھا.

فقد سلك الحافظ ابن كثير رحمه الله في ((تفسيره)) مسلكاً حسناً، فيّـن علّل الأحاديث والآثار، ومغامزها، ولم يكتف بسرد إسنادها انكالاً على معرفة رواتها، وما فيهم من جروح، أو مطاعن، لعلمه أن ((علم الرجال)) أفل نجمه في زمانه، وما قبله، فضلاً عن أزماننا المتأخرة! ^(١).

فنطرح نماذج من ذلك في ((تفسيره)):

(١) قلت: ومع هذا فقد ندّ منه بعض الأحاديث، فأورده بسنده دون أن يُبيّنه إلى علته ونكارتة.

ومن ذلك ما أورده في تفسير سورة التوبة (ج ٢ ص ٣٧٤) عند قوله تعالى: ((ومنهم من عاهد الله))، فذكر قصة ثعلبة بن حاطب الأنصاري ﷺ، وهي قصة منكرة لا تصح. وانظر: ((تخريج أحاديث الكشاف)) لابن حجر (ص ٧٧).

قال ابن كثير رحمه الله في ((تفسيره)) (ج ١ ص ٧٧) بعد ذكر حديث رواه ابن جرير في ((جامع البيان)): (وهذا غريب، ولا يكاد يصحُّ إسناده؛ فإن فيه رجلاً مبهمًا، ومثله لا يُحتجُّ به). اهـ

وقال ابن كثير رحمه الله في ((تفسيره)) (ج ٣ ص ٦ و ٧) بعد ذكر حديث رواه ابن أبي حاتم في ((تفسيره)): (هذا سياقٌ فيه غرائبٌ عجيبة!). اهـ

وقال ابن كثير رحمه الله في ((تفسيره)) (ج ٣ ص ١٧)، بعد ذكر حديث: رواه ابن جرير في ((جامع البيان)): (وهذا الحديث في ألفاظه غرابة، ونكارة شديدة!). اهـ

وقال ابن كثير رحمه الله في ((تفسيره)) (ج ٣ ص ٢٤) عند تفسير قوله تعالى في سورة الإسراء: (ثم رددنا لكم الكرة عليهم): (وقد رَوَى ابن جرير في هذا المكان حديثاً أسنده عن حذيفة رضي الله عنه مرفوعاً مطوّلاً، وهو حديث موضوع لا محالة، لا يَسْتَرِيبُ في ذلك من عنده أدنى معرفة بالحديث، والعَجِيبُ كُلُّ الْعَجِبِ كيف راج عليه مع جلالة قدره وإمامته؟!.

وقد صرَّح شيخنا الحافظ أبو الحجاج المزيُّ رحمه الله بأنه موضوعٌ مكذوب، وكتَبَ ذلك على حاشية الكتاب). اهـ

وقال ابن كثير رحمه الله في ((تفسيره)) (ج ٣ ص ٨٩) عند تفسير قوله تعالى في سورة الكهف: (وإذ قلنا للملائكة اسجدوا): (وقد رُوِيَ في هذا

آثار كثيرة عن السلف، وغالبها من الإسرائيليات التي تنقل لينظر فيها، والله أعلم بحال كثير منها، ومنها ما قد يُقَطَّعُ بكذبه لمخالفته للحق الذي بأيدينا). اهـ

وقال ابن كثير رحمه الله في ((تفسيره)) (ج ٤ ص ٤٨٥) عند تفسير قوله تعالى في سورة المطففين: (وما أدراك ما سجين): (وقد رَوَى ابن جرير في ذلك حديثاً غريباً منكراً لا يصحُّ). اهـ

وقال ابن كثير رحمه الله في ((تفسيره)) (ج ٤ ص ٥٠٨) عند تفسير قوله تعالى: (إرم ذات العماد): (وقد ذكر ابن أبي حاتم قصة إرم ذات العماد هاهنا مطوّلة جداً!).

فهذه الحكاية ليس يَصَحُّ إسنادُها، ولو صَحَّ إلى ذلك الأعرابي فقد يكون اِخْتَلَفَ ذلك، أو أنه أصابه نوعٌ من الهُوس والخبال، فاعتقد أن ذلك له حقيقة في الخارج، وليس كذلك وهذا مما يُقَطَّعُ بعدم صحته). اهـ

وقال ابن كثير رحمه الله في ((تفسيره)) (ج ٤ ص ٥١٩) عند تفسير قوله تعالى في سورة الليل: (وأما من بخل واستغنى) بعد أن رَوَى حديثاً طويلاً عن ابن أبي حاتم: (هكذا رواه ابن أبي حاتم، وهو حديث غريب جداً). اهـ

وقال ابن كثير رحمه الله في ((تفسيره)) (ج ٤ ص ٥٣٥) في آخر سورة القدر: (ذُكِّرَ أثرٌ غريب، ونبأٌ عجيب، يتعلق بليلة القدر، رواه ابن أبي حاتم عند تفسير هذه السورة الكريمة). اهـ

وقال ابن كثير رحمه الله في ((تفسيره)) (ج ٤ ص ٥٥٦) في آخر سورة الماعون: (وروى ابن أبي حاتم هاهنا حديثاً عجيباً في إسناده ومثله). اهـ

وقال ابن كثير رحمه الله في ((تفسيره)) (ج ٤ ص ٥٥٨) في آخر سورة الكوثر: (وقد روى ابن أبي حاتم هاهنا حديثاً منكراً). اهـ

وانظر نماذج أيضاً في ((تفسيره)) (ج ١ ص ٧٧) عند تفسير قوله تعالى في سورة البقرة: (وإذ قلنا للملائكة اسجدوا).

وفي ((تفسيره)) (ج ١ ص ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١) عند ذكر قصة: (وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت).

وفي ((تفسيره)) (ج ١ ص ٥٧٥) عند تفسير قوله تعالى في سورة النساء: (وما قتلوه وما صلبوه).

وفي ((تفسيره)) (ج ٣ ص ٧٠٦ و ٧٠٧) (ج ٣ ص ١٧ و ٢١) عند تفسير قوله تعالى في أول سورة الإسراء: (سبحان الذي أسرى).

وفي ((تفسيره)) (ج ٣ ص ١٧٣) عند تفسير قوله تعالى في أوائل سورة الأنبياء: (ما آمنت قبلهم من قرية أهلكناها).

وفي ((تفسيره)) (ج ٣ ص ٤٩١) عند تفسير قوله تعالى في سورة الأحزاب: (وتخفي ما نفسك ما لله مبدية).

وفي ((تفسيره)) (ج ٤ ص ١٠٥) أول تفسير سورة الشورى.

وفي ((تفسيره)) (ج ٤ ص ٣٠٣) عند تفسير قوله تعالى في أوائل سورة الحديد: (هو الأول والآخر).

وهذا غيظ من فيض مما نبّه إليه الحافظ ابن كثير رحمه الله، فجزاه الله خيراً.

وقال العراقي رحمه الله في ((الباعث على الخلاص)) (ص ٩٢): (وليت شعري ماذا يلقون في هذه الأزمان على العوام؟!، يتكلمون في كلام الله بغير علم، أم في سنة رسول الله ﷺ من غير معرفة بالصحيح والسقيم، أم في اختلاف العلماء: فعمّن أخذوا أهل العلم)^(١). اهـ

قلت: وقد كان السلف يُغلّظون على من حدث بالأحاديث الضعيفة.

(١) قلت: وهذا الكلام جميل، ولا سيما أننا نرى في عصرنا هذا من المتعالمين من يبيع دينه بعرض من الدنيا قليل، مسارعةً في كسب الأموال، فيكتب الكتب للتجارة بها، فيلقي على العوام الأباطيل من الأحاديث الضعيفة وغيرها، وهذا انعدمت فيه أداء أمانة العلم، وخافة الله تعالى وتقواه، فجمّع الجهل، ورقة الدين، ثم يدعي دعاوى باطلة أنه من أهل العلم، والله المستعان.

قال عبدالله بن أحمد بن حنبل: سألت يحيى بن معين عن زكريا بن يحيى الكسائي الكوفي؟، فقال يحيى: (رجل سوء يحدث بأحاديث سوء -يعني ضعيفة- . قلت: قال لي: إنك كتبت عنه، فحول وجهه، وحلف بالله: (إنه لا أتاه، ولا كتب عنه، وقال يحيى: يستأهل أن يحفر له بئر فيلقى فيها!)^(١) . قلت: لأن هذه الأحاديث التي يرويها الكسائي لا تصح عن النبي ﷺ . قال السيوطي رحمه الله في ((تحذير الخواص)) (ص ١٦٧): (إن من أقدم على رواية الأحاديث الباطلة يستحق الضرب بالسياط، ويهدد بما هو أكثر من ذلك، ويزجر، ويهجر، ولا يسلم عليه، ويغتاب في الله، ويستعدى عليه عند الحاكم، ويحكم عليه بالمنع من رواية ذلك، ويشهد عليه). اهـ . قلت: لذلك يجب الثبوت في الروايات قبل نقلها للناس، وخطورة التساهل في ذلك^(٢) .

(١) نقله عنه الذهبي في ((ميزان الاعتدال)) (ج ٢ ص ٧٥).

(٢) فالعناية بالروايات بأسانيدھا من حفظ الله تعالى لدينه، حيث يقول الله تعالى: (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) [الحجر: ٩]. ولا شك أن الحديث النبوي، داخل ضمن قوله تعالى (الذكر) في الآية. وانظر: ((وجوب الثبوت في الرواية)) للقرطبي (ص ١٠).

قلت: ومما تقدم يظهر لنا عِظَمَ هذا الأمر، ودقته، وأن لا بدّ لنا من التثبت في كل ما نقوله، أو نحتج به، أو نعمل على ضوئه.

قال الإمام مسلم رحمه الله في ((مقدمة صحيحه)) (ج ١ ص ٦٠):
 (وَأَعْلَمَ وَفَّقَكَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ عَرَفَ التَّمْيِيزَ بَيْنَ صَحِيحِ
 الرُّوَايَاتِ وَسَقِيمِهَا، وَثِقَاتِ النَّاقِلِينَ لَهَا مِنَ الْمُتَهَمِينَ، أَنْ لَا يَرَوِيَ مِنْهَا إِلَّا مَا
 عَرَفَ صِحَّةَ مَخْرَجِهِ، وَالسَّتَارَةَ فِي نَاقِلِيهِ، وَأَنْ يَتَّقِيَ مِنْهَا مَا كَانَ مِنْهَا عَنْ
 أَهْلِ التُّهْمِ وَالْمُعَانِدِينَ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الَّذِي قُلْنَا مِنْ هَذَا هُوَ
 اللَّازِمُ دُونَ مَا خَالَفَهُ، قَوْلُ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنِ جَاءَكُمْ
 فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ)
 [الحجرات: ٦] وَقَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ (مَنْ تَرَضَّوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ) [البقرة: ٢٨٢]،
 وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: (وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ) [الطلاق: ٢]، فَدَلَّ بِمَا ذَكَرْنَا
 مِنْ هَذِهِ الْآيِ، أَنَّ خَبَرَ الْفَاسِقِ سَاقِطٌ غَيْرُ مَقْبُولٍ، وَأَنَّ شَهَادَةَ غَيْرِ الْعَدْلِ
 مَرْدُودَةٌ). اهـ

وقال ابن حبان رحمه الله في ((المجروحين)) (ج ١ ص ٣٦٩): (إن من
 اختلط عليه ما سمع بما لم يسمع، ثم لم يرع عن نشرها بعد علمه بما اختلط
 عليه منها حتى نشرها، وحدث بها، وهو لا يتيقن بسماعها لباخري أن لا

يُحتج به في الأخبار، لأنه في معنى من يكذب وهو شاك، أو يقول شيئاً، وهو يشك في صدقه، والشاك في صدق ما يقول لا يكون بصادق). اهـ

قلت: فينبغي لمن أراد رواية حديث، أو ذكره أن ينظر، فإن كان صحيحاً، أو حسناً قال: قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعله، أو أمر، أو نهى، وشبه ذلك من صيغ الجزم.

وإن كان ضعيفاً، فلا يقل قال رسول الله ﷺ، أو فعل، أو أمر، أو نهى، وشبه ذلك من صيغ الجزم^(١).

قلت: فيجب التثبت في الأحاديث التي تذكر في الكتب المتداولة، كـ((السنن الأربعة)) وغيرها، لما فيها من الأحاديث الضعيفة^(٢).

قال اللكنوي الهندي رحمه الله في ((الأجوبة الفاضلة)) (ص ٦٦): (ليس كل ما في هذه الكتب وأمثالها صحيحاً، أو حسناً، بل هي مشتملة على الأخبار الصحيحة، والحسنة، والضعيفة، والموضوعة). اهـ

وقال النووي رحمه الله في ((التقريب والتيسير)) (ص ٣٠): (في السنن، الصحيح، والحسن، والضعيف، والمنكر). اهـ

(١) انظر: ((شرح صحيح مسلم)) للنووي (ج ١ ص ٧١).

(٢) وانظر: ((علوم الحديث)) لابن الصلاح (ص ٤٧).

وقال الكَتَّانِيُّ رحمه الله في ((الرسالة المستطرفة)) (ص ٣١): (وسنن الدارقطني جَمَعَ فيها غرائب السنن، وأكثرَ فيها من رواية الأحاديث الضعيفة، والمنكرة، بل والموضوعة). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((الرد على البكري)) (ج ١ ص ٧٣): (وأما قوله: إن هذا قد رواه بصيغ مختلفة من المفسرين، والمحدثين... إلى آخره، فما أدري من أيها أعجب: من تكثيره لمن رواه كأنهم من الحفاظ الكبار، أو من سكوته عن مقابلتهم بالرد، والإنكار؛ إذ مثل هذا الكلام لا يصدر إلا عمن هو عارف بطرق الحديث مميز بين الصحيح و الضعيف؟!

و مثل هذا لا يرويه إلا أحد الرجلين: رجل لا يميز بين الصحيح والضعيف، والغث والسمين، وهم جمهور مصنفي السير، والأخبار، وقصص الأنبياء، كالثعالبي، والواحدي، والمهدوي، والزنجشيري، وعبد الجبار بن أحمد، وعلي بن عيسى الرمانى، وأبي عبد الله ابن الخطيب الرازي، وأبي نصر ابن القشيري، وأبي الليث السمرقندي، وأبي عبد الرحمن السلمي، والكواشي الموصلي، وأمثالهم من المصنفين في التفسير؛ فهؤلاء لا يعرفون الصحيح من السقيم، ولا لهم خبرة بالمروي المنقول، ولا لهم خبرة بالرواة النقلة بل يجمعون فيما يروون بين الصحيح والضعيف، ولا يميزون

بينهما^(١)، لكن منهم من يروي الجميع، ويجعل العهدة على الناقل؛ كالثعلبي ونحوه، ومنهم من ينصر قولاً أو جملة؛ إما في الأصول، أو التصوف، والفقه بما يوافقها من صحيح أو ضعيف، ويرد ما يخالفها من صحيح و ضعيف. و أما باب فضائل الأعمال، والأشخاص، والأماكن، والزمان؛ والقبور فباب اتسع فيه الكذب و البهتان.

و أما رجال التفسير القدماء؛ فمنهم الإمام المتفق عليه، كمجاهد الذي قال: عرضت المصحف على ابن عباس من أوله إلى آخره أفقه عند كل آية، وأسأله عنها.

وقال الثوري إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به. وعلى تفسيره يعتمد البخاري، والشافعي. و كذلك تفسير طاووس، وسعيد بن جبير، وعطاء بن أبي رباح، ونحوهم من التابعين؛ فإنهم بهذا الشأن من أعلم الناس. و كذلك أصحاب ابن مسعود؛ كعلقمة، والأسود، وعبيدة السلماني، وغيرهم.

(١) لذلك يجب التثبت في الأحاديث التي ينقلونها هل هي صحيحة، أم ضعيفة؟!.

ومنهم من إسناده في التفسير عن ابن عباس منقطع، وهو في نفسه ثقة كالسدي الكبير، والضحاك؛ فإن الضحاك لم يصح سماعه من ابن عباس، والسدي جمع ما ذكره من التفسير الذي ذكره عن التابعين كما جمع ابن إسحاق السيرة، وعلي بن أبي طلحة الوالبي لم يسمع من ابن عباس، وقتادة ثقة حافظ في نفسه، ورواية معمر عنه صحيحة، وإن كان مالك أنكر ذلك لأجل القدر.

وأما الكلبي، والسدي الصغير؛ فمتروكان، وكذلك مقاتل بن سليمان بخلاف مقاتل بن حيان؛ فإنه ثقة، وأصحاب ابن عباس الأخصاء الذين رَوَوْا عنه ما فسر من القرآن، وما رواه من الحديث، وما نقلوه عنه في سائر العلوم، والحديث، والفقه، والتفسير، وشرح الغريب، وغير ذلك سعيد بن جبير، وطاووس بن كيسان، ومجاهد ابن جبر، وعكرمة مولاة، وعمرو بن دينار، وجابر بن زيد أبو الشعثاء، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة؛ فهؤلاء هم المخصوصون به، وبطريقهم انتشر علمه.

وأما التفاسير المضافة إليه؛ كالتفسير الذي يرويه جوير بن سعيد عن الضحاك عن ابن عباس؛ فجوير ضعفه علي بن المديني، ويحيى بن سعيد القطان، وقال أحمد لا يشتغل بحديثه، وقال يحيى بن سعيد الخرساني

البلخي لا يلتفت إليه، وقال علي بن الجنيد، والدارقطني متروك، والضحاك لم يسمع من ابن عباس حرفاً واحداً.

وتفسير آخر يرويه عبيد الله بن سليمان عن الضحاك عن ابن عباس، ويقال: إن عبيد الله هذا في الوهن والضعف أنزل من جوير.

وتفسير آخر يرويه محمد بن سعد العوفي عن آبائه عن عطية العوفي عن ابن عباس، وعطية بن سعد ضعيف تكلم الناس فيه.

وتفسير علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال أحمد: علي بن أبي طلحة ضعيف، ولم يسمع من ابن عباس شيئاً.

وتفسير يرويه محمد بن السائب الكلبي عن أبي صالح باذام عن ابن عباس، والكلبي كذاب، وباذام ضعيف، ولم يسمع من ابن عباس شيئاً.

قال عبد الصمد بن الفضل سئل أحمد عن "تفسير الكلبي" فقال: كذب، فقليل له: أفيحلّ النظر فيه؟، قال: لا^(١)... وقال الإمام أحمد ثلاث علوم ليس لها أصول: المغازي، والملاحم، والتفسير، وفي لفظ ليس لها أسانيد.

(١) فأبي كلام أبين من هذا، فيا أيها الناس اتركوا الأحاديث الضعيفة، وفروا منها بدينكم، اللهم سلّم سلّم.

ومعنى ذلك أن الغالب عليها أنها مرسلة، ومنقطعة، فإذا كان الشيء مشهوراً عند أهل الفن قد تعددت طرقه؛ فهذا مما يرجع إليه أهل العلم بخلاف غيره.

و أما تفاسير تابع التابعين؛ كقتادة، ومعمّر، وسفيان الثوري، وابن أبي عروبة، وابن جريج، وغيرهم ممن صنف التفاسير؛ فإنما يذكرون من أصولهم ما سمعوه من شيوخهم عن الصحابة، والتابعين^(١).

و قد صُنِّفَ في تفاسير الصحابة، والتابعين، وتابعيهم كتب كثيرة يذكرون فيها ألفاظهم بأسانيدھا مثل: تفسير وكيع، وعبدالرزاق، وعبد ابن حميد، وآدم ابن أبي إياس، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبي بكر بن أبي شيبة، وبقي بن مخلد، وسنيد، ودحيم، وابن أبي حاتم، وابن المنذر، وابن جرير، وأبي بكر بن داود، ومن هؤلاء من لا يذكر شيئاً عن مقاتل والكلبي.

وعامة الكتب تحتاج إلى نقد، وتمييز؛ كالمصنفات في سائر العلوم من الأصول، والفروع، وغير ذلك؛ فإن الفقهاء قد وضعوا في الفقه أشياء كثيرة من الموضوعات والضعاف.

(١) فلا بدّ من البحث في أسانيدھا لتعرف هل هي صحيحة، أم ضعيفة؟!.

أما جمهور المصنفين في الأخبار، والتواريخ، والسير، والفتن من رجال الجرح والتعديل منهم من هو في نفسه متهم، أو غير حافظ؛ كأبي مخنف لوط بن يحيى، وهشام بن محمد السائب الكلبي، وإسحاق بن بشر، وأمثالهم من الكذابين، بل الواقدي خير من ملء الأرض مثل هؤلاء، وقد عَلِمَ ما قيل فيه، ومحمد بن سعد كاتبة ثقة، لكن يُنْظَرُ عمن نقل، وكذلك أبو الحسن المدائني، وأمثاله، وإن سلموا من الطعن فيهم فليسوا من علماء الجرح والتعديل حتى يكون ما رَوَوْه، ولم ينكروا مقبولا.

وإنما العالمون بالجرح والتعديل هم علماء الحديث، وهم نوعان: منهم من لم يرو إلا عن ثقة عنده؛ كمالك، وشعبة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وكذلك البخاري وأمثاله، ومنهم من يروي عن الثقة، وغيره للمعرفة، ولما عنده من التمييز؛ كالثوري، وغيره^(١).

و الذين جمعوا المنقولات فيهم من يمكنه التمييز بين الصحيح و الضعيف في الغالب؛ كالدارقطني، وأبي نعيم، والخطيب، والبيهقي، وابن ناصر، وابن عساكر، وأبي موسى المدني، وابن الجوزي، وأمثالهم، لكن قد يروون في كتبهم الغرائب المنكرات، والأحاديث الموضوعات للمعرفة بها.

(١) هؤلاء عليهم المعتمد في نقد الأسانيد.

وكما يُروى عن أحمد؛ أنه قال إذا سمعت أهل الحديث يقولون: هذا الحديث فائدة؛ فاعلم أنه غريب منكر، يعني أنهم يستفيدون غرائب الحديث، كما يستفيد الفقهاء، ونحوهم غرائب الأقوال، والطرق، والوجوه، وإن كانت وجوهاً سوداً.

وأبو نعيم يروي في "الحلية" في فضائل الصحابة، وفي الزهد أحاديث غرائب يعلم أنها موضوعة، وكذلك الخطيب، وابن الجوزي، وابن عساكر، وابن ناصر، وأمثالهم، والدارقطني صنف "سننه" ليذكر فيها غرائب "السنن" وهو في الغالب يبين حال ما رواه، وهو من أعلم الناس بذلك، والبيهقي يعزو ما رواه إلى الصحيح في الغالب، وهو من أقلهم استدلالاً بالموضوع، لكن يروي في الجهة التي ينصرها من المراسيل والآثار ما يصلح للاعتضاد، ولا يصلح للاعتقاد، ويترك في الجهة التي يضعفها ما هو أقوى من ذلك الإسناد^(١).

وهم فيما يقولونه من أصدق الناس و أثبتهم لكن الشأن في من قبلهم من الإسناد فإنهم كثيراً ما يتركون التمييز فيه بخلاف الأئمة الكبار الذين

(١) قلت: ومن أسند فقد برئ، والعهد على الجاهل الذي ينقل من هذه الكتب ما هبّ ودبّ من الأحاديث الضعيفة إلى الناس، والله المستعان.

يعتمدون على الحديث، ويحتجون به فيما بينهم، وبين الله تعالى؛ كمالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وعبدالرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد، والبخاري، وأبي داود، فإنهم يحررون الكلام في المتن والإسناد، والله الهادي إلى سبيل الرشاد.

فإذا عرفت ذلك فلا يخلو ما رواه؛ إما أن يكون من جنس ما رواه صاحب "الفردوس" شهردار الديلمي، أو الشيخ عمر الملا صاحب "وسيلة المتعبدين" أو البكري صاحب "تنقلات الأنوار" وابن سبع الذي له مصنف كبير في فضائل النبي صلى الله عليه وسلم، ومصنف صغير في كرامات الأولياء، وأمثال هؤلاء ممن في كتابه من الكذب ما لا يحصيه إلا الله، فهل يجوز الاعتماد على ما يرويه هؤلاء.

أو يكون أرفع من هذا وإن كان فيها من الصدق ما لا يحصيه إلا الله كـ"تفسير الثعلبي" والواحدي، و"الشفاء" للقاضي عياض و تفسير أبي الليث و القشيري مما فيه ضعف كثير وإن كان الغالب عليه الصحيح.

أو يكون من الحفاظ كأبي نعيم و الخطيب و ابن ناصر و أبي موسى و ابن الجوزي و عبد الغني و ابن عساكر و نحوهم فهؤلاء سكوتهم عن الإنكار في كثير مما يروونه لا يدل على الصحة عندهم باتفاق أهل الحديث.

وأما الأولون فهم لا يعرفون الصحيح من السقيم فسكوتهم عن الإنكار سكوت عموم المؤمنين الذين لا يعرفون حقائق الدين لا يميزون بين السنة والبدعة غير الإنكار على ما يروونه ويسمعونه من الأقوال والإعمال وإذا كان الراوي لهذا وأمثاله لا يخرج عن أن يكون غير عالم بهذا بما ينكره أو يكون عادته رواية هذا وأمثاله من غير بيان لعادة معروفة بينهم لم يكن لهذا فيما ذكره حجة.

وأيضا فعلماء الدين أكثر ما يحررون النقل فيما ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم لأنه واجب القبول أو فيما ينقل عن الصحابة). اهـ.

وقال العيني رحمه الله في ((البنية)) (ج ١ ص ٦٢٧): عن الحاكم صاحب المستدرک: (قد عُرِفَ تساهلُهُ وتصحيحُهُ للأحاديث الضعيفة، بل الموضوعة). اهـ.

وقال ابن حجر رحمه الله عن ابن الجوزي: (إنَّ تساهلَهُ، تساهلُ الحاكم في ((المستدرک)) أعدم النفع بكتابيهما، إذ ما من حديث فيهما إلا ويمكن أنه مما وقع فيه التساهل، فلذلك وَجَبَ على الناقد الاعتناء بما نقله منهما من غير تقليد لهما)^(١). اهـ.

(١) انظر: ((النكت البديعات على الموضوعات)) للشيوطي (ص ٢٩).

وقال الذهبي رحمه الله في ((تذكرة الحفاظ)) (ج ٣ ص ١٠٤٢) في ترجمة الحاكم: (لا ريب أن في ((المستدرک)) أحاديث كثيرة ليست على شرط الصحة، بل فيه أحاديث موضوعة شأن ((المستدرک)) باخراجها فيه، وليته لم يصنّف ((المستدرک))، فإنه غَضَّ من فضائله بسوء تصرّفه). اهـ

وقال الخطيب رحمه الله في ((تاريخ بغداد)) (ج ٥ ص ٤٧٤) في ترجمة الحاكم: (جَمَعَ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحَادِيثَ زَعَمَ أَنَّهَا صَحَاحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، يُلْزِمُهُمَا إِخْرَاجَهَا فِي ((صَحِيحَيْهِمَا))، مِنْهَا ((حَدِيثُ الطَّيْرِ))، وَحَدِيثُ ((مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيَ مَوْلَاهُ))، فَأَنْكَرَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ ذَلِكَ، وَلَمْ يَلْتَفِتُوا فِيهِ إِلَى قَوْلِهِ، وَلَا صَوَّبُوهُ فِي فِعْلِهِ). اهـ

قلت: ومن عرف بالتساهل في التصحيح، أو التحسين، فلا يعتمد عليه إلا بعد البحث عن الأحاديث التي نقلها في كتبه^(١).

قال العراقي رحمه الله في ((الأجوبة)) (ص ١٤١): (ابن حبان منسوب إلى التساهل في التصحيح والتوثيق، لكنه أرفع درجة من الحاكم). اهـ

(١) انظر: ((فيض الباري)) للكشميري (ج ١ ص ٣٦)، و((علوم الحديث)) لابن الصلاح (ص ١٨)، و((روح المعاني)) للآلوسي (ج ٦ ص ٤٦)، و((حجة الله البالغة)) للذهلوي (ج ١ ص ١٠٧).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((الفتاوى الكبرى)) (ج ١ ص ٩١): (وَقَدْ اتَّفَقَ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْجَهْرِ بِهَا -يعني البسملة- حَدِيثٌ صَرِيحٌ، وَلَمْ يَرَوْا أَهْلَ السُّنَنِ الْمَشْهُورَةِ كَأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيَّ وَالنَّسَائِيَّ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يُوجَدُ الْجَهْرُ بِهَا صَرِيحًا فِي أَحَادِيثَ مَوْضُوعَةٍ، يَرْوِيهَا الثَّعْلَبِيُّ وَالْمَاوَرِدِيُّ، وَأَمْثَالُهُمَا فِي التَّفْسِيرِ، أَوْ فِي بَعْضِ كُتُبِ الْفُقَهَاءِ الَّذِينَ لَا يُمَيِّزُونَ بَيْنَ الْمَوْضُوعِ وَغَيْرِهِ... أَنَّ تَصْحِيحَ الْحَاكِمِ وَحْدَهُ وَتَوْثِيقَهُ وَحْدَهُ لَا يُوثِقُ بِهِ فِيمَا دُونَ هَذَا... وَمَنْ لَهُ أَدْنَى خِبْرَةٍ فِي الْحَدِيثِ وَأَهْلِهِ لَا يُعَارِضُ بِتَوْثِيقِ الْحَاكِمِ مَا قَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ خِلَافُهُ؛ فَإِنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ مُتَّفَقُونَ عَلَى أَنَّ الْحَاكِمَ فِيهِ مِنَ التَّسَاهُلِ وَالتَّسَامُحِ فِي بَابِ التَّصْحِيحِ، حَتَّى أَنَّ تَصْحِيحَهُ دُونَ تَصْحِيحِ التِّرْمِذِيِّ وَالدَّارَقُطْنِيِّ وَأَمْثَالِهِمَا بِلَا نِزَاعٍ، فَكَيْفَ بِتَصْحِيحِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، بَلْ تَصْحِيحُهُ دُونَ تَصْحِيحِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ خُزَيْمَةَ، وَأَبِي حَاتِمٍ بْنِ حَبَّانَ الْبُسْتِيِّ، وَأَمْثَالِهِمَا، بَلْ تَصْحِيحِ الْحَافِظِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمُقَدِسِيِّ فِي مُخْتَارِهِ خَيْرٌ مِنْ تَصْحِيحِ الْحَاكِمِ فَكِتَابُهُ فِي هَذَا الْبَابِ خَيْرٌ مِنْ كِتَابِ الْحَاكِمِ بِلَا رَيْبٍ، عِنْدَ مَنْ يَعْرِفُ الْحَدِيثَ، وَتَحْسِينُ

التِّرْمِذِيُّ أَحْيَانًا يَكُونُ مِثْلَ تَصْحِيحِهِ أَوْ أَرْجَحَ، وَكَثِيرًا مَا يُصَحِّحُ الْحَاكِمُ
أَحَادِيثَ يَجْزِمُ بِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لَا أَصْلَ لَهَا^(١). اهـ

وقال السُّلَمِيُّ رحمه الله في ((كشف المناهج)) (ج ١ ص ٤٩) عن كتاب
((مصابيح السنة)) للبغوي: (وأدخل في الحسان أحاديث، ولم ينبه عليها،
وهي ضعيفة واهية، وربما ذكر أحاديث موضوعة في غاية السقوط
متناهية). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج ٤
ص ١٨): (وليس للشيعة أسانيد متصلة برجال معروفين مثل أسانيد أهل
السنة حتى ينظر في الإسناد وعدالة الرجال بل إنما هي منقولات منقطعة
عن طائفة عرف فيها كثرة الكذب وكثرة التناقض في النقل فهل يثق عاقل
بذلك). اهـ

(١) قلت: إن الحُفَّاظَ الأقدمين يعتمدون في روايتهم الأحاديث الضعيفة مع سكوتهم
عنها على ذكرهم الأسانيد، لاعتقادهم أنهم متى أوردوا الأحاديث بأسانيدها فقد برئوا
من عُهدها، وأسندوا أمرها إلى النظر في إسنادها.

قال ابن حجر رحمه الله في ((لسان الميزان)) (ج ٣ ص ٧٥): (أكثر المحدثين في الأعصار
الماضية من سنة مائتين وهلم جرا إذا ساقوا الحديث بإسناده اعتقدوا أنهم برؤوا من
عهده). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج ٧ ص ٣٩٩): (وأما قوله: رواه أحمد فيقال: أولاً أحمد له "المسند" المشهور وله كتاب مشهور في "فضائل الصحابة" روى فيه أحاديث لا يروها في المسند لما فيها من الضعف لكونها لا تصلح إن تروى في المسند لكونها مراسيل أو ضعافا بغير الإرسال ثم إن هذا الكتاب زاد فيه ابنه عبد الله زيادات ثم إن القطيعي الذي رواه عن ابنه عبد الله زاد عن شيوخه زيادات وفيها أحاديث موضوعة باتفاق أهل المعرفة وهذا الرافضي وأمثاله من شيوخ الرافضة جهال فهم ينقلون من هذا المصنف فيظنون إن كل ما رواه القطيعي أو عبد الله قد رواه أحمد نفسه ولا يميزون بين شيوخ أحمد وشيوخ القطيعي ثم يظنون إن أحمد إذا رواه فقد رواه في المسند فقد رأيتهم في كتبهم يعززون إلى مسند أحمد أحاديث ما سمعها أحمد قط كما فعل ابن البطريق وصاحب الطرائف منهم وغيرهما بسبب هذا الجهل منهم وهذا غير ما يفترونه من الكذب فان الكذب كثير منهم وبتقدير إن يكون أحمد روى الحديث فمجرد رواية أحمد لا توجب إن يكون صحيحا يجب العمل به بل الإمام أحمد روى أحاديث كثيرة ليعرف ويبين للناس ضعفها وهذا في كلامه وأجوبته أظهر وأكبر من أن يحتاج إلى بسط لا سيما في مثل هذا الأصل العظيم). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج ٧ ص ١٧٧): (ومجرد رواية الثعلبي و الواحدي و أمثالهما لا تدل على أنه صحيح باتفاق أهل السنة و الشيعة و لو تنازع اثنان في مسألة من مسائل الأحكام و الفضائل و احتج أحدهما بحديث لم يذكر ما يدل على صحته إلا رواية الواحد من هؤلاء له في تفسيره لم يكن ذلك دليلاً على صحته و لا حجة على منازعه باتفاق العلماء و هؤلاء من عاداتهم يروون ما رواه غيرهم و كثير من ذلك لا يعرفون هل هو صحيح أم ضعيف و يروون من الأحاديث الإسرائيلية ما يعلم غيرهم أنه باطل في نفس الأمر لأن وصفهم النقل لما نُقل أو حكاية أقوال الناس و إن كان كثير من هذا و هذا باطلاً و ربما تكلموا على صحة بعض المنقولات و ضعفها و لكن لا يتردون هذا و لا يلتزمون به). اهـ

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج ٧ ص ٩٦): (أحمد صَنَّفَ كتاباً في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم وقد يروي في هذا الكتاب ما ليس في "المسند" وليس كل ما رواه أحمد في "المسند" وغيره يكون حجة عنده بل يروي ما رواه أهل العلم وشرطه في المسند أن لا يروي عن المعروفين بالكذب عنده وإن كان في ذلك ما هو ضعيف وشرطه في "المسند" مثل شرط أبي داود في "سننه" وأما كتب

الفضائل فيروي ما سمعه من شيوخه سواء كان صحيحاً أو ضعيفاً فإنه لم يقصد أن لا يروي في ذلك إلا ما ثبت عنده ثم زاد ابن أحمد زيادات وزاد أبو بكر القطيعي زيادات وفي زيادات القطيعي زيادات كثيرة كذب موضوعة فظن ذلك الجاهل أن تلك من رواية أحمد وأنه رواها في المسند وهذا خطأ قبيح فإن الشيوخ المذكورين شيوخ القطيعي وكلهم متأخر عن أحمد وهم ممن يروي عن أحمد لا ممن يروي أحمد عنه). اهـ

وقال الذهبي رحمه الله في ((ميزان الاعتدال)) (ج ١ ص ١١١) في ترجمة أبي نعيم الأصبهاني: (كلام ابن منده في أبي نعيم فظيع لا أحب حكايته، ولا أقبل قول كل منهما في الآخر، بل هما عندي مقبولان، ولا أعلم لهما ذنباً أكثر من روايتهما الموضوعات ساكتين عنها). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج ٧ ص ١٣٩): (كتاب "الفردوس" للدليمي فيه موضوعات كثيرة أجمع أهل العلم على أن مجرد كونه رواه لا يدل على صحة الحديث، وكذلك رواية أبي نعيم لا تدل على الصحة). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج ٧ ص ١٧١): (بيان صحة الإسناد، والثعلبي وأبونعيم يرويان ما لا يحتاج به بالإجماع). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج ٧ ص ٣٨): (ما يرويه مثل أبي نعيم و الثعلبي و النقاش و غيرهم أتقبلونه مطلقاً أم تردونه مطلقاً أم تقبلونه إذا كان لكم لا عليكم و تردونه إذا كان عليكم فأن تقبلوه مطلقاً ففي ذلك أحاديث كثيرة في فضائل أبي بكر و عمر و عثمان تناقض قولكم و قد روى أبو نعيم في أول "الحلية" في فضائل الصحابة و في كتاب مناقب أبي بكر و عمر و عثمان و علي أحاديث بعضها صحيحة و بعضها ضعيفة بل منكورة و كان رجلاً عالماً بالحديث فيما ينقله لكن هو و أمثاله يروون ما في الباب لا يُعرف أنه روى كالمفسر الذي ينقل أقوال الناس في التفسير و الفقيه الذي يذكر الأقوال في الفقه و المصنّف الذي يذكر حجج الناس ليذكر ما ذكروه و إن كان كثير من ذلك لا يعتقد صحته بل يعتقد ضعفه لأنه يقول: أنا نقلت ما ذكر غيري فالعهد على القائل لا على الناقل و هكذا كثير ممن صنف في فضائل العبادات و فضائل الأوقات و غير ذلك يذكرون أحاديث كثيرة و هي ضعيفة بل موضوعة باتفاق أهل العلم كما يذكرون أحاديث في فضل صوم رجب كلها ضعيفة بل موضوعة عند أهل العلم و يذكرون صلاة الرغائب في أول ليلة جمعة منه و ألفية نصف شعبان و كما يذكرون في فضائل عاشوراء ما ورد من التوسعة على العيال و فضائل المصافحة و الحناء و الخضاب و الاغتسال و

نحو ذلك و يذكرون فيها صلاة و كل هذا كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج ٧ ص ٤٢): (و أما أهل العلم و الدين فلا يصدقون بالنقل و يكذبون به بمجرد موافقة ما يعتقدون بل قد ينقل الرجل أحاديث كثيرة فيها فضائل النبي صلى الله عليه و سلم و أمته و أصحابه فيردونها لعلمهم بأنها كذب و يقبلون أحاديث كثيرة لصحتها و إن كان ظاهرها بخلاف ما يعتقدونه: إما لاعتقادهم أنها منسوخة أو لها تفسير لا يخالفونه و نحو ذلك فالأصل في النقل أن يُرجع فيه إلى أئمة النقل و علمائه و من يشركهم في علمهم علم ما يعلمون و أن يُستدل على الصحة و الضعف بدليل منفصل عن الرواية فلا بد من هذا و هذا و إلا فمجرد قول القائل رواه فلان لا يَحْتَجُّ به لا أهل السنة و لا الشيعة و ليس في المسلمين من يحتج بكل حديث رواه كل مصنف فكل حديث يحتج به نطالبه من أول مقام بصحته و مجرد عزوه إلى رواية الثعلبي و نحوه ليس دليلاً على صحته باتفاق أهل العلم بالنقل و لهذا لم يروه أحد من علماء الحديث في شيء من كتبهم التي ترجع الناس إليها في الحديث لا في الصحاح ولا في السنن و لا المسانيد و لا غير ذلك لأن كذب مثل هذا لا يخفى على من له أدنى معرفة بالحديث وإنما هذا عند أهل العلم

بمنزلة ظن من يظن من العامة و بعض من يدخل في غمار الفقهاء أن النبي صلى الله عليه و سلم كان على أحد المذاهب الأربعة). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج ٧ ص ٥٢): (أن المستدلّ عليه بيان صحة الحديث و مجرد عزوه إلى رواية أبي نعيم لا تفيد الصحة باتفاق الناس علماء السنة و الشيعة فان أبا نعيم روى كثيرا من الأحاديث التي هي ضعيفة بل موضوعة باتفاق علماء أهل الحديث السنة و الشيعة و هو وأن كان حافظا كثير الحديث واسع الرواية لكن روى كما عادة المحدثين أمثاله يروون جميع ما في الباب لأجل المعرفة بذلك و أن كان لا يُحتج من ذلك إلا ببعضه و الناس في مصنفاتهم منهم من لا يروي عن من يعلم أنه يكذب مثل مالك و شعبة و يحيى بن سعيد و عبد الرحمن بن مهدي و أحمد بن حنبل فان هؤلاء لا يروون عن شخص ليس بثقة عندهم و لا يروون حديثا يعلمون أنه عن كذاب فلا يروون أحاديث الكذابين الذين يعرفون بتعمد الكذب لكن قد يتفق فيما يروونه ما يكون صاحبه أخطأ فيه و قد يروي الإمام أحمد و اسحاق و غيرهما أحاديث تكون ضعيفة عندهم لاتهم روايتها بسوء الحفظ و نحو ذلك ليعتبر بها و يُستشهد بها فانه قد يكون لذلك الحديث ما يشهد له انه محفوظ و قد يكون له ما يشهد بأنه خطأ و قد يكون صاحبها كذّبا في الباطن ليس مشهوراً بالكذب

بل يروي كثيراً من الصدق فيروى حديثه و ليس كل ما رواه الفاسق يكون كذبا بل يجب التبين من خبره كما قال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا أن جاءكم فاسق نبأ فتبينوا) [الحجرات: ٦]، فيروى: لتتظر سائر الشواهد: هل تدل على الصدق أو الكذب؟.

و كثير من المصنّفين يعزّ عليه تمييز ذلك على وجهه بل يعجز عن ذلك فيروي ما سمعه كما سمعه و الدّرك على غيره لا عليه و أهل العلم ينظرون في ذلك و في رجاله و إسناده). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج ٧ ص ١٠): (الجواب عن هذه الآية حق من وجوه:

الأول: أنّا نطالبه بصحة هذا النقل أو لا يُذكر هذا الحديث على وجه تقوم به الحجة فإن مجرد عزوه إلى تفسير الثعلبي أو نقل الإجماع على ذلك من غير العالمين بالمنقولات الصادقين في نقلها ليس بحجة باتفاق أهل العلم إن لم نعرف ثبوت إسناده.

و أما ما نقله من تفسير الثعلبي فقد أجمع أهل العلم بالحديث أن الثعلبي يروي طائفة من الأحاديث الموضوعات كالحديث الذي يرويه في أول كل سورة عن أبي إمامة في فضل تلك السورة وكأمثال ذلك ولهذا

يقولون هو كحاطب ليل. وهكذا الواحدي تلميذه و أمثالهما من المفسرين ينقلون الصحيح والضعيف.

ولهذا لما كان البغوي عالما بالحديث أعلم به من الثعلبي والواحدي وكان تفسيره مختصر تفسير الثعلبي لم يذكر في تفسيره شيئا من الأحاديث الموضوعة التي يرويها الثعلبي و لا ذكر تفاسير أهل البدع التي ذكرها الثعلبي مع أن الثعلبي فيه خير و دين لكنه لا خبرة له بالصحيح والسقيم من الأحاديث ولا يميز بين السنة و البدعة في كثير من الأقوال.

و أما أهل العلم الكبار: أهل التفسير مثل تفسير محمد بن جرير الطبري و بقي بن مخلد و ابن أبي حاتم و ابن المنذر و عبد الرحمن بن إبراهيم دحيم و أمثالهم فلم يذكروا فيها مثل هذه الموضوعات دع من هو اعلم منهم مثل تفسير أحمد بن حنبل و اسحق بن راهويه بل و لا يُذكر مثل هذا عند ابن حميد و لا عبد الرزاق مع أن عبد الرزاق كان يميل إلى التشيع و يروي كثيرا من فضائل علي وإن كانت ضعيفة لكنه اجل قدرا من أن يروي مثل هذا الكذب الظاهر.

وقد اجمع أهل العلم بالحديث إلى أنه لا يجوز الاستدلال بمجرد خبر يرويه الواحد من جنس الثعلبي و النقاش و الواحدي و أمثال هؤلاء المفسرين لكثرة ما يروونه من الحديث و يكون ضعيفا بل موضوعا فنحن

لو لم نعلم كذب هؤلاء من وجوه أخرى لم يجوز أن نعتمد عليه لكون الثعلبي وأمثاله روهه فكيف إذا كنا عالمين بأنه كذب؟! اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج ٧ ص ٣٤): (وأما ما يرويه أبو نعيم في "الحلية" أو في فضائل الخلفاء و النقاش و الثعلبي و الواحدي و نحوهم في التفسير فقد اتفق أهل المعرفة بالحديث على أن فيما يروونه كثيرا من الكذب الموضوع واتفقوا على أن هذا الحديث المذكور الذي رواه الثعلبي في تفسيره هو من الموضوع و سنين أدلة يُعرف بها أنه موضوع و ليس الثعلبي من أهل العلم بالحديث ولكن المقصود هنا أننا نذكر قاعدة فنقول المنقولات فيها كثير من الصدق وكثير من الكذب والمرجع في التمييز بين هذا و هذا إلى أهل علم الحديث كما نرجع إلى النحاة في الفرق بين نحو العرب ونحو غير العرب ونرجع إلى علماء اللغة فيما هو من اللغة وما ليس من اللغة وكذلك علماء الشعر والطب وغير ذلك فلكل علم رجال يُعرفون به.

و العلماء بالحديث اجل هؤلاء قدرا و أعظمهم صدقا و أعلاهم منزلة و اكثر ديناً وهم من أعظم الناس صدقا و أمانة و علما و خبرة فيما يذكرونه عن الجرح و التعديل مثل مالك و شعبة و سفيان و يحيى بن سعيد و عبد الرحمن بن المهدي و ابن المبارك و وكيع و الشافعي و أحمد و إسحاق بن

راهويه و أبي عبيد و ابن معين و ابن المديني و البخاري و مسلم و أبي داود و أبي زرعة و أبي حاتم و النسائي و العجلي و أبي أحمد بن عدي و أبي حاتم البستي و الدار قطني و أمثال هؤلاء خلق كثير لا يحصى عددهم من أهل العلم بالرجال و الجرح و التعديل و إن كان بعضهم أعلم بذلك من بعض و بعضهم أعدل من بعض في وزن كلامه كما أن الناس في سائر العلوم كذلك). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج ٧ ص ١٩٥): (المطالبة بصحة النقل و أما مجرد العزو إلى رواية أبي نعيم فليس حجة بالإتفاق و أبو نعيم له كتاب مشهور في فضائل الصحابة و قد ذكر قطعة من الفضائل في أول الحلية فإن كانوا يحتجون بها رواه فقد روى في فضائل أبي بكر و عمر و عثمان ما ينقض بنيانهم و يهدم أركانهم و إن كانوا لا يحتجون بها رواه فلا يعتمدون على نقله و نحن نرجع فيما رواه هو و غيره إلى أهل العلم بهذا الفن و الطرق التي بها يعلم صدق الحديث و كذبه من النظر في إسناده و رجاله و هل هم ثقات سمع بعضهم من بعض أم لا و ننظر إلى شواهد الحديث و ما يدل عليه على أحد الأمرين لا فرق عندنا بين ما يُروى في فضائل علي أو فضائل غيره فما ثبت أنه صدق صدقناه و ما كان كذبا كذبناه فنحن نجيء بالصدق و نصدق به و لا نكذب صادقاً و هذا

معروف عند أئمة السنة و أما من افترى على الله كذباً أو كذب بالحق فعليها أن تكذبه في كذبه وتكذبيه للحق). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج ٥ ص ٧٩): (ومجرد رواية صاحب ((الحلية)) ونحوه لا تفيد ولا تدل على الصحة فإن صاحب ((الحلية)) قد روى في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي والأولياء وغيرهم أحاديث ضعيفة بل موضوعة باتفاق العلماء وهو وأمثاله من الحفاظ الثقات أهل الحديث ثقات فيما يروونه عن شيوخهم لكن الآفة ممن هو فوقهم وهم لم يكذبوا في النقل عمّن نقلوا عنه لكن يكون واحد من رجال الإسناد ممن يتعمد الكذب أو يغلط وهم يبلغون عمن حدثهم ما سمعوه منه ويروون الغرائب لتعرف وعامة الغرائب ضعيفة، كما قال الإمام أحمد: (اتقوا هذه الغرائب فإن عامتها ضعيفة)). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج ٧ ص ٢١٥): (و مثل هؤلاء الجهال يظنون ان الاحاديث التي في البخاري و مسلم أنها أخذت عن البخاري و مسلم ...

كانا يتعمد أن الكذب و لا يعلمون أن قولنا رواه البخاري و مسلم علامة لنا على ثبوت صحته لا أنه كان صحيحا بمجرد رواية البخاري و مسلم بل أحاديث البخاري و مسلم رواها غيرهما من العلماء و المحدثين

من لا يحصي عدده إلا الله و لم ينفرد واحد منهما بحديث بل ما من حديث إلا و قد رواه قبل زمانه و في زمانه و بعد زمانه طوائف و لو لم يخلق البخاري و مسلم لم ينقص من الدين شيء و كانت تلك الأحاديث موجودة بأسانيد يحصل بها المقصود و فوق المقصود...

و كذلك التصحيح لم يقلد أئمة الحديث فيه البخاري و مسلما بل جمهور ما صححاه كان قبلهما عند أئمة الحديث صحيحا متلقي بالقبول و كذلك في عصرهما و كذلك بعدهما قد نظر أئمة هذا الفن في كتابيهما و وافقوهما على تصحيح ما صححاه إلا مواضع يسيرة نحو عشرين حديثا غالبيتها في مسلم أنتقدها عليهما طائفة من الحفاظ و هذه المواقع المنتقدة غالبيتها في مسلم و قد أنتصر طائفة لهما فيها و طائف قررت قول المنتقدة و الصحيح التفصيل فإن فيها مواضع منتقدة بلا ريب مثل حديث أم حبيبة و حديث خلق الله البرية يوم السبت و حديث صلاة الكسوف بثلاث ركوعات و أكثر، وفيها مواضع لا انتقاد فيها في البخاري، فإنه أبعد الكتابين عن الانتقاد، ولا يكاد يروي لفظاً فيه انتقاد، إلا ويروي اللفظ الآخر الذي يبين أنه منتقد، فما في كتابه لفظ منتقد، إلا وفي كتابه ما يبين أنه منتقد.

و المقصود أن أحاديثهما أنتقدها الأئمة الجهابذة قبلهم بعدهم و رواها خلائق لا يحصي عددهم إلا الله فلم ينفردا لا برواية و لا بتصحيح و الله

سبحانه و تعالى هو الكفيل بحفظ هذا الدين كما قال تعالى: ((أنا نحن نزلنا الذكر و إنا له لحافظون)) [الحجر: ٩]، وهذا مثل غالب المسائل التي توجد في الكتب المصنفة في مذاهب الأئمة مثل القدوري و التنبيه و الخرقى و الجلاب غالب ما فيها إذاقيل ذكره فلأن علم أنه مذهب ذلك الإمام و قد نقل ذلك سائر أصحابه و هم خلق كثير ينقلون مذهبه بالتواتر و هذه الكتب فيها مسائل انفرد بها بعض أهل المذهب وفيها نزاع بينهم لكن غالبها هو قول أهل المذهب و أما البخاري و مسلم فجمهور ما فيهما أتفق عليه أهل العلم بالحديث الذين هم اشد عناية بألفاظ الرسول و ضبطها و معرفة بها من أتباع الأئمة لألفاظ أئمتهم و علماء الحديث أعلم بمقاصد الرسول في ألفاظه من أتباع الأئمة بمقاصد أئمتهم و النزاع بينهم في ذلك أقل من تنازع أتباع الأئمة في مذاهب أئمتهم). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج ٧ ص ٢٢٣): (المطالبة بصحة الحديث وهذا ليس في مسند أحمد و مجرد روايته له في الفضائل لو كان رواه لا يدل على صحته عنده باتفاق أهل العلم فإنه يروي ما رواه الناس وإن لم تثبت صحته وكل من عرف العلم يعلم أنه ليس كل حديث رواه أحمد في الفضائل ونحوه يقول أنه صحيح بل ولا كل حديث رواه في مسنده يقول أنه صحيح بل أحاديث مسنده هي التي رواها

الناس عمن هو معروف عند الناس بالنقل ولم يظهر كذبه وقد يكون في بعضها علة تدل على أنه ضعيف بل باطل لكن غالبها وجهورها أحاديث جيدة يحتج بها وهي أجود من أحاديث سنن أبي داود و أما ما رواه في الفضائل فليس من هذا الباب عنده). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج ٧ ص ٣٥٤): (و لهذا لم يخرج أحد من أهل الحديث في الكتب التي يحتج بها فيها و إنما يرويه من يرويه في الكتب التي يجمع فيها بين الغث و السمين التي يعلم كل عالم إن فيها ما هو كذب، مثل كثير من كتب التفسير: تفسير الثعلبي، والواحدي، ونحوهما، والكتب التي صنفها في الفضائل من يجمع الغث و السمين لا سيما خطيب خوارزم فإنه من أروى الناس للمكذوبات، وليس هو من أهل العلم بالحديث ولا المغازلي). اهـ

قلت: ولقد اشتملت هذه الكتب على الإسناد، وعلى المتن، فكان لا بُدَّ لمن يتحرى صحيح الأخبار من دراسة هذه الأسانيد، والمتون دراسةً دقيقةً تستند إلى معايير وضعها المختصون بهذا العلم، لكي يتمكنوا من تمييز ما هو صحيح عن ما هو ضعيف.

قلت: إن قضية التصحيح، والتضعيف أمرٌ تَجَدُّرُ العنايةُ به أكثر من غيره، لا سيما في عصرنا هذا الذي كاد أن يَنْقَرِضَ فيه هذا العلم الشريف،

وَنَدَرَ أَنْ نَجِدَ فِيهِ مَنْ يُحْسِنُ أَنْ يَتَوَلَّاهُ عَلَى أَصُولِ أئِمَّةِ الْحَدِيثِ، وَيَصْبِرُ عَلَى
مَعَانَاتِهِ، فَإِنَّا نَجِدُ كَثِيرًا مِنَ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ وَالْمَوْضُوعَةِ تَدُورُ عَلَى أَلْسِنَةِ
الكَثَرَةِ الْكَاثِرَةِ مِنَ الْمُؤَلِّفِينَ وَالْوُعَاظِ، وَالْقَصَاصِ، وَالخُطَبَاءِ، وَالْمُدْرِسِينَ،
وَيَتَلَقَّاهَا عَنْهُمْ أَغْلَبُ النَّاسِ فِي الْجَوَامِعِ، وَالْمَسَاجِدِ، وَالتَّلَافُزِ، وَالْإِذَاعَاتِ،
وَالْقَنَوَاتِ، وَالصَّحُفِ، وَالْجَامِعَاتِ، وَالْمَدَارِسِ، وَالْمَعَاهِدِ، وَالْمَجَالِسِ، وَغَيْرِ
ذَلِكَ، وَيَعْتَدُّونَ بِهَا، وَيَعْمَلُونَ بِمَا يُسْتَفَادُ مِنْهَا، وَحَدَّثُوا وَلَا حَرَجَ عَمَّا تُلْحِقُهُ
تِلْكَ الْأَحَادِيثُ مِنَ الضَّرَرِ بِجَوَانِبِ كَثِيرَةٍ مِنْهَا الْإِعْتِقَادِيَّةِ، وَالْفُرُوعِيَّةِ،
وَالسَّلُوكِيَّةِ، وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ، وَمَا تَتْرَكُهُ مِنْ آثَارِ سَيِّئَةٍ فِي الْمَجْتَمَعَاتِ،
وَانْحِرَافَاتٍ خَطِيرَةٍ فِي الدِّينِ، وَتَشْوِيهِ لِحَقَائِقِ الْإِسْلَامِ.

قال بدر الدين الحسيني رحمه الله: (لا يجوز إسنادُ حديثٍ لرسول الله ﷺ
إِلَّا إِذَا نَصَّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ حَافِظٌ مِنَ الْحِفَاطِ الْمَعْرُوفِينَ.
فَمَنْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ صِحَّةَ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ أَحَدٍ
الْحِفَاطِ، يُوشِكُ أَنْ يَصْدُقَ عَلَيْهِ حَدِيثُ: (مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَّبِعُوا
مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ). متفق عليه.

فليحذر الخطأ، والكتاب، والمدرسون، والوعاظ من إسنادِ حديثٍ إلى
رسول الله ﷺ ما لم يعلموا صحته من طريقِ حافظٍ مشهورٍ من حفاظ

الحديث، وعليهم إذا لم يعلموا ذلك أن يذكروا الحديث معزواً إلى الكتابِ الذي نقلوا منه، كالترمذي، والنسائي مثلاً^(١)، وبذلك يخرجون من العُهدة. أما الذين يحملون بأيديهم الكتب التي لا قيمة لها عند علماء الحديث الشريف، ككثير من كتب الأخلاق، والوعظ المنتشرة بالأيدي، فلا يكفي عزو الحديث إليها، ولا يُخْرِجُ القارئ من الوزر^(٢). اهـ.

قلت: وليست العبرة في ذكر مصادر الحديث، وتركها على رسلها، فليست هذه هي الغاية التي نرمي إليها، وإنما يجب أن تتجه العناية إلى بيان درجة الحديث من الصحة والضعف حسب الأصول، والقواعد المتبعة في علم مصطلح الحديث، ولا سيما ما كان منها في الكتب التاريخية، والفقهية، والتفسيرية، والأدبية، والعقائدية، وغير ذلك من الكتب التي تكثر فيها الأحاديث الضعيفة، والواهية، والموضوعة، والتي لم يعتن مؤلفوها ببيان درجة صحتها، أو سُقمها.

(١) قلت: وليست العبرة في ذكر مصادر الحديث وتركها على رسلها، فليست هذه الغاية التي نرمي إليها، وإنما يجب أن تتجه العناية إلى بيان درجة الحديث من الصحة والضعف حسب الأصول الحديثية.

(٢) ((مقدمة زاد المعاد)) لابن القيم (ج ١ ص ١٠ و ١١).

قلت: وإن كثيراً من الكتب^(١) التي نُشِرتْ لم تَنَلْ حظها من التحقيق والتوثيق، ففشى فيها التحريف، والتصحيف، والسقط، والأحاديث الضعيفة وغير ذلك، لأنه تولى إخراجها، والعمل فيها من لم تتحقق فيهم الأهلية التي لا بد منها، فكانت هذه الكتب تفتقر إلى الأصول الحديثة المعتمدة عند أهل الحديث^{(٢)(٣)}، والله المستعان.

(١) ولذا نَنصَحُ طلبة العلم، والباحثين، والمثقفين أن لا يقتنوا من الكتب إلا ما كان محققاً منها تحقيقاً علمياً دقيقاً ممن هو أهل لهذا العمل العظيم في زمن نَدَرَ فيه من يتولى هذا الأمر من أهل العلم والعقل والتحقيق.

(٢) قلت: ومن الجدير بالذكر فإنني قد أوليت هذا الجانب اهتماماً كبيراً، فأصدرت كثيراً من الكتب النافعة، واعتنيت بها أتم عناية تحقيقاً، وتدقيقاً، وإخراجاً، وتخريجاً، والله الحمد والمنة. (لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ) [الأنفال: ٤٢].

(٣) قلت: إنَّ الحديث الصحيح أصلٌ للأحكام الشرعية، فيجب أن يَنْبَنِيَ المذهبُ عليه، لا أن يَنْبَنِيَ الحديثُ الصحيحُ على المذهب.

وليس لأحد أن يُسَوِّغَ صنيعه هذا بما ذهب إليه بعض أهل العلم من جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، لأنهم قد اشترطوا شروطاً لا تتوفر في هذا الذي يُشَاعُ ويُذَاعُ من الأخبار.

وانظر: ((القول البديع)) للسخاوي (ص ١٩٥).

قلت: وإن مما يؤسف ما عمَّ، وطَمَّ من كثير من أهل العلم، وطلبة العلم، والخطباء وغيرهم، من التساهل في رواية الحديث، وعدم التثبت في صحته، وكثيراً ما نسمع من كثير من الخطباء والوعاظ -فضلاً عن غيرهم- من الأحاديث الضعيفة، والواهية، والموضوعة، ومع ذلك يجزمون بنسبتها إلى النبي ﷺ، بقولهم: وقد قال رسول الله، أو: لقوله ﷺ... وما أشبه ذلك، وهذه شهادة على الرسول ﷺ بلا علم، وجزم بلا برهان، فعَمَّت الأحاديث الضعيفة بين العوام، لكثرة سماعهم لها من الخطباء والوعاظ، والله أمر بالتثبت في الأخبار الجارية بين الناس؛ فكيف بخبر الرسول ﷺ الذي قوله تشريع، وفعله تشريع؟!.

والبعض الآخر يذكر الحديث وينسبه للنبي ﷺ، ولا يعلم من خرج، ولا صحته، فإذا أردت أن تستفهم منه، أو تسأله: من رواه؟!، وما صحته؟!، أجابك مبادراً رافعاً رأسه: لا يضر جهالة صحته، هذا من فضائل الأعمال^(١): عجباً: (قُلْ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ) [يونس: ٥٩].

(١) قلت: ولو فرضنا أنه من فضائل الأعمال؛ فالحديث الموضوع، والواهية لا يجوز ذكره إلا مع بيان أنه موضوع لا يصح عن النبي ﷺ.

قلت: وهذا لما قلَّ تعظيم الله تعالى، وتعظيم رسوله ﷺ من قلوب كثير من الناس؛ تساهلوا في رواية الأحاديث الضعيفة، ونسبوها إلى النبي ﷺ جازمين بها^(١).

فكثيراً ما نسمع من الخطباء والوعاظ، وغيرهم أن النبي ﷺ قال: (رحم الله امرأً كف الغيبة عن نفسه)، وإذا سألته عن هذا الحديث: من رواه؟!، فإذا هو لا يدري!، وما صحته؟!، فكذلك لا يدري!، إنها يحبك أنه قرأه في الكتاب الفلاني^(٢).

فبسبب هذا التساهل توصل أهل البدع إلى بث بدعهم، ونشرها بين الناس، بحجة أنها أحاديث فضائل لا بأس بالعمل بها، متناسين أنهم بذلك يشرعون للناس بها؛ لأنهم سيعملون بها، وبلغونها غيرهم.

قلت: فعمت المصيبة بذلك.

(١) انظر: ((الإعلام بوجوب الثبوت في رواية الحديث)) للعلوان (ص ٦).

(٢) قلت: إذا كان صاحب الكتاب اشترط الصحة، وهو ممن يعتمد عليه في التصحيح، والتضعيف؛ فيجوز الاعتماد عليه في النقل.

وأما إذا كان صاحب الكتاب من المتساهلين في نقل الأحاديث، بل ينقل كل شيء وجدته في الكتب، سواء كان ضعيفاً، أو صحيحاً، أو موضوعاً؛ فهذا لا يجوز الاعتماد عليه إلا بعد الثبوت، والبحث، والله المستعان.

سبحان الله! أهذا يبرئ الذمة، ويخرج من العهدة؟!
والحديث المشار إليه موضوع لا يصح، ومن نسبه إلى النبي ﷺ؛ فعليه
الوعيد الشديد.

قال ابن أبي حاتم رحمه الله في ((الجرح والتعديل)) (ج ٨ ص ٤٢٤):
عن مسروح أبي شهاب، سألت أبي عنه، وعرضت عليه بعض حديثه،
فقال: (لا أعرفه، وقال: يحتاج أن يتوب إلى الله عز وجل من حديث باطل
رواه عن الثوري).

قال الذهبي معقباً على ذلك في ((ميزان الاعتدال)) (ج ٤ ص ٩٧): (إي
والله هذا هو الحق، إنَّ كل من روى حديثاً يعلم أنه غير صحيح، فعليه
التوبة، أو يهتكه)^(١).

وانظر: ((الفتاوى)) لابن تيمية (ج ٣ ص ٤٢٥).

(١) قلت: والأمر هذا في المصنفات في التواريخ، والسِّير، والتفسير، والفقه، وأصول
الفقه، والعقائد، وفصائل الأعمال وغيرها، فليس كل ما في هذه المصنفات هو صحيح،
بل فيها أيضاً الضعيف، والمنكر، والموضوع، وما لا أصل له.

قال العراقي في ((ألفيته)) (ص ٢٠):

وليعلم الطالب أن السِّير	تجمع ما صح، وما قد أنكر
والقصدُ ذكر ما أتى أهل السِّير	به وإن أسناده لم يُعتبر

قلت: إذا كان قول الذهبي هذا في عصره، فكيف الحال فيمن بعده، ولا سيما عصرنا؟ نعم إن الأمر دين، وجدُّ خطير، فمن تحرَّى، وتثبت في دين الله، فأصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر على اجتهاده.

وأما من تساهل في نقل الأحاديث، ولم يحقق، أو لم يسأل أهل العلم من أهل الحديث، فعليه الأثم، والوزر، ولو أصاب في صنعه، ووافق الحق، لأنه أقدم في دينه بغير علم.

وقال البيهقي رحمه الله في ((جزء الجويباري)) (ص ٢٢٧) معلقاً على حديث: (فَزَجَرَ الْمُصْطَفَى ﷺ فِي هَذَا الْخَبَرِ عَنِ الْكَلَامِ فِي كِتَابِ اللَّهِ بِالرَّأْيِ، وَسُنَّتِهِ ﷺ مَقِيسَةً عَلَيْهِ حَتَّى لَا يَحِلَّ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا بَعْدَ التَّثَبُّتِ، وَالْعِلْمِ بِهِ، كَمَا لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ فِي كِتَابِ اللَّهِ بِرَأْيِهِ إِلَّا بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ بِهِ، وَسَمَاعٍ مِمَّنْ يَعْرِفُهُ...) .

أعاذنا الله من الكلام في كتابه بالرأي، أو رواية أحاديث رسول الله ﷺ من غير تثبت، لئلا نكون داخلين في قوله ﷺ: (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ). اهـ

وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ النَّضْرِ الْحَارِثِيِّ رحمه الله قال: (أَوَّلُ الْعِلْمِ الْإِنْصَاتُ لَهُ، ثُمَّ الْاسْتِمَاعُ لَهُ، ثُمَّ حِفْظُهُ، ثُمَّ الْعَمَلُ بِهِ، ثُمَّ بَيَّتُهُ).

أثر صحيح.

أخرجه أحمد في ((الزهد)) (ص ٤٤١)، والخطيب في ((الجامع)) (٣٢٧)، والبيهقي في ((المدخل)) (٥٨١)، وفي ((شعب الإيمان)) (ج ٤ ص ٤١٩)، وابن عبد البر في ((جامع بيان العلم)) (٧٥٩)، وأبو نعيم في ((الحلية)) (ج ٨ ص ٢١٧) من طريقين عن محمد بن النضر الحارثي به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((الفتاوى)) (ج ٣ ص ٣٢٥):
 (وَكَذَلِكَ مِمَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ عَلَى اللَّهِ مَا لَا يَعْلَمُ مِثْلَ أَنْ
 يَرْوِيَ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَحَادِيثَ يَجْزِمُ بِهَا وَهُوَ لَا يَعْلَمُ صِحَّتَهَا). اهـ

وقال ابن القيم رحمه الله في ((أحكام أهل الذمة)) (ج ١ ص ٢٠):
 (وهكذا لا يسوغ أن يقول: قال رسول الله ﷺ، لما لا يعلم صحته، ولا ثقة
 رواته، بل إذا رأى أي حديث كان في أي كتاب؛ يقول: ((لقوله ﷺ))، أو
 ((لنا قوله ﷺ))، وهذا خطر عظيم، وشهادة على الرسول ﷺ بما لا يعلم
 الشاهد). اهـ

وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: (فلا ينبغي أن يجزم الإنسان
 على رسول الله ﷺ بما لا يعلم صحته، وهو القول بلا علم)^(١). اهـ

(١) انظر: ((الدرر السنية)) (ج ١ ص ٦٨).

وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: (وأما الجزم بالأحاديث التي لم تصح؛ فلا يجوز، فتفتن لهذه المسألة؛ فما أكثر من يقع فيها)^(١). اهـ

قلت: فإذا كان من يروي الأحاديث، وهو لا يعلم صحتها من القائلين على الله بلا علم؛ فكيف بالذين يعلمون أنها ليست عن النبي ﷺ؟!، فهو لاء ماذا يكون حالهم؟!، أضف إلى ذلك أنها قد تكون معارضة للأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ.

والواجب على كل عالم، وشيخ، وطالب علم، وخطيب، وواعظ: أن يتثبت إذا أراد أن ينسب حديثاً إلى النبي ﷺ، وليبحث في كتب أهل العلم؛ فإنهم خلفوا لنا علماً كثيراً، خصوصاً في علم الحديث، وصنفوا المصنفات في الصحاح والضعاف^(٢)، والله ولي التوفيق.

وما أحسن ما ذكره الهروي رحمه الله في ((ذم الكلام)) (ج ٤ ص ١٤) عن عبدالله بن المبارك: (أنه ضلّ في بعض أسفاره في طريق، وكان قد بلغه

(١) انظر: ((الدرر السنية)) (ج ١ ص ٦٨).

(٢) فيجب على الناس جميعاً الاتعاظ بهذا الكلام في الثبوت في رواية الأخبار، حتى يخرجوا من عهدة الكذب على النبي ﷺ.

وقد كان الصحابة الكرام يتثبتون في الرواية عن رسول الله ﷺ، حتى أن بعضهم يدع الجزم بالحديث عن النبي ﷺ تورعاً، واحتياطاً.

أن من ضل في مفازة، فنادى: عبادَ الله أعينوني أَعِينْ^(١)، قال: فجعلت أطلب الجزء أنظر إسناده^(٢).

قال الهروي رحمه الله: (فلم يستجز أن يدعو بدعاء لا يرى إسناده). قلت: وقد ثبت ضعف إسناد هذا الدعاء فلا يجوز العمل به، اللهم غفرًا.

فيجب على الناس الاتعاظ بهذا الأثر في التثبت في رواية الأخبار، حتى يخرجوا من عهدة الكذب على النبي ﷺ^(٣).

قلت: ورواية الحديث الضعيف من اكبر الكبائر، لأنه من الكذب على رسول الله ﷺ، اللهم سلم سلم^(٤).

(١) جاء هذا المعنى من عدة روايات مرفوعة، ولا تصح من رواية ابن مسعود، ورواية عتبة بن غزوان، ورواية ابن عباس رضي الله عنهم. وانظر: ((الضعيفة)) للشيخ الألباني (ج ٢ ص ١٠٨).
(٢) أثر حسن عن ابن المبارك.

أخرجه الهروي في ((ذم الكلام)) (ج ٤ ص ١٤ و ١٥) بإسناد حسن.

(٣) لأن من أعظم الأسباب الجالبة لانتشار الأحاديث الضعيفة عدم التثبت في الرواية. وانظر: ((تحذير الخواص من أكاذيب القصاص)) للسيوطي (ص ١٢٥).

(٤) وانظر: ((تحذير الخواص من أكاذيب القصاص)) للسيوطي (ص ١٢٥).

قال مسلم رحمه الله في ((مقدمة صحيحه)) (ج ١ ص ٦): (وَاعْلَمَ أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ عَرَفَ التَّمْيِيزَ بَيْنَ صَحِيحِ الرَّوَايَاتِ وَسَقِيمِهَا وَثِقَاتِ النَّاقِلِينَ لَهَا مِنَ الْمُتَّهَمِينَ، أَنْ لَا يَرْوِيَ مِنْهَا إِلَّا مَا عَرَفَ صِحَّةَ مَخْرَجِهِ وَالسَّتَارَةَ فِي نَاقِلِيهِ، وَأَنْ يَتَّقِيَ مِنْهَا مَا كَانَ مِنْهَا عَنْ أَهْلِ التُّهْمِ وَالْمُعَانِدِينَ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ). اهـ

وقال الدارقطني رحمه الله في ((الضعفاء)): (حتى كان في عصرنا هذا فتأملت أحوال طالبي العلم، وكاتبي الأحاديث، فوجدتهم على الضدّ مما كان عليه من قدّمت ذكره من الأئمة إلا مَنْ وفقه الله تعالى منهم للصواب، ورأيت أكثر طالبيه في هذا الزمان، والغالب على أراذلتهم، والظاهر من شهواتهم، كُتِبُ الغريب، وسماع المنكر حتى صار المشهور عند أكثرهم غريباً، والمعروف عندهم منكراً، وخلطوا الصحيح بالسقيم، والحقّ بالباطل، وذلك لعدم معرفتهم بأحوال الرواة ومحلهم، ونقصان علمهم بالتمييز، وزهدهم في تعلم ذلك، والبحث عنه، وطلبه من مظانه... وقد أخبر الله نبيه ﷺ بما يكون بعده في أمته من الروايات الكاذبة، والأحاديث

الباطلة، فأمر النبي ﷺ باجتنب روايتها، وحذّر منهم، ونهى عن استماع أحاديثهم، وعن قبول أخبارهم^(١). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: (شَرُّ الْحَدِيثِ الْغَرَائِبُ الَّتِي لَا يُعْمَلُ بِهَا، وَلَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهَا)^(٢).

وعن ابن وهب قال: (لولا مالك بن أنس، والليث بن سعد هلكت، كنت أظن أن كل ما جاء عن النبي ﷺ يعمل به)^(٣)، وفي رواية: (لولا الليث، ومالك لضللت).

(١) وانظر: ((تحذير الخواص من أكاذيب القصاص)) للسيوطي (ص ١٤٤).

(٢) أثر حسن.

أخرجه الخطيب في ((الكفاية)) (٣٩٧) بإسناد لا بأس به.

ونقله عنه ابن رجب في ((شرح العلل)) (ص ٢٣٤).

(٣) أثر حسن.

أخرجه ابن النحاس في ((الأمالي)) (ص ٥٥٩) من طريق هاشم بن يونس يقول: سمعت

أبا صالح كاتب الليث يقول: سمعت عبدالله بن وهب.

قلت: وهذا سنده حسن.

وتابعه الربيع بن سليمان يقول: قال ابن وهب: (لولا مالك، والليث لضل الناس).

وإسناده صحيح.

ونقله ابن رجب في ((شرح العلل)) (ص ٢٣٧).

قال ابن رجب رحمه الله في ((شرح العلل)) (ص ٢٤٠): (نوع من الغريب: وهو أن يكون الحديث في نفسه مشهوراً، لكن يزيد بعض الرواة في متنه زيادة تستغرب، وقد ذكر الترمذي أن الزيادة إن كانت من حافظ يعتمد على حفظه فإنها تقبل، يعني وإن كان الذي زاد ثقة لا يعتمد على حفظه لا تقبل زيادته، وهذا أيضاً ظاهر كلام الإمام أحمد). اهـ.

وقال الإمام أحمد رحمه الله: (تركوا الحديث -يعني الصحيح-، وأقبلوا على الغرائب، ما اقل الفقه فيهم)^(١).

وقال ابن رجب رحمه الله في ((شرح العلل)) (ص ٢٠٨): (وأما أكثر الحفاظ المتقدمين: فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه إنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه، واشتهرت عدالته، وحديثه كالزهري ونحوه، وربما

(١) أثر حسن.

أخرجه الخطيب في ((الكفاية)) (٣٩٨)، وفي ((شرف أصحاب الحديث)) (٦١) بإسناد حسن.

ونقله عنه ابن رجب في ((شرح العلل)) (ص ٢٣٧).

يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه). اهـ

وقال البيهقي رحمه الله في ((معرفة السنن)) (ج ١ ص ١٤٥): (وَفِي هَذَا مَا دَلَّ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي لِصَاحِبِ الْحَدِيثِ أَنْ يُمَسِّكَ عَنْ رِوَايَةِ الْمُنَاكِيرِ، وَيَقْتَصِرَ عَلَى رِوَايَةِ الْمَعْرُوفِ، وَيَتَوَقَّى فِيهَا وَيَجْتَهِدَ حَتَّى تَكُونَ رِوَايَتُهُ عَلَى الْإِثْبَاتِ وَالصَّحَّةِ). اهـ

وقال البيهقي رحمه الله في ((معرفة السنن)) (ج ١ ص ١٤٤): (وَهَذَا النَّوعُ مِنْ مَعْرِفَةِ صَحِيحِ الْحَدِيثِ مِنْ سَقِيمِهِ لَا يُعْرَفُ بِعَدَالَةِ الرُّوَاةِ وَجَرَحِهِمْ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ بِكَثْرَةِ السَّمَاعِ، وَجُلَّاسَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ، وَمُذَاكَرَتِهِمْ، وَالنَّظَرِ فِي كُتُبِهِمْ، وَالْوُقُوفِ عَلَى رِوَايَتِهِمْ، حَتَّى إِذَا شَدَّ مِنْهَا حَدِيثٌ عَرَفَهُ). اهـ

وقال ابن رجب رحمه الله في كتابه ((مشكل الأحاديث)) في نقده لانفراد طاووس في حديث ((الطلاق)): (وانفراد الراوي بالحديث، وإن كان ثقة هو علة في الحديث، يوجب التوقف فيه، وإن يكون شاذاً، ومنكراً إذا لم يرو

معناه من وجه يصح، وهذه طريقة أئمة الحديث المتقدمين^(١)، كالإمام أحمد، ويحيى القطان، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وغيرهم^(٢). اهـ

ولذلك قال ابن رجب في كتابه ((مشكل الأحاديث)): (وكان علماء اهل مكة ينكرون على طاووس ما ينفرد به من شواذ الأقاويل)^(٣). اهـ

وقال ابن عبد الهادي الحنبلي رحمه الله في ((سير الحاش)) (٩١): (وفي هذا الباب شيء كثير لعدم جواز العمل بالغريب^(٤)، وغير المشهور). اهـ
قلت: وقد ظهر جلياً أن الحديث المنكر والشاذ لا يُنظر فيهما، ولا يُعتبر بهما.

قال أبو داود في ((الرسالة)) (٩٢): (لا يُحتج بحديث غريب، ولو كان من رواية مالك، ويحيى بن سعيد، والثقات من أئمة العلم. ولو احتج رجل بحديث غريب وجدت من يطعن فيه، ولا يُحتج بالحديث الذي قد احتج به، إذا كان الحديث غريباً شاذاً). اهـ

(١) بخلاف المتأخرين والمعاصرين الذين يُصحّحون، أو يُحسنون الأحاديث بمجموع الطرق دون النظر إلى المتن، وهذا الفن في علم الحديث، اللهم غفرًا.

(٢) انظر: ((سير الحاش)) لابن عبد الهادي الحنبلي (ص ٨٩).

(٣) انظر: ((سير الحاش)) لابن عبد الهادي الحنبلي (ص ٩٣).

(٤) قلت: وهو المقلد يعملون بأي شيء يرد عليهم في الكتب دون تثبت في معرفته.

وقال ابن رجب رحمه الله في ((شرح العلل)) (ج ٢ ص ٦٢٤) في وصف ((معاجم الطبراني)) و((مسند البزار))، و((أفراد الدارقطني)): (هي مجْمَعُ الغرائبِ والمناكير). اهـ

قلت: فإذا تقرّر أن هذه الكتب تجمع الأحاديث الغرائب والمناكير وغيرها، فيجب تمييز هذا عن هذا، ومعرفة ذلك للعمل بما يصح، وترك ما لا يصح^(١).

قال أبو داود رحمه الله في ((الرسالة)) (ص ٣٣): (فَرُبَّمَا يَجِيءُ مِنْ طَرِيقِ الْإِسْنَادِ فَيُعْلَمُ مِنْ حَدِيثٍ غَيْرِهِ أَنَّهُ مُتَّصِلٌ، وَلَا يَتَبَيَّنُهُ السَّامِعُ إِلَّا بِأَنْ يَعْلَمَ الْأَحَادِيثَ، وَتَكُونُ لَهُ فِيهِ مَعْرِفَةٌ فَيَقِفُ عَلَيْهِ مِثْلَ مَا يُرَوَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَيُرَوِّيه الْبُرْسَانِيُّ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. فَالَّذِي يَسْمَعُ يَظُنُّ أَنَّهُ مُتَّصِلٌ، وَلَا يَصِحُّ بَيْنَهُمْ، فَإِنَّمَا تَرَكْنَاهُ لِذَلِكَ هُوَ، لِأَنَّ أَصْلَ الْحَدِيثِ غَيْرَ مُتَّصِلٍ، وَلَا يَصِحُّ، وَهُوَ حَدِيثٌ مَعْلُولٌ^(٢)، وَمِثْلُ

(١) وانظر: ((شرح علل الترمذي)) لابن رجب (ج ٢ ص ٦٢١)، و((تدريب الراوي)) للسيوطي (ج ٢ ص ١٨٢).

(٢) وهذا المنهج هو منهج المحدثين، وهو مقابلة الرويات بعضها ببعض، وبهذا المنهج مع ملاحظة طبقات الرواة يعرف الحديث المتصل حقاً، وما ليس بمتصل، وإن كان ظاهره

هَذَا كَثِيرٌ، وَالَّذِي لَا يَعْلَمُ، يَقُولُ: قَدْ تَرَكَ حَدِيثًا صَحِيحًا فِي هَذَا وَجَاءَ بِحَدِيثٍ مَعْلُولٍ). اهـ

قلت: ومعناه: قد يأتي الحديث، ويبدو للإنسان العادي أنه متصل، غير أن العارف يعلم من مقارنة هذه الرواية للحديث، برواية أخرى يعلم أن هذا الحديث منقطع.

فالذي يسمع، ولا يكون من أهل التدقيق يظن أنه متصل مع أنه لا يصح البتة... وقد يعترض معترض لا يعلم، ويقول: تركت حديثاً صحيحاً، ويأتي بهذا الحديث المعلول، ولا يدري أنه معلول، لأنه لا يعلم، ومثل هذا كثير.

قال الدراقطني رحمه الله في ((الضعفاء)): (ومن سننه ﷺ، وسنة الخلفاء الراشدين من بعد الذبّ عن سنته، ونفي الأخبار الكاذبة عنها، والكشف عن ناقلها، وبيان تزوير الكاذبين، ليسلم من أن يكون خصمه رسول الله

الاتصال، ومن الواضح أن هذه المقابلة إنما يعرفها المختص بالحديث، المطلع على طرق الحديث المتعددة.

ﷺ، لأنه من روى عن النبي ﷺ حديثاً كذباً، وأقرَّ عليه كان النبي ﷺ خصمه يوم القيامة^(١). اهـ.

وياليت وعاظ زماننا يعتبرون بهذا الكلام، ولا ينشرون الأخبار المكذوبة؛ لأنها بلية عظمى، ويسألون أهل الذكر، وأهل المعرفة بالأخبار النبوية عن الأحاديث التي يريدون أن يتكلموا بها، كي يعينوهم على معرفة الصحيح من السقيم، والحق من الباطل، وكي يسلموا أيضاً من العقوبات والوخيمة المترتبة على بث الأخبار الضعيفة^(٢).

قلت: فلا يجوز الزيادة على شرع الله تعالى، وشرع رسوله ﷺ.

(١) انظر: ((تحذير الخواص)) للسيوطي (ص ١٤٧).

(٢) قلت: وهناك بعض من الناس يزدون في الفاظ الحديث، ويدّعون أنه لا بأس بذلك إذا كان المعنى صحيحاً، وهذه مصيبة أخرى، وهؤلاء يستحقون العقوبة التي تردعهم، وأمثالهم من القائلين على الله بلا علم، لأنه قول على الله تعالى، وعلى رسوله ﷺ بلا برهان.